سلسلة إصدارات مكتبة الإمام الزهري للنشر والتوزيع



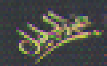


بحوث ومقالات في العلم والتراث

تأليف
فضيلة الشيخ الدكتور
علي بن محمد العمران



مكتبة الإمام الزهري
للنشر والتوزيع



بحوث ومقالات
في
العلم والتراث

بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى لمكتبة الإمام الزهري ١٤٣٦هـ



حي الهناء رقم: ٨ مدينة الخروب - قسنطينة

الهاتف والفاكس: 0021331802376

الجوال: 00213667714962 - 00213554772798

البريد الإلكتروني: imam.zuuhri@gmail.com

www.facebook.com/mi.zuuhri :

بحوث ومقالات في العلم والتراث

د. علي بن محمد العمران

مكتبة الإمام الزهري
للنشر والتوزيع



مقدمة الطبعة الثانية

الحمـد لله، فهذه هي الطبعة الثانية مـن كتابي «بحوث ومقالات» نعيدها اليوم بعد أن نفـدت الطبعـة الأولى، وقـد أجرينـا عليها العديد مـن الإصلاحات التـي وقعت في سـابقتها، مع إضافات قليلة اقتضاها المقام أو دعى إليها إعادة النظر في مسـألة أو عبارة. ولا يفوتني أن أشـكر أخي الأسـتاذ علي الحامد المحاضر بجامعة القصيم على ملحوظاته النافعة التي أرسلها إليّ.

وقرّائي الكرام مع موعد جديد مع الجزء الثاني من المقالات يسره الله على خير.

وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

كتبه

علي بن محمد العمران

في ١٤٣٥/١١/٢٢

مقدمة الطبعة الأولى

الحمد لله ربّ العالمين، مالك يوم الدين، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على خير البرية أجمعين، وخاتم رسله الأكرمين، وعلى آله وصحبه ومَن تَبِعهم إلى يوم الدين.

أما بعد،

فهذه مجموعة مقالات وبحوث كنت قد نشرتُ جملةً منها إما في الملاحق التراثيّة(١)، أو على الشبكة العالمية، أو في ثنايا بعض كتبي وتحقيقاتي، وعددٌ منها لم تُنشر من قبل.

والآن بدا لي أن أجمعها في ضميمة واحدة؛ تلمُّ شَتاتها، وتحفظها من الضياع، فقد ضاعت بعض أصول مقالاتي ولم أجد سبيلًا لاستردادها إلى اليوم؛ تفريطًا مِنّي حينًا، أو ثقةً بمن أعطيتهم إيّاها حينًا آخر.

ومِن غرض هذا الجمع تقريبها للراغبين في الإفادة منها، إذ الوقوف على الملاحق التي نُشرت فيها عزيز المنال.

(١) أكثرها نُشرت في ملحق التراث بجريدة البلاد السعودية.
وهذا الملحق كان يصدر أولًا عن جريدة المدينة، وامتدّ نحو ربع قرن من الزمان، بإشراف الأستاذ الدكتور محمد يعقوب تركستاني سلمه الله، لكنه توقف عن الصدور سنة ١٤١٩ نحو عام، ثم انتقل إلى جريدة البلاد، ولم يدم طويلًا فتوقف بعد نحو عام أيضًا، وكان آخر صدور له أواخر سنة ١٤٢١.
كان هذا الملحق منارة من منارات الثقافة والمعرفة، وبتوقفه صمَتَ منبرٌ حيٌّ ومتجدد للعلم والتراث.
وهو جدير أن يُفرد ببحث يكشف عن أثره ويرصد ما كُتِب فيه، وجدير أن يُصنع له فهرس لبحوثه ومحتوياته. انظر كلمات في الاحتفاء بالملحق لمعاودته الصدور بعد غياب دام نحو عام في «بحوث ومقالات» (ص: ١٥٥) لأخي الدكتور العلامة محمد أجمل الإصلاحي.



وعدد مقالات هذه المجموعة ثمانية عشر، وهي في أغراض متنوّعة من أبواب العلم، وجلّها متعلّق بالكتب والتراث، وتصحيح بعض الطبعات، وبعضٌ منها يعالج قضايا حديثية، أو في ضبط بعض النِّسَب، أو حلّ بعض الإشكالات.

وهناك مجموعة مقالات أخرى تتعلق بالعلم والتربية وموضوعات شتّى، كنتُ قد أدرجتُ بعضَها هنا، ثم بدا لي تأخيرها إلى أن تجتمع مع نظائرَ لها، بعضها مبيضة وأخرى في مسوّداتها... وأمَلي أن أجِدَ من الوقت ما يفي بتحريرها وإخراجها.

ولا أذيع سِرًّا إن قلت: إنني قد أجَلْتُ يدَ الإصلاح والإضافة على غالب أصول المقالات التي نُشرت سابقًا وإن لم تتغير البنية الأساسية لها، وهكذا العلم لا ينقطع إلا بانقطاع الإنسان عن هذه الحياة.

وأودّ أن أشير إلى أن ذِكْري لبعض الكتب أو تعرّضي لبعض التحقيقات بالنقد -على قلّته- لم يكن هدفه التعرّض لشخوص المحققين أو الكُتّاب، بل كان هدفي الأول والأخير صيانة العلم والكِتاب؛ مِن تصحيح خطأ أو التنبيه على وهم أو الإرشاد إلى فائدة.

وما كان أغناني عن هذه الإشارة لولا ما أصاب حياتنا الثقافية والعلمية من الفساد، حتى من بعض النُّخَب والمشتغلين بالعلم!

من أجل ذلك يجب أن نتواصَى جميعًا بأن تتسع صدورُنا للنقد والنصيحة، بل يجب أن نَرْغَب ونُرَغِّب فيها كما نرغب في الثناء وحسن القبول. داعيًا نفسي أوّلًا إلى هذا الخلق النبيل والصفة العزيزة. ولن يكون ذلك الخُلق ملموس الثمار حتى نسلك طريقةً سويّة في النقد والتعقيب والاستدراك، يصحّح فيها الناقدُ هدفَه ونيّتَه، ويلمس ذلك

المنقـود، فيتقبّله بقبول حسـن، ويقع منه موقـع الرضا، فليكن قصدنا هـو العلم والعلم وحده فقط[1].

والحمد لله ربّ العالمين.

وكتب

علي بن محمد العمران

aliomraan@hotmail.com

(١) انظر: المقال الآتي بعنوان (قبول النقد وصفات الناقد).



شروح سنن النسائي الصغرى[1]

الحمـد لله، والصـلاة والسـلام عـلى رسـول الله، وعلى آلـه وصحبه أجمعـين ومَن والاه.

وبعد،

فقـد حظيـت كتب السـنة المشرَّفـة بعناية العلماء، وظهرت تلك العنايـة بجلاء في عنايتهم بالكتب الستة، وكان للصحيحين القِدْح المعلّى من ذلك، يليهما «سنن أبي داود»، فـ «جامع الترمذي»، ثم كتابا النسائي وابن ماجه.

ولا زال الدارسـون لهـذه الكتب يدأبوه في دراسـاتهم تلك على ذِكْـر من اعتنى بها شرحًا ورجالًا واختصارًا... الخ، ورأيتُهم إذا هم تكلموا عن «سنن النسائي الصغرى» المسـمى بـ «المجتبى» - بالباء - أو «المجتنى» - بالنـون - وذكروا شروحَها = لم يذكروا سوى شرح السيوطي وحاشية السندي[2]، وربما زادوا شرحًا أو شرحين[3]!

ثـم رأيت جـلال الدين السـيوطي (ت: ٩١١) في مقدمة شرحـه[4] يقول: «وهذا الكتـاب الخامـس ممـا وعدتُ بوضعه عـلى الكتب السـتة، وهو تعليق على سـنن الحافظ أبي عبد الرحمن النسـائي... وهو بذلك حقيق، إذ له منذ صُنِّف أكثر من سـت مئة سـنة، ولم يشتهر عليه مِن شرحٍ ولا تعليق...».

فعلمتُ حينئذٍ أنّ لهم سـلفًا في ذلك، والسـيوطي عالم مُطَّلِع، فدعاني ذلك إلى تتبُّع

(١) نـشر في ملحـق التراث بجريدة البلاد، عدد ١٦١١٨، بتاريخ ١٦ جمادى الآخرة ١٤٢١. وزدت عليه بعض ما جدّ لي من الفوائد.

(٢) انظر: «تدوين السنة»، ص: [١٤١]، لأستاذنا د. محمد بن مطر الزهراني رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) انظر: «كشف الظنون»، ص: [١٠٠٦]، و«الحِطة في ذكر الصحاح الستة»، ص: [٢٢٠] للقِنَّوجي.

(٤) (١/ ٢).

شروحه منذ صُنِّف إلى عصرنا هذا، فحصل عندي نحو ثلاثين شرحًا وحاشية، أسوقها هنا بيانًا لأهمية هذا الكتاب، وخدمة للباحثين، ومَن وجد مزيدًا فليلحقه مشكورًا[١]، وهذا مَسْردها مرتبةً على سِنيّ وَفَيات مؤلفيها:

١- «**شرح سنن النسائي**» لأبي العباس أحمد بن أبي الوليد بن رُشيد (ت: ٥٦٣).

قال مخلوف في «شجرة النور الزكية»[٢] عنه: «حفيل للغاية».

٢- «**الإمعان في شرح النسائي أبي عبد الرحمن**» لعلي بن عبد الله بن خلف بن محمد ابن النِّعمة (ت: ٥٦٧).

قال الذهبي في «سير أعلام النبلاء»[٣]: «بلغ فيه الغاية من الاحتفال والإكثار».

٣- **كتاب «المجتبى من المجتنى في رجالِ كتابِ أبي عبد الرحمن النسائي في السنن المأثورة وشرح غريبه»** لمحمد بن أحمد أبو المظفَّر الأبيوَرْدي[٤] (ت: ٥٠٧).

٤- **تعليق على الكتاب:** لأبي إسحاق إبراهيم بن عمر العَلَوي اليمني (ت: ٧٥٢).

ذكروا في ترجمته أن لـه تعاليق على أمهات كتب الحديث[٥]، فلعل منها كتاب النسائي. وهذا ذكَرْته على الاحتمال.

٥- «**شرح النسائي**» لأبي الحسن محمد بن علي الحسيني (ت: ٧٦٥).

---

(١) أو يرسله على بريدي الإلكتروني، وهو مدون في مقدمة هذه المقالات.

(٢) ص: [١٤٦].

(٣) (٢٠/ ٥٨٥)، وانظر: «طبقات المفسرين» (١/ ٤١٣).

(٤) ذكره ياقوت في «معجم الأدباء»: (١٧/ ٢٤٣) في ترجمته، وهي مطولة في أكثر من ثلاثين صفحة. ووقع اسم الكتاب في طبعة المستشرق مرجليوث: «كتاب المجتبى من المجتنى في رجالٍ، كتابُ أبي عبد الرحمن...» وهذا من عُجمته!

(٥) انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ١٢٧)، و«مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»، ص: [٤٦].

قال الحافظ ابن حجر في «الدرر الكامنة»[١]: «قرأت بخط شيخنا العراقي: أنه - أي الحسيني - شرع في شرح سنن النسائي» اهـ.

أقول: فلا أدري هل أتمه أم لا؟ ولا أعلم من خبره شيئًا.

٦- «**شرح زوائد سنن النسائي**» لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي المعروف بابن الملقّن (ت: ٨٠٤) وهو شروح لزوائد (النسائي) على الصحيحين. ولابن الملقن شروح على زوائد بقية السنن، كل واحدٍ منها في مجلد[٢].

٧- «**شرح سنن النسائي**» لمحمد بن أحمد بن أيوب الحمصي العصياتي الشافعي (ت: ٨٣٤)[٣].

٨- «**زَهْر الرُّبى على المجتبى**» لأبي بكر جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٩١١).

مطبوع بحاشية السنن الصغرى[٤]. وهو شرح مختصر على طريقة السيوطي في حواشيه على الكتب الستة.

٩- «**حاشية السندي على النسائي**» لنور الدين محمد بن عبد الهادي المدني السندي (ت: ١١٣٨). وقد طبع بحاشية «السنن الصغرى» مع «زهر الربى» للسيوطي.

١٠- «**تيسير اليُسرى بشرح المجتبى من السنن الكبرى**» لعبد الرحمن بن أحمد بن الحسن بن علي البهكلي اليماني (ت: ١٢٤٨). منه نسخة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، والموجود منه أربعة مجلدات تبدأ من (باب كيف فُرِضت الصلاة)

---

(١) (٤/ ٦٢).

(٢) انظر: «الضوء اللامع» (٦/ ١٠٢)، و«كشف الظنون»، ص: [١٠٠٦].

(٣) انظر: «الضوء اللامع» (٦/ ٢٥٠).

(٤) وانظر: «دليل مخطوطات السيوطي»، رقم: [١٧٧].

وتنتهي بكتاب الصيام. وعدد أوراق المجلدات على التوالي (٢٨٧، ٤٠٤، ٢٨٠، ٣٤٣ ق) بخط نسخيّ جيد[١].

وقد حقق في عدة رسائل بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية المنورة.

١١- «**شرح سنن النسائي**» ليحيى بن المطهر بن إسماعيل اليماني (ت: ١٢٦٨). من تلاميذ الشوكاني[٢].

١٢- «**شرح سنن النسائي**» لأحمد بن زيد بن عبد الله الكِبْسي اليماني (ت: ١٢٧١)[٣].

١٣- «**الحاشية المحمديّة على الأخبار النَّسَئيّة**» لمحمد بن حمد الله التهانوي (ت: ١٢٩٦)، طبع مرتين[٤].

١٤- **كتابات على الكتب الستة**: لأحمد بن زيني دحلان المكي (ت: ١٣٠٤)[٥].

١٥- «**عَرْف زهر الرُّبى على المجتبى**» لعلي بن سليمان الدِّمَنتي البُجُمعوي المغربي (ت: ١٣٠٦).

وهو مختصر من شرح السيوطي، وقد طبع بالقاهرة سنة (١٢٩٩)[٦]. والمؤلف له اختصارات على جميع حواشي السيوطي على الكتب الستة، وهي مطبوعة في مجلد واحد.

---

(١) انظر: «فهرس المكتبة العربية»، ص(٧٢ - ٧٣)، ووقع في «الفهرس الشامل» (١/ ٣٨٩): تفسير اليسرى؟ ونُسب لمؤلف مجهول.

(٢) انظر: «نيل الوطر» (٢/ ٤١٢)، و«أئمة اليمن»، ص: [٥٠٩] لزبارة. و«مصادر الفكر الإسلامي» ص: [٧٩] للحبشي.

(٣) انظر: «نيل الوطر» (١/ ١٠٤)، و«مصادر الفكر»، ص: [٧٩].

(٤) انظر: «حركة التأليف في شبه القارة الهندية» ص(١٧١ - ١٧٢)، وانظر: مخطوطاته في «الفهرس الشامل» (٢/ ٦٩٦) منها نسخة بخط المؤلف.

(٥) انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٣٩١).

(٦) انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ١٧٦).

تنبيه:

وقع في «الفهرس الشامل» (٢/ ٨٧٧): كتاب الزهراتي تعليق على النسائي للدمناتي» والظاهر أنه تحريف عما سبق!

١٦- «**روض الرُّبى عن ترجمة المجتبى**» لمولاي وحيد الدين اللكنهوي. طبع في لاهور عام (١٨٨٦م) مع ترجمته إلى الهندوستانية.

١٧- «**شرحٌ مجموعٌ من شرح السيوطي وحاشية السندي وغيرهما**» **جمعه** أبو عبد الرحمن محمد بنجابي، ومحمد عبد اللطيف. طبع في دهلي عام (١٨٩٨م).

١٨- «**التقريرات الرائعة على سنن النسائي**» لمولانا محمد حمد الله التهانوي، طبع في الهند سنة (١٣١٩) في مجلد كبير.

١٩- «**الحواشي الجديدة على سنن النسائي**» من تأليف الشيخين محمد الفنجابي الدهلوي (ت: ١٣١٥)، ومحمد بن كفاية الله الشاهجانفوري (ت: ١٣٣٨).

٢٠- «**الفيض السمائي على سنن النسائي**» وهي فوائد للشيخ الكنكوهي (ت: ١٣٢٣) قيَّدها على سنن النسائي مع فوائد إضافات للشيخ محمد زكريا الكاندهلوي (ت: ١٤٠٢). طبع في المكتبة الخليلية بالهند.

٢١- **تعليقة على النسائي**: لحسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت: ١٣٢٧).

٢٢- **شرح النسائي**: لعبد القادر بن بدران الدُّومي الحنبلي (ت: ١٣٤٢). ولم يكمل[١].

٢٣- «**إملاءات وتقريرات وضبط على غالب الكتب الستة**» لمحمد بن جعفر الكتاني (ت: ١٣٤٥) صاحب «الرسالة المستطرفة»[٢].

٢٤- «**شرح سنن النسائي**» لمحمد بن عبد الرحمن بن حسن الأهدل (ت: ١٣٥٢)[٣].

---

(١) انظر: «علامة الشام ابن بدران» ص٥٤ للعجمي.

(٢) انظر: «فهرس الفهارس» (١/ ٥١٧). (٣) انظر: «مصادر الفكر»، ص: [٨٥].

٢٥- «**شرح سنن النسائي**» لمحمد المختار بن سيدي الجكني الشنقيطي (ت: ١٤٠٥).

طبع منه خمسة مجلدات، ولم يكمل. وهو شرح جليل مستوعب.

٢٦- «**التعليقات السلفية على سنن النسائي**» لمحمد عطاء الله حنيف الفوجياني (ت: ١٤٠٩).

جمع فيه أربعة كتب وحواشٍ على النسائي؛ وهي حاشيتا السيوطي والسندي، والحواشي الجديدة للشيخين الفنجابي والشاهجهانفوري، وتعليقة الشيخ حسين الأنصاري.

طبع في باكستان في مجلد ضخم من القطع الكبير على الحجر، ثم جمعني مجلس مع الأستاذ «أحمد شاكر» ابن الفوجياني(١) فرأيته مُعدًّا للطبع في خمسة مجلدات. ثم طبع عام ١٤١٨.

٢٧- «**ذخيرة العُقْبى في شرح المجتبى**» لمحمد بن علي بن آدم بن موسى الأثيوبي الولَّويّ.

طبع كاملًا في ١٨ مجلدًا ضخما(٢). وهو مفيد، ورأيي لو أنه اقتصر على شرح الزوائد على الصحيحين كما فعل ابن الملقن، لكان أصغر حجمًا وأرجى فائدةً.

٢٨- «**المكتفى بحلّ المجتبى**» لأبي محمد أحمد حسين المظاهري الفتّني الهندي.

طبع منه مجلد واحد وهو شرح كتاب الطهارة.

هذا ما وقفت عليه من شروح سنن النسائي الصغرى إلى الآن، والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) اسمه مركب «أحمد شاكر» بن عطاء الله الفوجياني، سماه بذلك والده ليوافق اسمه اسم العلامة المحدث أحمد شاكر (ت: ١٣٧٧) رَحِمَهُ اللَّهُ. كما أخبرني بنفسه.

(٢) نشرته دار آل باروم في مكة المكرمة.

التعريف بمخطوطة رسالة
«الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق»
لشيخ الإسلام ابن تيمية

مدخل:

لا يشك من له معرفة بالتراث أنّنا قد ورثنا عن سلفنا ثروةً هائلة من التراث المكتوب، عَجَزت المجامع والهيئات حتى اليوم عن إحصاء أسمائها فقط. وهذا التراث الضخم الممتد عبر القرون قد مرّ بأحوال وتقلّبات كثيرة، ساعد كثير منها في ضياعه أو تلفه أو تشويهه. ومع ذلك فقد بقي منه الكثير والكثير(١).

ومعلوم أيضًا أنّ هذا التراث الذي وصل إلينا متفاوت في قيمته وجودته ونفاسته، كل مخطوط له قيمة خاصة، فإن الكتاب غالبًا(٢) ما يُكتب بقلم مؤلفه، والنسخة التي بخط المؤلف إليها المنتهى في القيمة والثقة والاعتماد والركون. ولكنّ الذي بقي من هذا النوع قليل إذا ما قورن بحجم التراث.

ثم بعد ذلك تكثر النسخ بالكتاب، فيكتبه تلاميذُه وينسخ النسّاخُ منه نسخًا عديدة، وهذه النسخ الفرعية متفاوتة أيضًا في قيمتها العلمية وفي جودتها وإتقانها، وتفاوت النسخ

---

(١) قدّره الأستاذ عبد السلام هارون بنحو ٢٦٢ مليون مخطوط.

انظر: «قطوف أدبية» ص: [٣١]، مكتبة السنة، الطبعة الأولى ١٤٠٩.

وقدّرها بعض العلماء بـ ٣ ملايين مخطوط من بينها النسخ المكررة، وغير ذات القيمة والحديثة النسخ، ويصل عدد المخطوطات المعتبرة إلى نصف مليون.

انظر: «الكتاب العربي المخطوط» (٢/ ٥٠٩) للدكتور/ أيمن فؤاد سيد. الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الأولى، ١٤١٨.

(٢) قيدته بـ (غالبًا) لأن المؤلف قد يملي بعض كتبه على طلابه، أو يكتبه مسوّدته ويبيّضه طلابه، وغير ذلك.

في القيمة العلمية يعود إلى قربها من النسخة الأم، وهل قُرئت على المؤلف أو لا؟ وهل اعتنى بها ناسخها؟ وهل تداولها العلماء؟ ... في عوامل أخرى ليس هذا مكان التفصيل فيها.

تراث شيخ الإسلام ابن تيميّة وما بقي منه:

يعدّ شيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨) رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المكثرين من التأليف[1]، بل قال تلميذه الحافظ ابن عبد الهادي: «وللشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المصنفات والفتاوى والقواعد والأجوبة والرسائل وغير ذلك من الفوائد ما لا ينضبط، ولا أعلم أحدًا من متقدمي الأمة ولا متأخريها جمع مثل ما جمع ولا صنّف نحو ما صنف ولا قريبًا من ذلك، مع أن أكثر تصانيفه إنما أملاها من حفظه، وكثير منها صنّفه في الحبس وليس عنده ما يحتاج إليه من الكتب»[2].

وذكر تلميذه الحافظ الذهبي أن تصانيفه تبلغ أكثر من أربعة آلاف كراس[3]، وقال في موضع آخر: إنها نحو خمسمائة مجلد[4].

وهذا التراث الكبير وُجد منه - بحمد الله - الكثير، ولازال كثير منه في عِداد المفقود يحتاج إلى البحث والتنقيب عنه[5]، وهذا الباقي على أنواع من حيث القيمة

(١) ينظر «عقود الجوهر في تراجم من لهم خمسين مصنفًا فمائة فأكثر» (١/ ١٦٦ - ١٨٠) لجميل العظم. و«المكثرون من التصنيف في القديم والحديث» ص(٣٧ - ٣٩) لمحمد خير رمضان.
(٢) «العقود الدرية» ص: [٣٨] لمحمد بن أحمد بن عبد الهادي، تحقيق علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، ط: [١]، ١٤٣١.
(٣) «ذيل تاريخ الإسلام - ضمن الجامع لسيرة شيخ الإسلام» ص: [٢٦٩]. جمع محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الثالثة ١٤٢٨.
(٤) «الدرة اليتيمية في السيرة التيمية - ضمن تكملة الجامع لسيرة شيخ الإسلام» ص: [٤١]، جمع وتحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٣١.
(٥) أهم المحاولات لجمع كتب شيخ الإسلام هي ما قام به الشيخ عبد الرحمن بن قاسم (ت: ١٣٩٢) =

العلمية للنسخ الخطية، فأعلاه قيمةً ما بقي بخطه، وهو عدة مصنفات ورسائل وفتاوى، منها في الظاهرية عدة مجاميع[1]. ومما طبع على هذه الأصول التي بخط ابن تيمية - على سبيل المثال -: «قاعدة في الاستحسان»، و«فتوى في الغوث والأقطاب والأوتاد»[2] وغيرها. ومما بقي بخطه ولم يطبع عن نسخته «شرح حديث إنما الأعمال بالنيات» و«الرد على نهاية العقول» للرّازي، ورسالة في الفرائض، وغيرها.

ويأتي في المرتبة الثانية: ما كُتِب بخطّ أحد تلاميذه وقُرئ عليه، وتتفاوت هذه أيضًا، فمنها ما هو ممهور بزيادات وتصحيحات بخط الشيخ، ومنه ما يكون بخط ناسخ متقن من تلاميذ الشيخ أو غير ذلك. ومن هذا النوع بقيت لنا عدة كتب، منها: «الصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم»، و«الرد على المنطقيين»، و«منهاج السنة»، و«الكلم الطيب»[3] ورسالتنا هذه من هذا النوع كما سيأتي بالتفصيل.

= وابنه محمد (ت: ١٤٢١) رَحِمَهُمَاٱللَّهُ في «مجموع الفتاوى» في ٣٥ مجلدًا ومجلدان للفهارس، فقد جمعا ما طبع قبلها من كتب الشيخ وبحثا عما لم يطبع، فكان مقدار ما وجداه مما لم يطبع نحو ثلث المجموع، أي نحو اثني عشر مجلدًا.
انظر: «مقدمة مجموع الفتاوى»: (١/ ب). كما كان للدكتور محمد رشاد سالم (ت: ١٤١٠) رَحِمَهُ ٱللَّهُ جهد مكمّل لطباعة كتب الشيخ، فأصدر الدرء والمنهاج والاستقامة والصفدية و مجلدين من جامع الرسائل.
ثم جاء مشروع آثار شيخ الإسلام ابن تيمية وما لحقها من أعمال، بإشراف شيخنا العلامة بكر بن عبد الله أبو زيد (ت: ١٤٢٩) رَحِمَهُ ٱللَّهُ فأكمل البحث عما لم يطبع، فكان حاصل ما طبع فيه إلى اليوم واحدًا وثلاثين مجلدًا ولايزال العمل فيه متواصلًا.
أما الأعمال الفردية فهي كثيرة.
(١) انظر: «مقدمة مجموع الفتاوى» (١/ هـ - و).
(٢) نشرهما الصديق الأستاذ محمد عزير شمس ضمن «جامع المسائل - المجموعة الثانية»، ص: (٧ - ٢٢٩)، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٢.
(٣) وهذه الكتب كلها منشورة، غير أن بعضها لم تعتمد على النسخ القديمة المتقنة التي عليها قراءة الشيخ أو خطه، فينبغي التعريف بهذه النسخ، وإعادة نشر الكتب بالاعتماد عليها.

ثم تأتي مراتب كثيرة للنُّسَخ كما هو معروف لا يمكن اندراجها تحت أقسام محدّدة، وقد تكون النسخة القديمة أكثر خطأً من نسخة متأخرة عنها، لعوامل كثيرة تعود إلى النسّاخ وتفاوتهم، وإلى الأصول المنقول عنها، وعناية الناسخ ومقابلته لنسخته... الخ.

التعريف بالنسخة الخطية:

تحتفظ دارة الملك عبد العزيز بالرياض - ضمن ما تحتفظ به من النوادر والنسخ النفيسة - بالنسخة الأصلية لهذه الرسالة، وذلك ضمن محتويات المكتبة الملكية[1] برقم ٥]، وتقع النسخة في إحدى عشرة ورقة، مع ورقة العنوان، وورقتان ملحقتان بخط كاتب الطبقة أبي عبد الله بن رُشَيّق، عَنْوَنها بـ«ذِكر مَن نَقَل الخلاف في مسألة الحلف بالطلاق» وسأثبت نصهما في آخر هذا التعريف.

عدد الأسطر في كل صفحة ١٨ سطرًا، في كل سطر نحو (٩ - ١١) كلمة. خطها نسخي واضح، معجمة في غالبها. مكتوبة بالمداد الأسود.

وقد كانت هذه النسخة هي المعتمدة في طبعة الرسالة الأولى بتحقيق الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة (ت: ١٣٩٢) رَحِمَهُ ٱللَّهُ سنة ١٣٤٢. فهل كان المحقق يملك النسخة الأصلية ثم آلت إلى خزانة الملك عبد العزيز الخاصة عن طريق الإهداء أو الشراء؟ الأمر محتمل، والقرائن تميل إلى ترجيحه خاصة أن محققها اشترط على من أراد أن يطبعها أن يكون عنده أصلٌ عليه توقيع ابن تيمية، فقد كَتَب على غلاف طبعته: (لا يطبعها إلا من عنده أصل عليه توقيع ابن تيمية بخطه الشريف وإلا كان مطالبًا بالتعويض).

(١) وهي الخزانة الخاصة لمقتنيات الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (ت: ١٣٧٣) رَحِمَهُ ٱللَّهُ من المخطوطات والمطبوعات.
انظر للتعريف بها «مكتبة الملك عبد العزيز آل سعود الخاصة» للدكتور فهد السماري، مطبوعات الدارة ١٤١٧.

وقد ذكر ذلك العلامة الزركلي في كتاب «الأعلام»[1] في ترجمة شيخ الإسلام عندما نقل صورة من طَبَقَة سماع هذه الرسالة وخط الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ، إلا أنه تصرَّف في عبارته فجعلها «لمن أراد أن يقتبس خط الشيخ»، وعبارة المحقق لا تفيد ذلك كما هو ظاهر. ثم إن المحقق حذف هذه العبارة من طبعته الثانية - طبعة أنصار السنة - فلعله في ذلك الوقت كان باعها أو أهداها للملك عبد العزيز رحمهم الله جميعًا. والله أعلم.

عنوانها:

عنوان الرسالة كما هو مدوّن على صفحة العنوان: (قاعدة مختصرة تسمى: الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق. تأليف شيخ الإسلام أوحد الزمان الإمام العلامة تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ).

وهذا العنوان بخط أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أحمد سبط ابن رُشَيِّق المالكي (ت: ٧٤٩)[2]، وهو من تلاميذ شيخ الإسلام وناسخ كتبه، بل كان أبصر بخط الشيخ منه، إذا عَزَب شيء منه على الشيخ استخرجه أبو عبد الله هذا، كما يقول الحافظ ابن كثير في ترجمته. وهو صاحب رسالة «مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية»[3].

(١) (١/ ١٤٤)، دار العلم للملايين، الطبعة الثامنة ١٤٠٨.
(٢) ترجمته في «العقود الدرية» ص(٣٩ - ٤٠)، و«المشتبه»، ص: [٣١٧] للذهبي، تحقيق علي البجاوي، الدار العلمية بالهند، ط: الثانية ١٩٨٧م، و«ذيل مشتبه النسبة» ص: [٢٧] لابن رافع، و«البداية والنهاية» (١٨/ ٥١٠)، تحقيق: د/ عبد الله التركي بالتعاون مع دار هجر، و«تبصير المنتبه» (٢/ ٦٠٥ - ٦٠٦) لابن حجر، تحقيق البجاوي، الدار العلمية بالهند، ط: الثانية ١٤٠٦. و«توضيح المشتبه» (٤/ ١٩٥) لابن ناصر الدين، تحقيق نعيم عرقسوسي، مؤسسة الرسالة، ط: الأولى ١٤١٤. و«تاريخ ابن قاضي شهبة» (٢/ ١/ ٦٥٥ - ٦٥٦)، تحقيق عدنان درويش، المعهد الفرنسي للدراسات. و«رسالة ابن مري إلى تلاميذ ابن تيمية - ضمن الجامع» ص(١٥٢ - ١٥٥).
(٣) نشرتها بالاشتراك مع الأستاذ محمد عزير شمس ضمن «الجامع لسيرة ابن تيمية» ص(٢٨٢ - ٣١١). وصححنا نسبتها إليه بعد أن كانت منسوبة خطأً لابن قيم الجوزية.

وليس هو كاتب النسخة، وإنما خطه في ثلاثة مواضع منها: عنوانها، وقَيْد المقابلة على نسخة المؤلف، والسماع في آخرها. وقد صرّح باسمه في آخر طبقة السماع، وبمقارنة خطه في السماع مع خط العنوان وقيد المقابلة عرفنا أن كاتبها واحد.

أما كاتب النسخة فلم يذكر اسمه، وهل هو كمال الدين عمر بن شرف الدين الذي قرأها على مصنفها؟ يحتمل ذلك.

وصفها:

تقدم أنّ الرسالة تقع في إحدى عشرة ورقة، تبدأ النسخة بورقة قبل ورقة العنوان ألحقها أحدُ مُلّاكها بعد نَسْخِها بوقت - فيما أرجح - وذلك لمزيد العناية بها وحفظها، ورجحتُ أنها ملحقة لاختلاف مقاس هذه الورقة عن باقي أوراق النسخة. كُتِب على هذه الورقة الملحقة عنوان المخطوط بخط كبير تحته اسم المؤلف هكذا: «لشيخ السلام (كذا) تقي (كذا) ابن تيمية تغمده الله تَعَالَىٰ برحمته وأسكنه فسيح جنته بمنّه وكرمه آمين». ثم كتب في جانبها الأيسر بمداد أحمر: «انتقلت إلى ملك كاتبه حسن بن عبد الهادي المقدسي الحنبلي[1]» ثم بمداد أسود: «لطف الله به». وتحته بمحاذاة اسم المؤلف ثلاث كلمات غير مفهومة.

في الورقة الظهرية أو صفحة العنوان كتب عنوان الرسالة - الذي سبق ذكره - واسم مؤلفها، في أعلى الصفحة، وهو بخط ابن رُشَيِّق المالكي تلميذ شيخ الإسلام، وقد سبق التعريف به. وتحته بخط مغاير نَقْل عن الحافظ الذهبي فيه ترجمة المصنف،

= انظر: مقدمة «الجامع» ص(٥٦ - ٦١).

(١) هو: حسن بن أحمد بن حسن بن عبد الهادي المقدسي فقيه حنبلي من المفتين (ت: ٨٩٩). ترجمته في «الجوهر المنضد» ص: [٢٩] لابنه يوسف بن حسن، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الخانجي، الطبعة الأولى ١٤٠٨، و«الضوء اللامع» (٣/ ٩٢) للسخاوي، طبعة القدسي، و«المنهج الأحمد» (٥/ ٢٧٤) للعليمي، تحقيق: محمود أرناؤوط، دار صادر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

استوعَبَتْ باقي الورقة حتى ضاقَتْ عنها، فكتب مصدر النقل في أعلاها. وقد تآكلت الأطراف السفلى للورقة مما أدى إلى طمس بعض كلمات السطر الأخير من الترجمة.

وهذا النقل واضح أنه من كتاب للذهبي مرتّب على السنين، لأنه بدأه بقوله: «قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في سنة ثمان وعشرين وسبعمائة توفي... العلامة الفقيه الزاهد شهاب الدين أحمد بن جبارة...» ثم ذكر ترجمة المصنف.

ولهذه الترجمة قيمة كبيرة؛ لأنها حفظت لنا ترجمةً جديدة لشيخ الإسلام ابن تيمية كتبها الذهبي لم تكن معروفة مِن قبل، ولا أدري من أي كتب الذهبي هي، فلم يصرح كاتبها باسم الكتاب ولا هي من التراجم المعروفة؛ إذ كُتُبُ الذهبي التي ترجم فيها لشيخ الإسلام محصورة معروفة، وقد نُشِرت مجموعةً ضمن كتاب «الجامع لسيرة شيخ الإسلام...»[1]، ولذلك استدركتُها في «تكملة الجامع..»[2]، ومصدري هذه النسخة، وسأثبتها في آخر هذا التعريف لمن أراد الوقوف عليها.

وكاتب هذه الترجمة هو أحمد بن المهندس[3]، كما جاء في آخرها ونصّه: «نقله [أو: نقلته] من خط مصنفه أحمد بن المهندس المقدسي عفا الله عنه بمنّه».

تبدأ النسخة (ق١ ب) بالبسملة فالحوقلة ثم بذكر اسم مؤلف الرسالة.

في (ق٢ أ) لحق بخط المؤلف يبدأ في هامش الورقة الأيمن صاعدًا إلى أعلاها ويستوعب الهامش الأعلى للورقة. وهو اللحق الوحيد الذي بخط المؤلف، وبقية المواضع بخط ناسخ الرسالة كما في (ق٢ أ، ٥ب، ٦ب، ٧ب).

(١) ص: (٢٦٥ - ٢٨١).

(٢) ص: (٣٥ - ٥٤).

(٣) هو: أحمد بن محمد بن المهندس المقدسي الحنبلي (ت: ٨٠٤ أو ٨٠٣). ترجمته في «إنباء الغمر» (٤/ ٢٥٩)، و«الضوء اللامع» (٢/ ٨٦)، و«المنهج الأحمد» (٥/ ١٩٣).

وقد التزم ناسخها نظام التعقيبة في الجهة اليسرى من ظهر كل ورقة.

وفي آخر الرسالة (ق ٧ ب) في الجهة اليسرى بخط ابن رشيِّق: «قوبلت على أصل المصنف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ حسب الطاقة، والله أعلم».

وتنتهي الرسالة في (ق ٨ أ) بطبقة السماع بخط ابن رُشَيِّق ونصّها: «قرأ هذا الجواب: القاضي الأجل الإمام العالم العامل كمال الدين عمر[١] بن الفقيه الإمام العالم شرف الدين أبي الخير محمد بن الإمام العالم كمال الدين عمر الأنصاري على مصنّفه شيخ الإسلام الإمام العلامة فريد العصر تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

فسمعه الفقيه الإمام العالم[٢] علاء الدين علي بن الفقيه الإمام العالم العلامة زين الدين بن المنجّا[٣]، والفقيه العالم أمين الدين عبد العالي بن أبي القاسم الجعفري[٤]، والفقيه بدر الدين هلال بن علي بن هلال الجعفري[٥]، والفقيه الصالح عبد الصمد بن عبد العظيم بن إبراهيم الصنهاجي، والطولى عز الدين صوب بن عبد الله العزي[٦]، وكاتب الطبقة: محمد بن عبد الله بن أحمد سبط بن رُشَيِّق المالكي[٧]، وذلك بتاريخ يوم الثلاثاء لثلاث بقين من شهر ربيع الآخر سنة ثمان عشرة وسبعمائة، والحمد لله وصلى الله على محمد وآله.

(١) (ت: ٧٢٨). ترجمته في «أعيان العصر» (٣/ ٦٥٢)، و«الدرر الكامنة» (٣/ ١٩٠).
(٢) هنا طمس كلمة ولعله من كاتب الطبقة نفسه.
(٣) (ت: ٧٥٠) ترجمته في «أعيان العصر» (٣/ ٥٦٨)، و«الدرر الكامنة» (٣/ ١٣٤ -١٣٥).
(٤) لم أجد ترجمته.
(٥) لم أجد ترجمته.
(٦) الاسم غير محرر في الأصل.
(٧) تقدمت ترجمته.

وأجاز شيخ الإسلام المذكور للقاضي كمال الدين المذكور أعلاه جميع ما يجوز له روايته بشرطه.

ثم كتب شيخ الإسلام بخطه المعروف: «هذا صحيح. كتبه أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية»[١].

قيمتها العلمية:

تتضح القيمة العلمية لهذه النسخة من عدة أمور:

١- أنها مكتوبة في حياة مصنفها سنة ٧١٨ أو قبلها، لأن هذا التاريخ هو تاريخ سماعها من المصنف، فالمتيقن أن يكون تاريخ نسخها في هذه السنة أو قبلها.

٢- أنها مقروءة على المصنف في هذا التاريخ، كما هو نصّ طبقة السماع السالف.

٣- أنها مقابلة بأصل المؤلف الذي بخطه. وتبدو آثار المقابلة على طُرَر النسخة، والبلاغ في موضع واحد (ق ٣ ب).

٤- أن عليها خط المصنف في موضعين؛ أحدهما بالتصحيح على طبقة السماع، والثاني لحق في (ق٢ أ) بنحو ثلاثة أسطر.

٥- أنها كُتبت وقوبلت بعناية أبي عبد الله سبط بن رُشيق المالكي (ت: ٧٤٩) ورّاق شيخ الإسلام والبصير بخطه كما سلف.

٦- أن في آخرها ملحقًا بخط ابن رشيّق - فيما رجحته - بمن وافق المصنف في هذه المسألة، وهذا يضيف إلى موضوع الرسالة قيمة علمية.

وبهذا يتبين أهمية هذه النسخة، وأنها في أعلى درجات الثقة والإتقان، وأنها أصل أصيل يُعتمد عليه في إخراج الرسالة والركون إلى نصّها.

(١) انظر: ملحق رقم [٣] صورة من الطِّباق وخط ابن تيمية.

اختيار شيخ الإسلام في هذه الرسالة، وما جرى له من محن بسببها:

اختار شيخ الإسلام في هذه الرسالة: أنّ الحلف بالطلاق - كأن يقول: الطلاق يلزمني أو: يلزمني الطلاق أو: عليّ الطلاق لأفعلنّ كذا - وكذا الطلاق المعلّق على صفة يقصد به اليمين = لا يقع بها الطلاق إذا حنث، ويلزمها كفارة يمين[1].

وهذا القول الذي اختاره الشيخ خلاف المذاهب الأربعة[2]، إذ مثل هذا الحلف عندهم يقع به الطلاق، سواء ما كان بصيغة القسم أو بصيغة التعليق. وحكى بعضهم فيه الإجماع[3].

وقد وقع للشيخ بسبب الإفتاء في هذه المسألة محنة حُبِس بسببها، وقد شرحها تلميذه ابن عبد الهادي فقال[4]:

«ومِن أقواله المعروفة المشهورة التي جرى بسبب الإفتاء بها محن وقلاقل: قوله

---

(١) انظر: «اختيارات شيخ الإسلام» ص: [١٢٤] للبرهان ابن القيم، تحقيق: سامي جاد الله، دار عالم الفوائد، ط: الأولى ١٤٢٤. و«الاختيارات»، ص(٣٨٧ - ٣٩٠) للبعلي، تحقيق: أحمد الخليل، دار العاصمة، ط: الأولى ١٤١٨. و«الجامع للاختيارات الفقهية» (١/ ٧٣٨ - ٧٦٧) للدكتور أحمد موافي، دار ابن الجوزي، ط: الثالثة ١٤٢٣. و«إغاثة اللهفان في مكائد الشيطان» (٢/ ١١٦ - ١٢٩) لابن القيم، تحقيق: عفيفي، المكتب الإسلامي، ط: الثانية ١٤٠٩.

(٢) انظر: «الهداية» (٢/ ٥٦٩ - ٧٢١) للمرغيناني، تحقيق: محمد تامر، دار السلام، ط: الأولى ١٤٢٤. و«تهذيب المدونة» (٢/ ٣٤٥) للبراذعي، تحقيق: محمد الأمين، دار البحوث بدبي، ط: الأولى ١٤٢٣. و«روضة الطالبين» (٨/ ١٩٩) للنووي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، المكتب الإسلامي، ط: الثالثة ١٤١٢. و«المغني» (١٠/ ٤٦٣) لابن قدامة، تحقيق: التركي والحلو، عالم الكتب، ط: الثالثة ١٤١٧.

(٣) انظر: «الدرة المضية في الرد على ابن تيمية»، ص: [١٣] للسبكي، تحقيق: الكوثري، مطبعة الترقي ١٣٤٧.

(٤) في «العقود الدرية»، ص(٣٩٢ - ٣٩٥).

بالتكفير في الحلف بالطلاق، وأن الطلاق الثلاث لا يقع إلا واحدة، ... وله في ذلك مصنفات ومؤلفات كثيرة منها:

- **قاعدة كبيرة سماها:** تحقيق الفرقان بين التطليق والأيمان نحو أربعين كراسة.
- **وقاعدة سماها:** الفرق المبين بين الطلاق واليمين بقدر النصف من ذلك.
- **وقاعدة في** أن جميع أيمان المسلمين مكفَّرة، مجلد لطيف.
- **وقاعدة في** تقرير أن الحلف بالطلاق من الأيمان حقيقة.
- **وقاعدة سماها:** التفصيل بين التكفير والتحليل.
- **وقاعدة سماها:** اللمعة[1].

وغير ذلك من القواعد والأجوبة في ذلك لا ينحصر ولا ينضبط. وكان القاضي شمس الدين بن مُسَلَّم الحنبلي[2] رَحِمَهُ اللَّهُ في يوم الخميس منتصف شهر ربيع الآخر من سنة ثمان عشرة وسبعمائة قد اجتمع بالشيخ وأشار عليه بترك الإفتاء في مسألة الحلف بالطلاق، فقبل الشيخ إشارته وعرف نصيحته وأجاب إلى ذلك.

وكان قد اجتمع بالقاضي جماعةٌ مِن الكبار حتى فعل ذلك، فلما كان يوم السبت مستهل جمادى الأولى من هذه السنة ورد البريد إلى دمشق ومعه كتاب السلطان بالمنع

---

(١) بهامش نسخة (ك) من العقود: «لعله: اللمحة؛ لأن له رَحِمَهُ اللَّهُ قاعدة سماها: لمحة المختطف».
قلت: وتمام اسمها «لمحة المختطف في الفرق بين الطلاق والحَلِف» طُبعت مرارًا، وهي في «مجموع الفتاوى» (٣٣/ ٥٧ - ٦٤).

(٢) هو محمد بن مسلّم - بتشديد اللام - بن مالك الدمشقي شمس الدين القاضي الحنبلي (ت: ٧٢٦). ترجمته في «الذيل على طبقات الحنابلة» (٤/ ٤٦٤) لابن رجب، تحقيق: د. عبد الرحمن العثيمين، مكتبة العبيكان، ط: الأولى ١٤٢٢. و«البداية والنهاية» (١٨/ ٢٧٤)، و«الدرر الكامنة» (٤/ ٢٥٨) لابن حجر، دائرة المعارف العثمانية.

من الفتوى في مسألة الحلف **بالطلاق التي** رآها الشيخ تقي الدين بن تيمية وأفتى فيها وصنف فيها، والأمر بعقد مجلس في ذلك، فعُقِد يوم الاثنين ثالث الشهر المذكور بدار السعادة وانفصل الأمر على ما أمر به السلطان ونودي بذلك في البلد يوم الثلاثاء رابع الشهر المذكور.

ثم إن الشيخ عاد إلى الإفتاء بذلك وقال: لا يسعني كتمان العلم.

فلما كان يوم الثلاثاء التاسع والعشرين من شهر رمضان سنة تسع عشرة وسبعمائة جمع القضاة والفقهاء عند نائب السلطة بدار السعادة وقرئ عليهم كتاب السلطان وفيه فصل يتعلق بالشيخ بسبب الفتوى في هذه المسألة، وأحضر وعُوتب على فتياه بعد المنع وأكِّد عليه في المنع من ذلك.

فلما كان بعد ذلك بمدة في يوم الخميس الثاني والعشرين من رجب من سنة عشرين وسبعمائة عقد مجلس بدار السعادة وحضره النائب والقضاة وجماعة من المفتين وحضر الشيخ وعاودوه في الإفتاء بمسألة الطلاق وعاتبوه على ذلك وحُبِس بالقلعة فبقي فيها خمسة أشهر وثمانية عشر يومًا، ثم وردَ مرسومُ السلطان بإخراجه، فأُخْرِجَ منها يوم الاثنين يوم عاشوراء، من سنة إحدى وعشرين. وتوجَّه إلى داره» انتهى كلام ابن عبدالهادي.

وكانت هذه الفتيا بخصوصها مثارَ نقاش وجدل، فأفرد تقيّ الدين السبكيّ الشافعيّ (ت: ٧٥٦) رسالةً خاصةً في الردّ عليها ومناقشتها سمّاها «الدرة المضية في الردّ على ابن تيمية» وهي مطبوعة قديمًا.

وقد يقع الخلط في بعض كتب التراجم فيظنّ أن المسألة التي امْتُحِن شيخ الإسلام وسُجِن بسببها هي «مسألة الطلاق الثلاث» والصحيح أنها «مسألة الحلف بالطلاق» كما تقدم نقله عن تلميذه ابن عبد الهادي[١].

---

(١) انظر: التنبيه على ذلك في رسالة «تسمية المفتين» ص٤٥ لأستاذنا الدكتور سليمان العمير. دار عالم =

طبعاتها:

١ - مطبعة المنار، كُتب على غلافه: صححه ونشره وعلّق عليه: محمد عبد الرزاق حمزة. وكتب على غلافها: طبع على نفقة ناشره وزميله المدني. ثم كتب تحته: (لا يطبعها إلا من عنده أصل عليه توقيع ابن تيمية بخطه الشريف وإلا كان مطالبًا بالتعويض). ثم كتب تحته (لا يصح أن تُمْلَك نسخة بغير إمضاء الناشر). سنة كتابة المقدمة ١٣٤٢. في (٢٤ صفحة) معتمدًا على مخطوطتنا هذه[١].

٢ - مكتبة أنصار السنة المحمدية، لنفس المحقق السابق، وكُتب على غلافه: صححه وعلّق عليه فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة، في (٢٤ صفحة). وحُذف منها العبارات السابقة في الطبعة السالفة[٢].

٣ - ضمن «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية» (٣٣/ ٤٦ - ٥٧) جمع الشيخ عبد الرحمن بن قاسم.

٤ - دار المنارة، جدة، ط: الأولى ١٤٠٨، بتحقيق: محمد أحمد سيد أحمد، معتمدًا على نسختين مطبوعتين، إحداهما في دار الكتب المصرية، والأخلى في «مجموع الفتاوى».

مخطوطات الرسالة:

لهذه الرسالة عدة نسخ خطية، وهي:

١ - نسختنا هذه، وهي أنفسُها.

٢ - نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق (٣٥/ ٩٩/ ١٨).

= الفوائد، الطبعة الأولى ١٤٢٨.

(١) أشكر الشيخ محمد أحمد سيد أحمد؛ إذ زودني بنسخة من هذه الطبعة من أبناء المحقق.

(٢) أشكر أخي الدكتور محمد أجمل الإصلاحي؛ إذ صور لي هذه الطبعة من مكتبة جامعة الملك سعود العامرة.

٣- نسخة دار الكتب المصرية، رقم: ١٣٤٤.

٤- نسخة مكتبة الأوقاف العامة بالموصل (٦٢/ ١٨).

الفوائد المدوّنة على ظاهرها وفي خاتمتها:

أولًا- ترجمة شيخ الإسلام ابن تيمية المقيّدة على الورقة الظهرية:

وهذا نصّها: «قال الذهبي: وفي هذه السنة (سنة ثمان وعشرين وسبعمائة) في ليلة الاثنين العشرين[١] من شعبان[٢] مات الشيخ الإمام العلامة الحافظ الزاهد القدوة، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد ابن المفتي شهاب الدين عبد الحليم ابن شيخ الإسلام مجد الدين أبي البركات عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ابن تيمية الحراني ثم الدمشقي = معتَقَلًا بالقلعة.

وغُسّل وكُفّن، فأُخْرِج وقد اجتمع خلق كثير بالطرق، وقد امتلأ الجامع والكلّاسة والحوانيت كيوم الجمعة أو أكثر.

وصلى عليه أوّلًا بالقلعة الشيخ محمد بن تمام، ثم بجامع دمشق بعد الظهر، واشتدّ الزّحام، وألقى الناسُ عليه مناديلَهم للتبرّك، وارتصَّ الناس تحت النعش، وشيّعه الخلائق في جوا من[٣] أبواب البلد، ومعظمهم كان من باب الفرَج مع الجنازة. وعظُم الأمر بسوق الخيل، وتقدّم عليه في الصلاة هناك أخوه. وانتشر الناس والنسوان على[٤] الأسطحة وإلى قِبْلي مقابر الصوفية. فدفن إلى جانب أخيه الشيخ عبد الله.

وحُزر النساء بخمسة عشر ألفًا، وأما الرجال فحزروا بستين ألفًا وأكثر إلى مائتي ألف.

---

(١) الأصل: «والعشرين» خطأ.

(٢) كذا، وفي جميع المصادر: «في ذي القعدة».

(٣) كذا، ولعلها «من جميع»، انظر: «الجامع لسيرة شيخ الإسلام» ص(٤٤٢، ٤٨٦).

(٤) الأصل: «وعلى».

وكثر البكاء حوله، وخُتمت له عدة ختم، وتردّد الناسُ إلى زيارة قبره أيامًا، ورُئيت له منامات صالحة، ورثاه جماعة.

وكان مولده بحرّان عاشر ربيع الأول سنة إحدى وستين وستمائة. وطلب الحديث وقرأ الكثير.

ووجدتُ بخط الشيخ كمال الدين الزملكاني: أنه اجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها.

وكان آية في الذكاء وسرعةو الإدراك، بحرًا في النقليات، رأسًا في معرفة الكتاب والسنة، هو في زمانه فريد عصره علمًا وزهدًا وشجاعة وسخاء وأمرًا بالمعروف ونهيًا عن المنكر، وكثرة [تصانيف]...[١] من مصنفاته. وما رأت عيناي مثله ولا رأى مثل نفسه. وكان ... رحمه الله ورضي عنه.

نقله[٢] من خط مصنفه: أحمد بن المهندس المقدسي عفا الله عنه بمنّه.

ثانيًا- في آخر النسخة (ق ١٠ أ – ١١ أ) تعليقة بخط ابن رشيق[٣] وهذا نصّها:

«ذِكر من نَقَل الخلاف في مسألة الحلف بالطلاق: قال الشيخ الإمام أبو محمد ابن حزم في كتابه المصنف في الإجماع[٤]: واتَّفقُوا أن من حلف من حُرّ أو عبد، ذَكَر أو أنثى من البالغين المسلمين العُقَلاء غير المكرَهين ولا الغِضاب ولا السّكارَى فحلف مَن ذُكِر باسم من أسماء الله المُطلقَة، مثل: الله الرَّحمن الرَّحيم وما أشبه ذلك من الأسماء

---

(١) هنا وفي الموضع الثاني عدة كلمات في طرف الورقة غير واضحة.

(٢) مطموس بعض الكلمة، ولعله ما أثبت.

(٣) لم يتبين لمن هذا التعليق، هل هو لابن رشيق أو غيره.

(٤) «مراتب الإجماع» ص(١٥٨ – ١٥٩) مصور دار الكتب العلمية، بدون تاريخ. وقد قارنت النص بمطبوعة كتاب ابن حزم، وأثبت الفروق المهمة، ورمزت لها بـ(ط).

المَذْكُورَة في القُرْآن، ونوى بالرحمن الله لا سورة[1] الرَّحمن وعقد اليَمين بِقَلْبِه قَاصِدًا إليها ولم يسْتَثْن لَا مُتَّصِلًا ولا مُنْفَصِلًا، ولا[2] كان الَّذي حلف أن يَفْعَله مَعْصِية، وحلف ألا يفعل هُوَ نفسه شَيئًا ثمَّ فعل هُوَ بنفسِه ذلك الشَّيْء الَّذي حلف ألا يَفْعَله، مُؤْثرًا للحنث ذاكِرًا ليمينه ولم يكن الَّذي فعل[3] خيرًا من الَّذي ترك فإنه حانث وأن الكَفَّارةَ تلزمه.

واختلفَوا[4] إن نقصت صفة مما وصفنا أيحنث أم لا[5]؟

قال: واتَّفَقُوا أن مَن حلف مِمَّن ذكرنا بحَق زيدٍ أو عَمْرٍو أو بِحَق أبيه أنه آثم وَلَا كَفَّارَة عَلَيْه.

واخْتلفُوا إن حلف بِشيء من غير أسماء الله أو بِنَحر وَلَده أو هَدْيه أو نحر أَجْنَبي أو هَدْيه أو بالمصحف أو بالقُرْآن أو بنذر أخرجه مخرج اليَمين أو بأنَّه مُخالف لدين الإسلام، أو بطلاق أو بظهار أو بتَحْريم شيء من ماله أو ممّا أحل الله له أو قال: عليّ يَمِين، أو قال: علم الله، أو قال: حلفتُ[6] أو قال: لا يحل لي، أو قال: عَليّ لعنة الله، أو أخزاني الله، أو أهلكني الله، أو قطع الله يَدي، أو يقطع صلبه، أو بأيّ شيْء حلف[7] من فعل الله أخرجه مخرج اليَمين أيُكفّر أم لا كَفَّارة عليه وإن خالف ما حلف عليه.

واخْتلفُوا في جَميع هذه الأمور التي استثنيناها أفيها كَفَّارة أم لا؟ وفي صفة الكَفَّارة في ذلك وفي وجوب بعضها.

---

(١) (ط): «سوى».
(٢) «لا» سقطت من (ط).
(٣) كتب أولًا: «حلف» ثمكتب فوقها علامة تدل على الضرب وكتب بعدها ما هو مثبت.
(٤) (ط): «واتفقوا».
(٥) بعده في (ط): «وتلزمه كفارة أو لا».
(٦) «أو قال حلفت» ليست في (ط).
(٧) «حلف» سقط من (ط).

وقال في هذا الكتاب **أيضًا**[1]: واختلفوا في اليَمين بالطلاق أهو طلاق فيلزم أو هو يَمين فلا يلزم؟

وقال أيضًا[2]: واتفقوا أن الطلاق إلى أجل أو بصفة واقع إن وافق وقت طلاق، ثم اختلفوا في وقت وقوعه، فمِن قائل الآن، ومِن قائل هو إلى أجله.

واتفقوا إذا حان[3] ذلك الأجل في وقت طلاق أن الطلاق قد وقع.

واختلفوا في الطلاق إذا خرج مخرج اليمين أيلزم أم لا؟» اهـ.

وروى عبد الرزاق في «مصنّفه»[4] عن ابن جُريج قال: أخبرني ابن طاووس عن أبيه أنه كان يقول: الحلف بالطلاق ليس شيئًا، فقلت له: أكان يراه يمينًا؟ قال: لا أدري.

وروى سفيان بن عُيينة عن ابن طاووس، عن أبيه أنه كان لا يرى الحلف بالطلاق شيئًا. قلت: أكان يراه يمينًا؟ قال: لا أدري.

ومذهب داوود وأصحابه أن الحالف بالطلاق إذا حنث لايلزمه طلاق.

وأيضًا: ففي بعض صور الحلف نزاع بين الأئمة الأربعة وأتباعهم؛ فمن ذلك: قال أبو الحسن القُدُوري في «شرح الكرخي»: قال محمد في «الأصل»: إذا قال رجل: عليّ المشي إلى بيت الله، وكلّ مملوك لي حرّ وكل امرأة لي طالق إذا دخلتُ الدار. فقال رجل آخر: عليَّ مثلما جعلتَ على نفسك إن دخلتُ الدار. ثم دخل الثاني الدار، فإنه لا يلزمه شيء، ولا يلزمه العتاق والطلاق.

ثم قال: ألا ترى أنه لو قال: عليَّ طلاق امرأتي، فإن الطلاق لا يقع عليها. قال: وهذا يُستدلّ به على أنّ من قال: الطلاق عليَّ واجب، أو: لي لازم أنه يقع طلاقه لعُرْف

---

(١) ص: [١٥٩].
(٢) ص: (٧٢ - ٧٣).
(٣) (ط): «كان».
(٤) (٦/ ٤٠٦).

الناس أنهم يريدون به الطلاق. وكان محمد بن سلمة يقول: إن الطلاق يقع به بكل حال. وحكى الهندواني عن علي بن أحمد بن نصر بن يحيى عن محمد بن مقاتل أنه قال: المسألة على الخلاف. وقال أبو حنيفة: إذا قال: الطلاق لي لازم، أو: عليّ واجب لم يقع، وقال محمد: يقع في قوله: لازم، ولا يقع في قوله: واجب. وحكى ابن سماعة عن أبي يوسف في «نوادره» في رجل قال: ألزمت نفسي طلاق امرأتي، أو ألزمت نفسي عتق عبدي: هذا إن نوى به الطلاق والعتاق فهو واقع وإلا لم يلزمه. وكذلك لو قال: ألزمت نفسي طلاق امرأتي هذه إن دخلتُ الدار أو عتق عبدي هذا، فدخل[1] الدار وقع به الطلاق والعتاق إذا نوى ذلك، وإذا لم ينوِ فليس بشيء.

وقال ابن يونس الشافعي في «شرح التنبيه»: وإن قال الطلاق والعتاق لازم لي ونواه لزمه، لأنهما يقعان بالكناية مع النية، وهذا لفظ محتمل، فجُعِل كناية.

وقال الروياني: الطلاق لازم لي صريح، وعدّ ذلك في صريح الطلاق، ولعل وجهه غلبة الاستعمال لإرادة الطلاق.

وقال القفَّال في «فتاويه»: ليس بصريح ولا كناية حتى لا يقع به الطلاق، وإن نواه.

وقال ابن رشد المالكي في كتاب «المقدمات»[2] له: عن أشهب صاحب مالك فيمن حلف على امرأته أن لا تخرج، فعصته وخرجت، أنه لا يقع به الطلاق.

وقد حكى جماعة من الصلحاء والعدول في هذه الأيام أن بالمغرب جماعة من المفتين فيهم مَن يُعد من المجتهدين من كثرة علومه وتفننه، وفيهم من يشتهر صلاحُه وزهده = أنهم يفتون الحالف بالطلاق إذا حنث بكفارة يمين، فيهم مَن مات ومن هو حيّ إلى الآن،

(١) غير محررة وتحتمل: «فيدخل».
(٢) (١/ ٥٨٣).

منهم الشيخ أبو يحيى الهيكوري من أهل مليانة، وأبو علي بن علوان، من أهل تونس. وخطيب تونس أبو موسى، وبعض فقهاء سبتة، والشيخ الإمام أبو عبد الله بن القطان من أهل مرّاكش، والشريف[1] أحد المفتين بها أيضًا، والشيخ أبو علي الكفيف من أهل آسف، والشيخ عمر بن عيسى المدرعي أحد المفتين بوادي سجلماسة، والفقيه عبد العزيز أبو فارس في ظاهر آسف، وجماعة لم تبلغنا فتياهم من طريق صحيح، والله أعلم.

❁ ❁ ❁

(١) غير واضحة بالأصل.



التعريف بالقاضي الرُّباعي
وكتابه «فتح الغفار»[١]

الحمد لله، والصلاة والسلام على عبده ورسوله محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

أما بعد، فيعتبر كتابنا هذا من أهمّ الكتب الجامعة لأحاديث الأحكام، وتكمن أهميته بأنه واحد من أوسع الكتب المصنفة في ذلك؛ إذ بلغ عدد أحاديثه (٦٥٣٥) دون الزيادات واختلاف ألفاظ الأحاديث فبها قد يبلغ اثني عشر ألفًا، ومن مميزاته الكلام على الأحاديث صحةً وضعفًا باقتضاب، وشرح الغريب.

وسيكون التعريف به في مبحثين رئيسين: ترجمة المؤلف، والتعريف بالكتاب.

أولًا- ترجمة الرُّباعي[٢]

هو: الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرُّباعي.

والرُّباعِيُّ - بضم الراء المشددة وبعدها موحدة خفيفة -: نسبة إلى جده الأعلى القاضي عبد الله بن محمد بن جابر العَوْدري السَّكْسَكِي (ت: ٧١١)، وكان من أعيان القرن السابع الهجري، وعُرِف بالرُّباعي لأن له أربع أصابع[٣].

---

(١) نشرتُ هذا التعريف في صدر كتاب «فتح الغفار»، طبعة: دار عالم الفوائد، ٦ شعبان ١٤٢٦. وكنت أشرفتُ على تحقيقه وقدمتُ له بهذا التعريف.

(٢) أهم مصادر ترجمته: «خاتمة فتح الغفار» (٤/ ٢٢١٣ - ٢٢٣٧) للمؤلف، و«البدر الطالع» (١/ ١٣٣، ١٩٤ - ١٩٥) للشوكاني، و«التقصار في جيد زمان علامة الأقاليم والأمصار» ص(٣٦٤ - ٣٦٥) للشجني الذماري، و«نيل الوطر» (١/ ٣١٨ - ٣١٩) لزبارة، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية» (١/ ٦٦٩) للمقحفي، و«ذيل أجود المسلسلات» ص: [١٦٤]، و«مصادر الفكر الإسلامي في اليمن»، (ص: ٧٩ - ٨٠ - ط: ١)، و(ص: ٨٨ - ط: ٢) للحبشي، و«مقدمة مطبوعة فتح الغفار» (١/ أ - ب).

(٣) ذكره تلميذُه الجَنَدي في «السلوك» (٢/ ٨٤ - ٨٥).

وعائلة المترجَم معروفة بالفضل والعلم، فكما أسلفنا عن جدِّه القاضي عبد الله كان أولاده من بعده، فقد سكنوا جِبْلة[١] وعكفوا على الدراسة وإحياء العلم، وقد تولَّى بعضهم القضاء.

ثم انتقل جدُّ المؤلف القاضي يوسف بن محمد بن أحمد إلى صنعاء وسكن بها، وبقيت العائلة بصنعاء إلى عصرنا، ومن معاصريهم السفير محمد بن عبد الرحمن الرُّباعي وغيره.

ولد الرُّباعي تقريبًا على رأس القرن الثاني عشر (نحو ١٢٠٠) بمدينة صنعاء.

وتلقَّى العلم أوَّلًا على والده العلامة أحمد بن يوسف الرُّباعي[٢] (ت: ١٢٣١) وكان مبرِّزًا في علوم العربية والفقه والحديث، وله في الحديث رواية واسعة، وقد أخذ المؤلِّف عن والده الإجازة بأغلب كتب الحديث وغيرها من كتب العلم، وقد ذكر أسانيده في ملحق (فتح الغفار). ووالده من تلاميذ الشوكاني، وقد وصفه الشوكاني بقوة الفهم والعرفان التام والإنصاف وعدم الجمود على التقليد.

ثم قرأ على جماعةٍ من شيوخ العصر، كالعلامة محمد بن علي الشوكاني (ت: ١٢٥٢) وقد اختصَّ به ولازمه، فقرأ عليه في علم المعاني والبيان، وفي علم التفسير سمع عليه «تفسير الزمخشري»، وفي «الصحيحين» والسنن، وفي مؤلفاته خاصة «شرح المنتقى». وقد لازمه مع أبيه واستمر كذلك بعد وفاته، وحصَّل «نيل الأوطار» بخطِّه.

وأخذ عن السيد العلامة الحسن بن يحيى الكبسي[٣] (ت: ١٢٣٨) وقد سمع عليه

---

(١) بكسر الجيم وإسكان الموحدة وفتح اللام، بلدة تقع في الجنوب الغربي من مدينة إب على مسافة أربعة أميال منها. انظر: «مجموع بلدان اليمن» (١/ ٣٤)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية» (١/ ٢٨٥).

(٢) ترجمته في «البدر الطالع» (١/ ١٣٣)، و«التقصار» ص(٣٦٠ - ٣٦١)، و«نيل الوطر» (١/ ٢٢٨ - ٢٤٩).

(٣) ترجمته في «البدر الطالع» (١/ ٢١١ - ٢١٣).

الكتب الستة، والقاضي العلامة يحيى بن محمد الشوكاني[1] (ت: ١٢٦٧)، والقاضي العلامة محمد بن أحمد السُّودي الصنعاني[2] (ت: ١٢٣٦)، والعلامة عبد الله بن محمد الأمير الصنعاني[3] (ت: ١٢٤٢)، والقاضي حسين بن محمد العنسي[4] (ت: ١٢٣٥)، والعلامة إبراهيم بن عبد القادر الكوكباني[5] (ت: ١٢٢٣)، وغيرهم من مشايخ العلم بصنعاء.

ثناء العلماء عليه:

قال عنه شيخه الشوكاني: واستفاد في جميع العلوم الآلية، وفي علم السنة المطهرة، وله فهم صادق، وإدراك قوي، وتصور صحيح، وإنصاف وعمل بما تقتضيه الأدلّة. وهو الآن من أعيان أهل العرفان ومحاسن حَمَلة العلم بمدينة صنعاء.

وقال عند ذكر أبيه: وولده حسن بن أحمد من أذكياء الطلبة، وله سماع عليَّ في المؤلَّفَيْن المذكورَيْن - شرح المنتقى والدرر - فهو مع حداثة سنه يسابق في فهمه. اهـ.

وقال عصْرِيُّه الشجني: القاضي العلامة المدقق والنبيل الفهامة المحقق.

وقال زبارة: صار من أكابر أعيان علماء عصره.

نزوعه إلى الاجتهاد والتحقيق:

ويظهر لنا جليًا من ترجمة المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزوعه إلى الاجتهاد، وترك التقليد والجمود، واهتمامه بعلم السنة والحديث رواية ودراية، كما يظهر - أيضًا - من الملحق

---

(١) «البدر الطالع» (٢/ ٣٣٨ - ٣٣٩).

(٢) «البدر الطالع» (٢/ ١٠٣ - ١٠٥).

(٣) «البدر الطالع» (١/ ٣٩٦ - ٣٩٧).

(٤) «البدر الطالع» (١/ ٢٢٨ - ٢٢٩).

(٥) «البدر الطالع» (١/ ١٧ - ١٨).

في آخر (فتح الغفار) الذي كتبه المؤلف في بيان إجازاته من مشايخه، وأسانيده إلى كتب السنة، أو مصنفات الأئمة = مدى عنايته بمصنفات المحققين من العلماء والأئمة المشهود لهم بالتقدم في اتباع الدليل وصفاء المشرب كمؤلفات المجد ابن تيمية صاحب المنتقى، وحفيده شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذه العلامة ابن القيم، والإمام ابن الوزير اليماني، والحافظ ابن حجر العسقلاني، وتلميذه الحافظ السخاوي، وغيرهم.

مؤلفاته:

أما مؤلفاته فلم يوجد منها إلا كتابان، ووجدته قد ذكر كتابين آخرين في طرره على «فتح الغفار»، وهذه هي.

١- (فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار ﷺ). وهو كتابنا هذا، وقد مكث في تأليفه أكثر من ثماني سنوات، بدأ فيه عام ١٢٣٢ وانتهى منه عام ١٢٤٠.

٢- رسالة في مسألة هل الحديث يفيد العلم أو الظنّ؟ منها نسخة في جامع المكتبة الغربية (٩٥ مجاميع) كتبت سنة ١٣٣٧.

٣- رسالة في حكم إسبال الإزار دون الكعبين، ذكرها المؤلف في تعليق له على طرّة النسخة التي بخطه من فتح الغفار، انظر: (١/ ٢٥٩)، وخلص فيها إلى القول بتحريمه.

٤- رسالة في صلاة التسبيح، ذكرها المؤلف في تعليقٍ له على طرّة النسخة أيضًا، انظر: (١/ ٤٨٥). تكلم فيها على كل حديث بما في إسناده، وخلص إلى أن كل أسانيده معلولة.

وفاته:

توفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عام ١٢٧٦ عن نحو ستٍ وسبعين سنة.

ثانيًا- التعريف بالكتاب

اسم الكتاب:

الكتاب سمّاه مؤلفه على غلاف نسخته التي بخطه، وفي مقدمته بـ: «فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار ﷺ» هذا هو الاسم الصحيح للكتاب. ويؤكده أن معاصر المؤلف الشجني في كتابه «التقصار: ٣٦٥» ترجم للمؤلف وذكر كتابه هذا بعنوان: (فتح الغفار لجمع أحكام سنة المختار) فعلّق المؤلف على حاشية النسخة بتصحيح الاسم إلى (فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار) وخَتَم التعليق بـ (تمت بقلم مؤلفه). فهل المقصود مؤلف (التقصار) أو مؤلف (فتح الغفار)؟ أي الاحتمالين كان فهو تصحيح معتمد للاسم، وإن كنت أُرَجِّح الثاني؛ لأن الرُّباعي له عدد من التعليقات على حاشية نسخة (التقصار) أثبتها المحقق في الهوامش، ولأنها لو كانت لمؤلف (التقصار) لأثبت التصحيح في متن الكتاب وليس في هامشه.

وعليه فتسمية الكتاب في طبعته الأولى بـ (فتح الغفار المشتمل على أحكام سنة نبينا المختار ﷺ) تصرُّفٌ غير محمود من الناشر!

ووقع في «نيل الوطر» لزبارة: (.. لجمع أحكام..) وهو تصرف في الاسم أيضًا.

تاريخ تأليفه:

انتهى المؤلف من كتابة مسوّدة الكتاب في ثاني عشر رمضان سنة أربعين ومئتين وألف، ثم شرع في تبييضه ونقله من المسوّدة، وانتهى من ذلك في يوم الثلاثاء ثاني عشر شهر ذي الحجة الحرام سنة إحدى وأربعين ومئتين وألف، كما في خاتمة النسخة التي بخطه. ثم عاد عليه بالتصحيح والقراءة ومراجعة أصوله بحضور بعض الطلبة في صبح يوم الخميس عشرين من شهر ذي الحجة من العام نفسه.

وعليه فقد استغرق مؤلفه في جمعه وتأليف ثماني سنوات وسبعة أشهر وعدة أيام، قال في مقدمة الكتاب: (١/ ٨): «وكان الشروع في تأليفه غرة شهر المحرم سنة اثنتين وثلاثين ومئتين وألف بمدينة صنعاء المحمية بالله تَعَالَىٰ، ومَنَّ الله – وله الحمد – بالفراغ من تأليفه في ثاني عشر رمضان سنة أربعين ومئتين وألف». وقد كان عمره حين شرع في تأليفه نحو اثنين وثلاثين عامًا، وانتهى منه وعمره في الأربعين.

التعريف بالكتاب وأهم مميزاته:

قال المؤلف في المقدمة شارحًا طريقته ومنهجه:

(هذا مختصرٌ جامعٌ لما تفرق في الدفاتر والأسفار من أحاديث الأحكام المسندة عن نبينا المختار، لم يَصْنع مثله من سبق من المؤلفين، ولا نسج على منواله أحدٌ من متقدمي المصنفين، جمعتُ فيه أدلة الأحكام، وعكفتُ على تحريره وتهذيبه مدةً من الشهور والأعوام، رجاء أن أكون ممن شمله قول الشارع: «**ألا ليبلغ الشاهد الغائب، فربَّ مبلِّغٍ أوعى من سامع**»، وقوله: «**نضر الله امرءًا سمع منّا حديثًا فيبلغه غيره، فربّ حامل فقهٍ إلى من هو أفقه منه، وربّ حامل فقه ليس بفقيه**» وأن أكون ممن شمله حديث أبي هريرة مرفوعًا عند مسلم: «**إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له**» وأن أكون ممن فاز بنيل نصيب من ميراث خاتم النبيّين صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الطاهرين).

ثم قال في بيان هدفه من تأليف كتابه:

(وكنت قد سمعت من مشايخي الأعلام طرفًا من السنة صالحًا، وأشرفت في الفروع على أشياء بَعُدت منها بعدًا واضحًا، ورأيت ما وقع من الخلاف بين الأئمة الأعلام، وأخذ كل طائفةٍ بجانب من سنة خير الأنام، وقد أرشدنا الشارع أن نرجع

إليه عند الاختلاف وإلى رسوله ﷺ متجنبين سلوك طريق الاعتساف، قاصدين الاجتماع والاتفاق والائتلاف، فجمعت أحاديث الأحكام القاطعة للخلاف..).

وقد أوضح المصنف السببَ الداعي إلى تأليف الكتاب بقوله:

(ومما دعاني إلى تأليفه، واقتحام المشاق إلى تصنيفه أمران:

أحدهما- أني لمّا رحلت عن هذه الديار وجُبْتُ الفيافي والقفار، وأقمت ببلاد لا يوجد فيها مختصرات المؤلفات فضلًا عن مطولات المصنفات، وكنت كثيرًا ما أحتاج في غالب الحالات إلى البحث عن حال شيء من الأحاديث، فلم أظفر بالمقصود، وكان استصحاب شيء من الكتب يحتاج إلى مشقة زائدة على المجهود = عزمتُ على صنع هذا المختصر الصغير الحجم، الكبير المقدار، أجعله نديمي في الحضر، ورفيقي في الأسفار، فياله من نديم تشتاق إليه نفوس العارفين، ورفيق لا يُملّ حديثه كل وقت وحين!

الأمر الثاني: ذهاب الكتب من هذه الديار، وتفرق أصول هذا الكتاب في الأنجاد والأمصار، فسارعت إلى جمعه، وكنت عند الشروع أرى نفسي حقيرةً لمثل التصدي لهذا الخطب، ورأيت أن الترك لذلك أقرب، فرغّبني بعضُ مشايخي الأعلام وقال لي: هذه طريقة مُدَّخرة لدار السلام، ولازال يحثني على تمام ما وقع به الشروع..).

ثم قال في بيان مصادر كتابه:

(وعمدتُ إلى أجمعِ كتابٍ للأحكام، وأنفع تأليفٍ تداولته الأئمة الأعلام، وهو «المنتقى» فجعلته أصلًا لهذا الكتاب... وزدت عليه الجمَّ الغفير من «جامع الأصول»، و«بلوغ المرام»، و«مجمع الزوائد»، و«الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري، ومن «الجامع الصغير وذيله»، ومن «الجامع الكبير»، ومن «البدر المنير»، و«جامع المسانيد»، «المستدرك» للحاكم، و«تلخيص الحافظ ابن حجر»، و«فتح الباري»، و«خلاصة البدر

المنير»، وغير ذلك من الكتب، وراجعت تلك الأصول، ونسبت كل حديث إلى أصله المنقول...).

ثم بين طريقة تأليفه وترتيبه ومنهجه فيه بقوله:

(ورتبته - أي «المنتقى» - أحسن ترتيب، وهذَّبته أبلغ تهذيب، وحذفت منه أشياء تكرّرت، وأبدلت منه تراجم صُدِّرَت، وقدّمت ما يحتاج إلى التقديم، وأخّرت ما تقدَّمَ ورُتْبَتُه التأخير، وجعلتُ كلّ حديث حيث يستحق التصدير...

❁ وأَتْبَعْتُ كلّ حديث ما عليه من الكلام من تصحيح وتحسين، أو تضعيف وتهوين[1]، وعزوت كلّ شيء إلى قائله حسبما وجدته في هذه المصنفات، وإن لم أجد كلامًا لأحد من الأئمة على الحديث نقلت من كتب الرجال ما قيل في راويه من التوثيق والتضعيف، وبالغت في العناية في البحث لِمَا يحتاج إليه، وإن بَعُدَت طريق الوصول إلا بعد أيامٍ إليه...).

❁ ثم حضَّه بعضُ شيوخه أن يُتْبِعَ كلَّ حديث بما يحتاج إلى تفسيره من الغريب، حتى لا يحتاج إلى شرح، وتكمل به فائدة الكتاب، قال: فامتثلت أمره، وأَتْبَعتُ كلَّ بابٍ ما يحتاج إليه نقلًا من شروح الحديث، و«غريب جامع الأصول»، و«مختصر نهاية ابن الأثير»، و«المُغْرِب»، و«صحاح الجوهري»، و«القاموس»، «مجمع البحار» وغير ذلك.

❁ ثم إني أتبعتُ هذا الكتاب كتابَ الجامع، اشتمل على عدة أبواب مهمة لا يُستغنى عنها.

❁ وقد أكرر الحديث الواحد في مواضع من هذا الكتاب لِمَا فيه من الأحكام المتعددة.

---

(١) كذا ولعلها: توهين.

* واقتديت بأصل هذا الكتاب - أي «المنتقى» - في جعل العلامة لِـمَا رواه البخاري ومسلم: أخرجاه، ولما رواه أحمد وأصحاب السنن: رواه الخمسة، ولهم جميعًا: رواه الجماعة، ولأحمد والبخاري ومسلم: متفق عليه، وما سوى ذلك أذكر من أخرجه باسمه).

أهمّ مميزات الكتاب:

لأهمية الكتاب وبيان قيمته العلمية كَتَبَ العلامة محمد بهجة البيطار مقالًا في التعريف به وبيان مميزاته أولَ ما طُبع المجلد الأول منه عام ١٣٩٠، وذلك في (مجلة المجمع العلمي العربي) بدمشق (٣٤/ ٥١٥ - ٥١٧).

ويمكن أن نذكر أهم ما تميز به الكتاب:

١ - أنه مِن أجْمع كتب أحاديث الأحكام إن لم يكن أجمعها، فقد بلغ عدد أحاديثه (٦٥٣٥ حديثًا) عدا الزيادات والألفاظ المختلفة للحديث الواحد، فبها قد يزيد العدد إلى الضعف.

٢ - أنه لتأخُّره استوعب الكتبَ المؤلفةَ في الأحكام، وضمّ إليها ما وجده في الكتب الجامعة للأحاديث مما تقدم ذكره قريبًا.

٣ - أنه يُتْبع كلَّ حديثٍ بما قيل فيه من تصحيح وتضعيف، وهذه ميزة كبيرة خاصة للفقيه التي ليست صناعته الحديث.

٤ - شرحه لغريب ألفاظ الحديث من كتب الشروح المعتمدة. فلم يكن مجرّد سردٍ للأحاديث.

نسخ الكتاب الخطية:

للكتاب ثلاث نسخ خطية:

١ - أعلاها نسخة بخط المصنف كتبها سنة (١٢٤١) في شهر ذي الحجة، وكان قد انتهى

من مسودة الكتاب سنة (١٢٤٠) في شهر رمضان. وهي محفوظة في المكتبة الغربية بالجامع الكبير رقم (١٣٧). ولم نستطع الحصول على صورةٍ منها بعد محاولاتٍ مُضْنية.

٢- ونسخة أخرى من مقتنيات المكتبة السابقة برقم (١٠٥) كُتِبت سنة (١٣١١) في شهر جمادى الأولى بخط أحمد بن علي الطير[1]، ثم أعاد مقابلتها على الأم وانتهى من ذلك في شهر شعبان من السنة المذكورة، وقد نُقِلَت هذه النسخة من نسخة المؤلف السالفة الذكر، وهذه النسخة هي التي اعتمدناها في إثبات نصّ الكتاب.

عدد صفحاتها (٦٥٢)، يليها ملحق كتبه المؤلف فيه إجازاته بكتب الحديث وبكتب بعض الأئمة كابن تيمية وابن القيم وابن الوزير وابن حجر وغيرهم. في كل صفحة (٣٥) سطرًا، وخطها نسخي واضح، وحالتها جيدة، وعلى صفحة العنوان عدد من التملُّكات، وقد كُتِبَت عناوين الكتب والأبواب بخطٍ كبير، وعلى جوانبها تعليقات كثيرة، غالبها للمصنف، وهي شرح لبعض الأحاديث، أوو تعريف ببعض الكتب والأعلام.

٣- والنسخة الثالثة فرعٌ عن التي قبلها، كتبت سنة (١٣٩٠) بخط محمد بن عبد الرحمن ابن أحمد بن علي الطير[2]، وهو حفيد الناسخ السابق. وهذه النسخة هي التي طُبِع عنها الكتاب أول مرة كما في خاتمة الطبعة.

منهج العمل في الكتاب:

* اعتمدنا النسخةَ الثانيةَ - التي سبق الحديث عنها - أصلًا، وهي نسخةٌ جيدة

---

(١) وهو عالم محقق في الفقه، اشتغل بالتدريس في الجامع الكبير وانتفع به الطلبة، ولد سنة (١٢٦٣) وتوفي سنة (١٣١٩).
انظر: «نزهة النظر» ص: [١١٣]، و«هجر العلم» (١/ ٣٣).

(٢) وهو من العلماء، ترجمته في «هجر العلم» (١/ ٣٣ - ٣٤).

نـادرة الخطأ يُعْتَمَد عليها في إخراج الكتاب؛ إذ هي منقولة من خط المصنف، وناسـخها أحمد بن علي الطير عالم معروف، اعتنى بها وقابلها مرَّة أخرى.

❁ صححنا ما وقع في النسخة من وهم أو سبق قلم - وهو قليل - خاصة إذا كان في ألفاظ الأحاديث النبوية دون إشارةٍ إلى ذلك.

❁ أثبتنـا مـا كان على حواشي النسـخة مـن تعليقات منسـوبة إلى المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ أو لم تُنْسَب - وهي قليلة - إذا كانت تفيد غرض الكتاب.

❁ اعتنينـا بتفقـير الكتـاب، ووضع علامـات الترقيـم اللازمـة، وجعلنا نصوص الأحاديث بخط أثخن تمييزًا له.

❁ رقمنـا جميـع الكتب الـواردة فبلغـت (٣٩) كتابًا، ثم رقَّمْنا الأبـواب داخل كل كتـاب فوضعنـا رقم الكتـاب أولًا ويليه رقم البـاب هكذا (١/ ٢٠) يعنـي: الباب رقم عشرين من الكتاب الأول وهكذا.

❁ ثـم رقمنـا الأحاديث رقـمًا تسلسـليًّا، فبلغ مجمـوع الأحاديث بحسـب ترقيمنا (٦٥٣٥). ولم نرقم ألفاظ الحديث ورواياته المختلفة وإلا لتضاعف العدد.

❁ أحَلْنـا عـلى جميع الكتـب الحديثية التـي عزا إليهـا المؤلف بالجـزء والصفحة أو بالرقـم، ومـا لم نقف عليه من عزو المؤلف أو كان الكتـاب المحال إليه غير مطبوع أغفلنا الإشارة إليه. ونشير هنا إلى أن بعض الكتب لم يكتمل طبعها حال عملنا على الكتاب من نحو سنتين مثل «مسند البزار»، و«المختارة» للضياء فلم تحصل الإحالة إليها.

❁ قد نحيل على عدد من المصادر التي لم يعزُ لها المصنف تكميلًا للفائدة.

❁ مـا وجدناه من أوهام المؤلف في العزو أو غـيره، فما جزمنا به علّقناه في الهامش، ومـا كان محتمـلًا صنعنا له ملحقًا خاصًّا، فذكرنا ما وقـع عند المصنف ثم أتبعناه بالإيراد

عـلى كلامه. وأكثر هذه المواضع يكون فيها المؤلـف تابعًا لغيره من المخَرِّجين، كصاحب «المنتقى»، أو ابن حجر في «التلخيص»، أو الشوكاني في «النَّيل».

❁ ختمنا العمل بفهرس للأحاديث والمراجع وفهرس للكتب والأبواب.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

❁ ❁ ❁

بل هو شِبْه الذّيل على تاريخ الإسلام[(١)]

كنت قد اطلعت على المقالة التي كتبها الباحث الفاضل أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى، في ملحق التراث بجريدة البلاد العدد الثاني عشر، السنة الثانية والعشرون، رقم (١٥٦٢٣)، في ٣/ ١/ ١٤٢٠ بعنوان: (ذيل تاريخ الإسلام أم ذيل سير أعلام النبلاء).

أقول: كنت قد اطلعت عليها في حينها وقرأتها وتأمّلتها، فإذا هي مُحْكمة البناء، تدلّ على اجتهاد صاحبها وتحرِّيه.

نعم، أقول هذا في تلك المقالة، وإن كنت الآن في معرض مناقشتها والردّ على ما توصّل إليه الباحث من نتائج وأحكام = إنصافًا له، واعترافًا بأنه أول من بسط هذه المسألة وناقشها مع كثرة الدارسين للذهبي وكتبه، وبالأخصّ «السير»، و«تاريخ الإسلام»، ولكني مع كل ذلك لم أرض ما فيها من نتائج، ولم أتعجّل النقاش والرد، فأخرته إلى حينه، وقد حان، فإلى حَلْبة النقاش ومعترك الأقران، فأقول:

إن النتيجة التي توصل إليها الباحث وقطع بها هي ما أعلنه في خاتمة بحثه إذ يقول: «وإذا أنعمنا النظرَ في هذه القرائن، وأضفنا إليها ما تقدّم من عدم ذِكْر أحدِ المترجمين للحافظ الذهبي والمعتنين بكتبه «ذيل تاريخ الإسلام» ثبت بما لا يدع مجالًا للشك أن تسمية هذا الكتاب باسم «ذيل تاريخ الإسلام» خطأ وقع من عبد القادر القرشي، ولم يتابعه عليه أحد» اهـ.

قلت: وهذه النتيجة - في نقدي - ليست صحيحة، بل هي خطأ محض على عبد القادر القرشي - ناسخ الكتاب - وإليك البيان:

---

(١) نشر في ملحق التراث بجريدة البلاد عدد (١٦١١١)، بتاريخ ٩ جمادى الآخرة ١٤٢١.

بنى الباحث نتيجته تلك على عدة قرائن، نتناولها هنا بالبيان والتحليل:

القرينة الأولى: أن أحدًا من المترجمين للذهبي أو المعتنين بكتبه لم يذكر له كتابًا بهذا العنوان «ذيل تاريخ الإسلام» حتى المتتبعين لآثاره العلمية وهم (د/ بشار عواد، د/ قاسم سعد، وعبد الستار الشيخ، والباحث) لم يذكروا هذا الذيل.

فنقول: بل ذكره جماعة من العلماء، وإليك ذكرهم:

١ - الحافظ تقي الدين الفاسي (ت: ٨٣٢) - وهو من أقران الحافظ ابن حجر وتلميذ الشيخ المسند أبي هريرة عبد الرحمن ابن الحافظ الذهبي (ت: ٧٩٩) - وذلك في كتابه «ذيل التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»، ذكره في أربعة مواضع - بالتتبع - غير جازم به، بل على التردد، وهذه المواضع كالتالي:

(أ) في ترجمة محمد العجمي نقل من هذا «الذيل» ثم قال: «ذكر ذلك الذهبي فيما ذيّل به على كتاب «النبلاء» له، وقيل: إن ذلك ذيل له على كتاب «تاريخ الإسلام» فالله أعلم»[(١)] ا.

(ب) عثمان بن إبراهيم الحمصي[(٢)].

(جـ) علي بن أبي القاسم عبد الله بن عمر البغدادي[(٣)].

(د) علي بن محمد بن محمد الرفاء[(٤)].

فالفاسي قد وقف على هذا «الذيل» ونقل منه، ولم يجزم هل هو ذيل لـ«تاريخ الإسلام» أم لـ«السير»، إذًا فالتردُّد قديم قبل أن يولد عبد القادر القرشي، فقد ولد سنة (٨٣٦) وتوفي الفاسي سنة (٨٣٢)، فلم يتفرَّد عبد القادر ولم يخطئ!!

---

(١) «ذيل التقييد لرواة السنن والمسانيد» (١/ ٤٨٧)، والنقل موجود في «الذيل» (٧٠ ب) للذهبي.
(٢) المصدر نفسه (٣/ ١٠٧)، والنقل موجود في «الذيل» (ق/ ٢١ب).
(٣) المصدر نفسه (٣/ ١٥٢)، والنقل موجود في «الذيل» (ق/ ٦١ب).
(٤) المصدر نفسه (٣/ ١٨٧)، والنقل موجود في «الذيل» (ق/ ١٠٨ أ - ب).

٢- وممن ذكر أنّ للذهبي ذيلًا على «تاريخ الإسلام» الحافظ السخاوي (ت: ٩٠٢) - قرين القرشي - قال في «الإعلان بالتوبيخ»[١]: «وللحافظ أبي عبد الله الذهبي «تاريخ الإسلام» في زيادة على عشرين مجلد بخطه، و«سير النبلاء» في مجلدات، و«دول الإسلام» مجيليد، و«الإشارة» دونه، وله ذيل على كل منها...» اهـ.

فهذا النص يفيد - فيما يفيده - أن للذهبيّ ذيلًا على «تاريخ الإسلام»، فلم يتفرّد القرشيُّ إذًا. وقد قال الباحث في مقالته: إن السخاوي من أهل الدراية بآثار الذهبي، وصَدَق فيما قال[٢].

٣- ومما يمكنني أن أذكره ممن أثبت للذهبي ذيلًا على تاريخ الإسلام: شيوخ عبد القادر القرشي الذين أخبروه كتابةً ومشافهةً: أن الذهبي قال عن هذا الذيل: «هذا مجلد ملحق تاريخ الإسلام، شبه الذيل عليه»[٣] اهـ. وهذا الدليل لم أجعله مستندًا قويًّا - في مناقشتي هذه على الأقل -، لأنه من موضع النزاع، والاستدلال بموضع النزاع مدخول، وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة بعد قليل.

فالقرشي - على هذا - بريء مما حمّله الباحث، فهو في تسميته للكتاب بـ «ذيل تاريخ الإسلام» لم يكن قائلًا بل ناقلًا عن أشياخه أولئك الذين كاتبوه وشافهوه، وكذلك شيوخه لم يقولوا هذا اجتهادًا من عند أنفسهم بل هم ناقلون عن الذهبي أنه قال: كذا وكذا... فأيُّ خطأ يكون من عبد القادر، وأين التفرُّد الذي وُصِم به؟!

وهذا في نظري كافٍ لإبطال نتيجة الباحث التي قطع بها، وأصبح مجال الشك في تلك النتيجة واردًا بل كبيرًا.

---

(١) ص: [٢٩٠]، ط: الرسالة.

(٢) ومع ذلك فقد وقفت على نص للسخاوي يفيد أنه لم يقف على «سير أعلام النبلاء»!

(٣) «الذيل - مخطوط» (ق ١ أ).

القرينة الثانية: أن قول عبد القادر القرشي - ناسخ الكتاب -: «أخبرني غير واحد مشافهة وكتابة (كذا بالأصل وليس: مكاتبة) عن الإمام الحافظ الكبير أبي عبد الله محمد... قال: هذا مجلد ملحق تاريخ الإسلام شبه الذيل عليه، فيه نحو من أربعين سنة...» اهـ.

فقال الباحث: إن هذا منقطع بين شيوخ عبد القادر والذهبي، إذ لم يدرك أحدٌ منهم زمانَه، فلا سماع لهم ولا إجازة، وشيوخ عبد القادر هم الحافظ ابن حجر والعيني ومن في طبقتهم.

فنقول: دعوى الانقطاع صحيحة لو أنهم ادّعوا السماعَ أو الإجازة من الذهبي، وهم لم يزعموا ذلك ولن يزعموه؛ لوضوح الانقطاع وانتفاء المعاصرة، فلم يبقَ إلا أن هذا الكتاب - أعني «الذيل» - قد وقع لهم وِجادة، فرووه عن صاحبه كما وجدوه، وعلى هذا الصنيع جرى عامة المتأخّرين فيما ينسبونه من الكتب والأقوال إلى أصحابها، فإن كان الناقل متثبّتًا جاز له الجزم بنسبة تلك الكتب والأقوال إلى أصحابها بقرائن[١]. وقد يقع في ذلك تسامح وتساهل.

وبهذا يتبيّن أن دعوى الانقطاع في غير مكانها، وأن ما أخبر به أولئك المشيخة إنما هو وجادة.

القرينة الثالثة: معارضة تسمية عبد القادر القرشي للكتاب بتسمية الحافظ ابن حجر له في «الدرر الكامنة»، إذ ذكره في مصادره في فاتحة كتابه وسمّاه «ذيل سير أعلام النبلاء» وبمقارنة النصوص التي ينقلها الذهبي تبين أنها من هذا الجزء.

---

(١) انظر: «علوم الحديث»، ص: (١٧٩ وما بعدها) لابن الصلاح، و«فتح المغيث» (٣/ ٢٧ - ٢٩) للسخاوي.

فاقـول: أما المعارضة فلا تتم، لأن الذي سماه بذلك الاسـم ليس هـو عبد القادر القـرشي، بـل شـيوخه وهو ناقل عنهـم: أن الحافظ الذهبـي قال: كذا وكذا. فلو سـلّمنا المعارضـةَ لكانـت تكـون بين شـيوخ عبد القـادر وبين الحافـظ ابن حجر، ومَن شـيوخ عبد القادر؟ إنْ هُم إلا الحافظ ابن حجر نفسه، والعيني وطبقتهم! فيكون التعارض بين أصحـاب طبقـة واحدة، فلا مزية لأحد منهـم على الآخر إلا بمرجِّـح خارجي. هذا إذا لم ترجِّـح كفة «شـيوخ عبـد القـادر»، لأنهم عـدد، والحافظ واحـد. ثم هؤلاء الشـيوخ لم يقولوه من عند أنفسهم بل نسبوا ذلك إلى الذهبي، كما سلف.

فإذا ضممنا هذا إلى ما سبق مِن ذِكْر الفاسي لهذا الذيل ونقله عنه، وتردده في شأنه، ومِن ذكر السخاوي له = تبين لنا ضعف تلك المعارضة أو مساواتها على أقل الأحوال.

القرينـة الرابعـة: أن الذيـول تكون على نمـط الكتب المذيلة عليهـا، وهذا الذيل مرتب على طريقة «السير» لا «تاريخ الإسلام».

فاقـول: ما ذكره الباحثُ أغلبيّ، وقد يخرج الذيل عن منهج أصله كما هو الحال في «ذيل الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر، فالدرر مرتب على حروف المعجم، والذيل على السنوات. وكما هو الحال في «تعريف ذوي العُلا بمن لم يذكره الذهبي من النبلاء» للتقي الفاسي، فإنه مرتب على السنوات أيضًا بينما أصله «السير» مرتّب على الطبقات.

أمـا هـذا الذيل المتنازَع فيـه، فالذي يظهر أنّ الذهبيَّ لم يجزم في شـأنه بشيء، لذلك كانـت عبارتـه دقيقـة في وصفه «شـبه الذيل»، فهو مـن مادته يصلح أن يكـون ذيلًا على «السير» وعلى «تاريخ الإسلام»، والبتُّ في شأنه يفتقر إلى مزيد من الأدلة.

القرينة الخامسـة: ذِكْر الحاج خليفة لاسـم «ذيل سـير أعلام النبلاء» في «كشف الظنون» (ص: ١٠١٥).

فاقول: ما يذكره الحاج خليفة في كتابه على مرتبتين:

١- ما رآه واطلع عليه فَذَكر أوَّلَه وآخرَه، فهذا قويٌّ معتبر.

٢- ما لم يره، وإنما رأى ذِكْره في بعض الكتب، فذَكَره كما رآه، فهذا لا مزيّة له، ولا يقطع بثبوت الكتاب إلى مصنّفه بمجرّد ذكره له، و هذا «الذيل» الذي نتكلم عليه من هذا النوع الثاني.

وأخـيرًا: فنحـن لا نمانع من وجـود ذيل لـ «السـير» ولكن نردّ إنكار مـن أنكر أنّ للذهبـي ذيـلًا على «تاريخ الإسـلام»، أو وَهَّـم مَـنْ نقل ذلك. أما الجـزم في هذا «الذيل» بشيء فيحتاج إلى مزيدٍ من الأدلة، والذي يظهر أن التردّد الذي حصل عند بعض العلماء في تسميته ناشئ في الأصل من عبارة مؤلّف الكتاب إذ قال: «شبه الذيل»، والله أعلم.



الأدلة على إثبات نسبة كتاب (تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل) لمؤلفه شيخ الإسلام ابن تيمية

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد:

قبل أكثر من عشر سنوات خلت عثر أخي العلامة محمد عزير شمس على أثرٍ عزيز من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ، كان يعدّ ضمن ما فُقد من مؤلفاته، وهو كتاب «تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل». ولم يكن يُعرَف من خبر هذا الكتاب إلا تلك المقدمة الطويلة التي حفظها لنا تلميذه ابن عبد الهادي في «العقود الدرية»[(١)].

ولم يكن اكتشاف هذا الأثر بالأمر السهل، ثم لم يكن الحصول على نسخته بأقل مشقة من اكتشافه[(٢)]، ولم يكن أيضًا العمل على تحقيقه إلا نموذجًا لما يلاقيه المحققون من جهد وتعب شديد، لا يشعر به من أمسك الكتاب يأخذ منه أو يدَع وهو متكئ على أريكته!

وقد يسّر الله الكريمُ بمنّه لي نشرَ هذا العِلْق النفيس بالاشتراك مع زميلي محمد عزير شمس عام (١٤٢٥) في مجلدين. وقد ذكرنا في مقدمة تحقيق الكتاب (ص: ٢٦ – ٢٩) بعض القرائن – التي أفادتنا ظنًّا راجحًا يُعتمد عليه ويُطمأنّ إليه – تُثبتُ نسبةَ الكتاب إلى مؤلفه[(٣)]، وظننّا وقتئذٍ كفايتَها للمتأمّل، لكن بعد سنتين من صدوره كتب الأستاذ دغش العجمي مقالًا في (مجلة عالم الكتب عام ١٤٢٧) ذكر فيه أمورًا يراها تشكّك في

(١) ص (٤٥ – ٥١) بتحقيقي.

(٢) وقد شرحنا ذلك في مقدمة التحقيق.

(٣) وهذا غاية المطلوب في إثبات الكتاب لمؤلفه (قرائن راجحة يطمئن إليها الباحث العارف).
انظر: «تحقيق النصوص» ص: [٤٤] لعبد السلام هارون.
وانظر: نص شيخ الإسلام الذي ختمنا به هذا المقال.

نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ثم بعد سبع سنوات كتب الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف في مجلة (الأصول والنوازل عام ١٤٣٢) مؤيدًا له، وزاد تشكيكًا آخر لم يتنبّه له الأول.

وكنت قد كتبتُ مع أخي عزير شمس مقالًا ذكرنا فيه مزيدًا من الأدلة والقرائن على ثبوت نسبة الكتاب، وأجبنا عن تلك التشكيكات، ونَشرناه على الشبكة العالمية في حينه عام ١٤٢٧، فاطمأنّ الباحثون عن العلم بعده على الوثوق بتثبيت هذه النسبة وطرح ما أثير من تشكيكات.

ثم رأيتُ الآن أن أبسط القولَ في تلك القرائن عددًا وبيانًا وتوضيحًا، بعد ما استجدت قرائن أخرى لم نكن قد ذكرناها من قبل؛ لتكون كافيةً – إن شاء الله – لكل من يطلع عليها إن هو سلك سبيل الإنصاف، فتزول تلك التشكيكات، ويُركن إلى مهيع العلم لا إلى مجرّد الاحتمالات، فأقول ممهّدًا:

الكتاب الذي نتكلم عليه (تنبيه الرجل العاقل) عثرنا له على نسخة واحدة فريدة، وهذه النسخة سقطت منها ورقة العنوان، وعدة صفحات نحو العشر (كما حققناه في المقدمة، ص: ٤٦) وهذا الخرم ذهبَ بعنوان الكتاب واسم مؤلفه ومقدمة المؤلف وأوائل الكتاب.

ولمعرفة من هو مؤلف الكتاب توجّهنا للنظر في مادته لنستخرج القرائن الداخلية الدالة على من ألَّفه، فوجدنا الكتاب في موضوع الجدل، ووجدنا مؤلفه ينقل نصوصَ كتابٍ آخر في الجدل، ويردّ عليها ويناقشها، وبمطابقة هذه النصوص التي ينقلها وجدنا أنها من كتاب (الفصول في الجدل) لبرهان الدين النسفي الحنفي (ت: ٦٨٧). وهو متن مختصر لم يُطبع، يقع في (١٠ ورقات) في صناعة الجدل على طريقة الجدليين المتأخرين المُحْدَثين. وقد استوفاه المؤلف بالشرح والنقض والرد. ثم نظرنا فوجدنا أن تاريخ كتابة

المخطوط في سنة (٧٥٩). وعليه، فقد تلمسنا القرائن التي تهدينا إلى مؤلفه، فاهتدينا بحمد الله وفضله إلى كتاب جليل من كتب شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان في عداد المفقود.

فإلى القرائن والأدلة:

القرينة الأولى: ناسخ المخطوط لم يذكر اسمه في آخره، ولكن ذكر تاريخ النسخ، وهو سنة ٧٥٩، أي بعد وفاة المؤلف بواحد وثلاثين عامًا. لكني عرفتُ ناسخ الكتاب أخيرًا والحمد لله، فهو: محمود بن أحمد بن حسن الشافعي وهو من تلاميذ شيخ الإسلام.

عرفتُ ذلك مصادفة وأنا أتصفح مقدمة كتاب «الرد على المنطقيين» ونماذج النسخة الخطية المعتمدة، فحين رأيتُ خط النسخة وتأملته انقدح في ذهني أن هذا الخط قد رأيته من قبل وأَلِفْتُ قاعدته وتعاملت معه... لكن أين[1]؟ ثم اكتشفت سريعًا أن أمامي كتابًا بخط ناسخ كتابنا «تنبيه الرجل العاقل» فسارعت للمقارنة بين الخطين فإذا هما ينحدران من يدٍ واحدة لا يختلفان في شيء أبدًا. وسأضع بين يديك نموذجًا منهما يتبين به الأمر.

وننبه هنا إلى أمر مهم – وإن كان من عيوب النسخة إلا أنه يثبت أنهما بخط ناسخ واحد – وهو أن الناسخ على الرغم من جمال خطه وحسن كتابته إلا أنه كثير التصحيف والتحريف، وهذا كما اتضح لنا من خلال العمل في كتابنا «تنبيه الرجل..» يتضح جليًّا أيضًا من نسخة كتاب «الرد على المنطقيين» كما في مقدمة محققه، ويتضح من إصلاحات شيخ الإسلام بقلمه على تلك النسخة.

فاستفدنا من هذا الاكتشاف أمورًا غايةً في الأهمية والإفادة، وهي: أن الناسخ هناك – أعني في الردّ في المنطقيين – قد صرّح باسمه، وذكر تاريخ كتابته ومقابلته، وأنه من

(١) كان ذلك عام ١٤٣٢، وكان قد مضى على تحقيقنا للكتاب نحو سبع سنوات.

تلاميذ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ إذ قرأ أوائل هذه النسخة على مصنفها شيخ الإسلام، وأن الشيخ علّق عليها وزاد فيها بخطه الشريف في مواضع متعددة[1].

فخلصنا إلى نتيجة مهمة هي: أن ناسخ ذاك الكتاب هو ناسخ نسختنا، **فهو من** تلاميذ شيخ الإسلام، وقد عرفتَ مِن أمره ما عرفتَ.

القرينة الثانية: أن المؤلف لابدّ أن يكون عاش في الفترة ما بين (٦٨٧ تاريخ وفاة النسفي، و٧٥٩ تاريخ نسخ المخطوط). وشيخ الإسلام قد عاش في بعض هذه الفترة.

القرينة الثالثة: أن موضوع المخطوط الذي وجدناه هو الردّ على الجدليين ونقض مذهبهم، فبحثنا عمن أَلَّف في هذه الفترة ردًّا على أهل الجدل المحدّث – الذي عُرف بـ «الجُست» كما شرحناه في المقدمة (ص: ١٩ – ٢٠) وناقشهم فيه وبيَّن بطلان طريقتهم وزَيْف قواعدهم، فلم نجد بعد طول بحث وتقَصٍّ أحدًا من العلماء ردّ على هؤلاء الجدليين غير شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه المسمَّى (تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل بالباطل) وقد علمنا أن هذا الكتاب رد على الجدليين المحدثين من عنوانه الواضح، ومن قوله في مقدمة الكتاب التي حفظها تلميذه ابن عبد الهادي في ترجمة شيخه: (ص: ٣٤ – ٣٥) قال: (ثم إن بعض طلبة العلوم من أبناء فارس والروم صاروا مولعين بنوعٍ من جدل المموهين، استحدثه طائفة من المشرقين وألحقوه بأصول الفقه في الدين..).

وهذا النوع من الجدل المحدَث هو الذي أشار إليه شيخ الإسلام بقوله: (وفي ذلك الوقت – أي سنة ٦١٥ – ظهرت بدع في العلماء والعُبَّاد؛ كبحوث ابن الخطيب، وجست العميدي، وتصوف ابن العربي..)[2].

(١) انظر: مقدمة «الردّ على المنطقيين»، ص(٢٥ – ٢٨).

(٢) «جامع المسائل – الأموال السلطانية» (٥/ ٣٩٦ – ٣٩٧).

وزاد الأمر وضوحًا ما قاله شيخ الإسلام قال: (ومثل هذه الأغلوطات من المسائل يسلكها أهل اللدد في الجدل في أمر الدنيا والدين في الأصول والفروع، من جنس الأغلوطات الذي ابتدعه العميدي السمرقندي في مثل نكته التي يسميها البرهان ويدعي أنها قطعية، وغير ذلك مِن فرض أمور ممتنعة ويستنتج نتائجها على ذلك التقدير الذي يمتنع وجوده)[1].

وقد أفاد تلميذه الإمام ابن القيم: أن شيخه ردّ على هذا الجدل المحدّث - الجست- فقال: (ثم إنه خرج مع هذا الشيخ المتأخر المعارض بين العقل والنقل أشياء لم تكن تعرف قبله: جست العميدي وحقائق ابن عربي وتشكيكات الرازي وقام سوق الفلسفة والمنطق... فأقام الله لدينه شيخ الإسلام أبا العباس ابن تيمية قدس الله روحه فأقام على غزوهم مدة حياته باليد والقلب واللسان وكشف للناس باطلهم وبين تلبيسهم وتدليسهم وقابلهم بصريح المعقول وصحيح المنقول وشفى واشتفى..)[2].

وهذا العميدي هو الذي أشار إليه المصنف في كتابنا (التنبيه: ٦٣٤)[3] بقوله: (ذكر المُبَرِّز في جملة الأدلة التي يستدل بها دليلًا سماه البرهان). وهذا النقل موجود في كتاب العميدي (مخطوط).

فإذا علمنا ذلك كلّه فإن برهان الدين النسفي (ت: ٦٨٧) صاحب (الفصول) من أصحاب هذا الجدل المُحدَث الذين سلكوا مسلك العميديّ كما نصّ عليه ابن خلدون في المقدمة (ص: ٥٠٧). وكما هو واضح في كتابنا هذا. ولننظر الآن إلى هذه النصوص في أثناء الكتاب:

---

(١) «جواب الاعتراضات المصرية» (ق ٣٥ - قطعة منه).

(٢) في «الصواعق المرسلة» (٣/ ١٠٧٨ - ١٠٧٩).

(٣) كنا علقنا هناك: أنا لم نعرف هذا المبرز، وقد عرفناه الآن بإفادة الأستاذ عبد الرحمن الأمير سلمه الله.

(ص: ٢٦٠): (وإنما حاققنا فيها.. الجدليين أصحاب الجدل المحدث).

(ص: ٣٢٨): (كما يفعله هؤلاء أرباب الجدل المحدث).

(ص: ٣٣٠): (أصحاب هذا الجدل).

(ص: ٤٠١): (أهل الجدل المحدث).

فبات واضحًا الآن أن كتابنا هذا ردٌّ على أصحاب الجدل المحدَث (الجُست - طريقة العميدي) متمثّلًا في كتاب النسفي (الفصول).

ولنذكر أيضًا بعض المواضع التي تبرهن على أن غرض كتابنا نقض هذه الطريقة في الجدل المحدَث المموَّه وتزييفها، لا أنه شرح كسائر الشروح كما ظنّ بعض المتوهِّمين:

قال شيخ الإسلام (ص: ٢٣): (متى عرفت هذا تبين لك فساد جميع هذا الباب، وأمكنك إبطال نكت هؤلاء الملبسين بأدنى شيء، وعلمت أن العاقل لا يرضاها البتة ولا يستحسن الكلام بمثلها).

وقال (ص: ٢٤): (واعلم أني نبهتُ على فساد هذه النكت لأنها مما اعتمد عليه بعض هؤلاء المموهين المغالطين من الجدليين).

وقال (ص: ٩٨): (وهذا أيضًا من قواعدهم الفاسدة التي يبنون عليها كثيرًا من كلامهم، فيرجحون أحد الخصمين بكثرة دعاوية، كما يرجحونه بإبهام دعواه، ولا يخفى على عاقل أنه باطل).

وقال (ص: ١٣١): (والغرض أن نبين فساد الطريقة الجدلية...).

وقال (ص: ١٣٤): (هذا كله مبني على محض التحكم بلا مرجح، وعليه مبنى عامة كلام الجدليين المموهين).

وقال (ص: ٣٥٨ – ٣٥٩): (وهو مسلك رديء جدًّا.. وإنما يسلكه من لا خَلاق له من المغالطين).

وقال (ص: ٣٨٨): (فاحذره فإنه باب عظيم من باب أغاليط هؤلاء المغالطين).

ومثل هذا في عشرات المواضع من الكتاب، وهذه إشارة إلى بعضها: (ص: ١٦، ٢٨، ٣٦، ٣٩، ٤٣، ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٨٤، ٩٠، ٩٢، ١٧٢، ١٧٨، ١٩٠، ١٩٩، ٢٠٤ – ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٦٠، ٣٠١، ٣١٠، ٣١٤، ٣٦١، ٣٧٨، ٤٤٥).

فتبين لذي عينين أن كتابنا هذا ليس شرحًا كسائر الشروح أو حاشية لكتاب الفصول كما زعم ذلك من زعَمه، بل هو نقدٌ للكتاب ونقض له، وإبطال لطريقة الجدل المحدَث التي انتهجها العميدي (ت: ٦٠٦) وتبعه عليها النسفي (ت: ٦٨٧) المردود عليه.

وهذا لا يعني أن لا يقع في كلام النسفي وغيره ممن ألف في هذه الطريقة شيءٌ من الحق، بل قد يقع منهم ذلك، بل نصّ على ذلك شيخ الإسلام في مقدمة الكتاب التي حفظها لنا ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) في «العقود الدرية» (ص: ٣٤ – ٣٥ – بتحقيقي). قال: (ومع ذلك فلابد أن يدخل في كلامهم قواعد صحيحة ونكت من أصول الفقه مليحة، لكنهم إنما أخذوا ألفاظها ومبانيها دون حقائقها ومعانيها، بمنزلة ما في الدرهم الزائف من العين، ولولا ذلك لما نفق على من له عين. فلذلك آخُذُ في تمييز حقه من باطله وحاليه من عاطله..). وهو ما نصّ عليه أيضًا في أثناء الكتاب (ص: ٤٤٥) كما سيأتي نقله.

القرينة الرابعة: إذا تبين هذا فلننظر إلى مقدمة الكتاب التي حفظها لنا ابن عبد الهادي، ومدى تطابقها مع موضوع المخطوط الذي عثرنا عليه. إذ سرد شيخ

الإسلام في تلك المقدمة تاريخ علم الجدل والمراحل التي مر بها، فذكر المرحلة الأولى والثانية ثم ذكر الثالثة المحدثة فقال:

(ثم إن بعض طلبة العلوم من أبناء فارس والروم صاروا مولعين بنوعٍ من جدل المموهين، استحدثه طائفة من المشرقيين وألحقوه بأصول الفقه في الدين، راوغوا فيه مراوغة الثعالب، وحادوا فيه عن المسلك اللاحب، وزخرفوه بعبارات موجودة في كلام العلماء قد نطقوا بها، غير أنهم وضعوها في غير مواضعها المستحقة لها، وألفوا الأدلّة تأليفًا غير مستقيم وعدلوا عن التركيب الناتج إلى العقيم..).

قارن هذا النصَّ الأخير الذي سقناه من مقدمة (التنبيه) التي حفظها لنا ابن عبد الهادي بقول المؤلف في الكتاب (ص: ٤٤٥): (واعلم أن نكت هؤلاء المموهين إذا صحّ بعضها وكان مبنيًّا على أصول الفقه، فإنه لابد من حشوٍ وإطالة وذِكْر ما لا يفيد، ووقف الاستدلال على ما لا يتوقف، وإدخال ما ليس من مقدمات الدليل في المقدمات، فهي دائرة بين تغليط وتضييع، وبين الإحالة والإطالة، وبين الباطل الصريح والحشو القبيح). فإنهما قد خرجا من مشكاة واحدة.

ثم إذا نظرنا ثانيةً في مقدمة الكتاب التي ساقها ابن عبد الهادي نجد أن سبب تأليف الكتاب كان طلبًا من بعض الطلاب قال: (فلما استبان لبعضهم أنه كلام ليس له حاصل، ولا يقوم بإحقاق حق ولا إبطال باطل = أخذ يطلب كشف مشكله وفتح مقفله، ثم إبانة علله وإيضاح زَلَلِه، وتحقيق خطئه وخطله، حتى يتبين أن سالكه يسلك في الجدل مسلك اللدَد، وينأى عن مسلك الهدى والرشَد، ويتعلق من الأصول بأذيال لا توصل إلى حقيقة ويأخذ من الجدل الصحيح رسومًا يموِّه بها على أهل الطريقة).

ونجد المؤلف في الكتاب (ص: ٢١٠) يقول إشارةً إلى هؤلاء الطلاب: (وإنما ذكرتُ هذا لأنَّ بعض الطلبة قال: أُحِبُّ أن تذكر لي في آخر كلامك مَن فَلَجَ بالحجة من المستدل والمعترض، فذكرت ذلك).

ونقول أيضًا في تطابق المقدمة مع الكتاب: إنَّ كل من يقرأ مقدمة الكتاب التي اقتبسها ابن عبد الهادي يعرف أن المقصود الأصلي من الكتاب هو نقد جدل «المموّهين» وبيان «تمويهاتهم».

ثم إذا تصفَّح الكتاب متصفِّح وجد ذِكر «تمويه الجدليين» و«الجدل المموّه» وأصحاب «الجدل المموهين» ومشتقاته تدور في طول الكتاب وعرضه، وهذه بعض المواضع:

(ص: ٢٣): (وعلى هذه الأغلوطة بنى المموه كلامه).

(ص: ٢٤): (اعتمد عليه بعض هؤلاء المموهين المغالطين من الجدليين). وأيضًا فيها (ولولا أنه ليس هذا موضع الاستقصاء في إفساد خصائص النكت المموهة، وإنما الكلام في عموم هذه الصناعة التمويهية).

(ص: ٣٠): (قد استدل عليه بالجدل المموَّه).

(ص: ٦٣): (وكثيرًا ما يسلك هؤلاء المموهون هذا المسلك).

(ص: ٤٧٣): قال تعليقًا على قول صاحب الفصول «يقال في الخلافيات»: (يعني به خلافيات أهل الجدل المموَّه، وإلا فالخلافيات المشهورة عند كل الطوائف لا يلتفتون فيها إلى هذا الكلام).

ومواضع أخرى: (٦٤، ١٣٤، ١٩٠ (مرتين)، ٢٩٦، ٤٢٥، ٤٢٨، ٤٤٥، ٤٧٢، ٦٣٤)، ولا نُطيل على القراء بنقل النصوص الموجودة فيها.

فهذا التطابق - لمن يتدبَّر - لا يعني إلا شيئًا واحدًا: أن تلك المقدمة المحفوظة في كتاب ابن عبد الهادي هي لهذا الكتاب الذي نحن بصدده.

القرينة الخامسة: أن عنوان الكتاب (تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل)، فما مدى تطابق العنوان مع المضمون؟ انظر معي إلى عبارات المؤلف في الكتاب، حيث يقول في وصف النسفي صاحب الكتاب المردود عليه، ووصف أصحاب هذه الطريقة:

قال (ص: ١٨٧): (قال صاحب الجدل الباطل) ويقتبس من كلامه.

ويقول (ص: ٣٩): (هو من أفسد أنواع الشغب والجدل الباطل).

ويقول (ص: ٢١٠): (الجدل الباطل لا يفلح فيه من سلكه استدلالًا وسؤالًا وانفصالًا، فإن من استدل بالباطل فهو مبطل، ومن ردَّ الباطل بالباطل... فهو مبطل...).

وفي (ص: ٨٤): (وهذا كلام أصحاب هذا النوع من الجدل...).

ويقول في (ص: ٢٦٠): (إنما حاققنا فيها من عدَّها قاعدةً من نظرائه الجدليين أصحاب الجدل المحدث...).

وأشار إلى المراوغة - التي سبق في المقدمة أن وصفها بمراوغة الثعالب - بقوله (ص: ٢٨): (وانقطع باب المراوغة الذي فتحوه). وبقوله (ص: ٣٠٨): (فكيف تروغ من هذه المعارضة مراوغة الثعلب الأملس).

واقرأ أيضًا في الكتاب (ص: ١٦): (هذا الكلام على تعقيده وقبح التعبير به - لما فيه من الألفاظ المشتركة الخالية عن قرينة التمييز، ولما فيه من حشو كلماتٍ لا حاجة إليها - فهو مع خلوِّه عما يحتاج إليه في البيان، واشتماله على ما لا يحتاج إليه خالٍ عن الفائدة).

وفي (ص: ٣٦): (وأمثلة هذا الكلام المزيف الذي لا يقوله عاقل كثيرة، حتى يتمكن مِن تقوُّلِه مَن استباح القضايا المتناقضة من التراكيب الفاسدة).

وفي (ص: ٣٠١): (وكثيرًا ما يستعملها هذا الجدليُّ في أغاليطه، بل كثير من الأغاليط إنما تروج بها، فإنه يغيّر العبارة ويكثّر الأقسام، ويُطيل المقدمات، ويجعل الشيء مقدمةً في إثبات نفسه من حيث لا يَشعُر الغبي).

واستهزأ شيخ الإسلام في (ص: ٢٠٤ – ٢٠٥) بهذا الجدل الباطل وأصحابه فقال: (واعلم أن هذا الكلام دعوى عارية ليس فيها زيادة على الدعاوى الماضية سوى تغيير العبارة وتطويلها بغير فائدة، وسلوك الطريق المعوجّة المنكوسة، وما مثل هذا إلّا مثل من قيل له: أين أُذُنك اليسرى؟ فوضع يده اليمنى فوق رأسه، ثم نزل بها إلى أذنه، وترك أن يوصل إليها من تحت ذقنه...). إلى آخر ما في الكتاب في هذا الموضع.

وقد سبق أن ذكرنا التمويه ومشتّقاته فيما مضى، فإذا قرأنا هذه العبارة في أثناء الكتاب = عَلِمْنا أن عنوان الكتاب «تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل» مطابق تمامًا لمضمون الكتاب الذي بين أيدينا، وأن المؤلف قصد فيه الردّ على الجدل الباطل وأصحابه المموّهين، وأن هذا الجدل محدث، وأن أصحابه راغوا فيه مراوغة الثعالب، وحادوا فيه عن المسلك اللاحب.

وبعد هذا البيان الواضح هل سيبقى من يتوهّم أن كتابنا مجرّد شرح لكتاب النسفي؟! وهل سيبقى لهذا الوهم أيّ اعتبار في ميزان النقد العلمي؟ كلا!!

القرينة السادسة: أن المؤلف نقل في مواضع كثيرة عن الإمام أحمد (انظر فهرس الأعلام ٦٨٩) أكثر من أي إمام آخر، وكان مهتمًّا بنقل رواياته على طريقة شيخ الإسلام المعروفة، ولنذكر نماذج من ذلك:

(ص: ٨ .. فعن أحمد فيها روايتان إحداهما.. وهي المنصورة عند أصحابه..)، (ص: ٢١١.. وهو قول المالكية أو أكثرهم وأكثرهم الشافعية وإحدى الروايتين عن أحمد وقول كثير من أصحابه)، (ص: ٢٤٤ ولم يجب عند الشافعي وأحمد في المشهور عنه)، (ص: ٣٢٣ وهو أشهر الروايتين عن أحمد) وهكذا في بقية المواضع (٣٤٧، ٣٥٤، ٣٨٨، ٤٥٧، ٤٦١، ٥٤٦، ٥٦١، ٥٦٢، ٦٠٧، ٦٠٨) وهذه هي طريقة ابن تيمية التي لا تخفى على من قرأ شيئًا من كتبه.

القرينة السابعة: أن في الكتاب استعمال عبارات اشتهر شيخ الإسلام بالإكثار منها كقوله في مواضع كثيرة: (ص: ٢١٦) ليس هذا موضع استقصاء الكلام في ذلك) (ص: ٢١٧) تفصيل ليس هذا موضعه) (ص: ٢١٨ ليس هذا موضعها) (ص: ٢٨٨ ليس هذا موضع استقصائه) (ص: ٥٨٨ تحتمل بسطًا عظيمًا ليس هذا موضعه) وغيرها من المواضع.

القرينة الثامنة: كلامه في الكتاب على الأحاديث رواية ودراية هي عينها طريقة ابن تيمية، ودونك هذه الأمثلة:

كقوله: (ص: ٩ هذا الحديث بهذا اللفظ لا أصل له، ولا يُعرف في شيء من كتب الحديث والفقه المعتبرة).

وقوله: (ص: ٢١٧ وهذا اللفظ ليس هو مشهورًا في كتب الحديث، وأظنه قد روي من حديث أُبي بن كعب) قلت: وحديث أُبيّ أخرجه أبو نعيم في «مسند أبي يحيى فراس» (ق ٩١ أ) والديلمي في الفردوس: (٢/ ٧٠).

وقوله: (ص: ٤٩٢ اعلم بأن هذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف في كتاب معتمد من كتب الحديث).

وقولـه: (ص: ٥٩١ وهذا الحديث الـذي ذكره لا أصل له، ولا يعرف في شيء من دواوين الحديث). وقال بعد ذلك: (وهذا الحديث ليس معزوًّا عزوًا يصح التمسك به، وأهل الحديث لا يعرفون له أصلًا، فلا يقبل).

وكلامـه (ص: ٥٣٣ - ٥٥٩) عـلى حديـث «لا ضرر ولا ضرار» روايـة ودرايـة بما لا يوجد في مكان آخر.

وكلامه (ص: ٥٩٦ - ٦٠١) على حديث «أصحابي كالنجوم...» رواية ودراية.

وقولـه (ص: ٥٣٤): (وهؤلاء المتأخـرون من الخلافيين ونحوهم من المتفقهة أقل الناس علمًا بالحديث وأبعدهم عن ضبطه ومعرفته..).

وقوله (ص: ٥٣٥) عن صاحب «الفصول» وما يورده من أحاديث: (هذا المصنف ذكر في كتابه هذا عدة أحاديث عامتها ليسـت محفوظة عن رسـول الله ﷺ، مع أنَّ في الباب الذي يذكره عدة أحاديث صحاح مشهورة).

وكلامه (ص: ٥٨٥ - ٥٨٦) على رواية الصحابة للحديث وتحرّزهم فيها..

فهذا أسـلوب معروف لشـيخ الإسـلام ابن تيمية في كلامه على الأحاديث لمن قرأ في كتبـه وخبرها، وانظر على سـبيل المثـال (الفتـاوى: ١٨/ ١٢٣، ٣٨٣) (٢٥/ ١٨٠) (المنهاج: ٤/ ٤٥، ٢٣٦، ٢٧٤، ٣١٦، ٤٨٣، ٥٦١).

فهـل يدّعـي مدّعٍ أن هـذه العبـارات في نقد الأحاديـث، ونقد الفقهـاء، وضعف معرفتهـم بالحديـث يقولها فقيه أو أصولي أو جدليّ؟ وهل يجمع بين هذه الفنون إلا رجل مثل شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ؟!

القرينة التاسـعة: في كتابنا (ص: ٣٥٩) عزا شيخ الإسلام إلى «مسروق» قولًا في مسـألة أصولية، ووجدناه معزوًّا إليه أيضًا في «المسـودة: ٣٢٧» لآل تيمية. ولم نجد عزو

هـذا القول إلى مسروق إلا في هذيـن الكتابين، وهذا مخالف لبقية المصادر فإنهم قد عزوه لابن سـيرين كما في «مصنف ابن أبي شـيبة» (٦/ ٢٤١)، و«قواطع الأدلة» (٣/ ٢٦٥)، و«الواضـح» (٥/ ١٦٥)، و«المغنـي» (٩/ ٢٣). فهـذا دليـل عـلى أن مصنـف الكتابين واحد.

القرينة العاشرة: أن القول المعروف عند الشافعية أن قول الصحابي ليس بحجة في مذهب الشافعي الجديد، لكن شيخ الإسلام خالف ذلك وقال: إنه حجة حتى في الجديد أيضًـا (الفتاوى ٢٠/ ١٤)، وانتصر له تلميـذه ابن القيم في (إعلام الموقعين: ٥/ ٥٥٠ - ٥٥٥)، وهـذا القـول هو الذي نصره المؤلـف في كتابنا (ص: ٥٦١). وقـد ألف الحافظ أبو سعيد العلائي كتاب (إجمال الإصابة في أقوال الصحابة) في الانتصار لهذا القول.

القرينـة الحادية عشـرة: توافق الكثير مـن مباحث الكتاب مع ما في كتب شـيخ الإسلام ابن تيمية، ولنذكر بعضها:

١- كلامه في التقليد وأنواعه (التنبيه: ٥٩٠، الفتاوى ٢٠/ ١٥، ١٧).

٢- مسألة تخصيص عموم الكتاب والسنة بالقياس (التنبيه: ٢١١. المسودة: ١٠٧).

٣- نقلـه لقول أحمد: «ينبغي للمتكلم في الفقـه أن يجتنب هذين الأصلين» وقوله: «أكثر مـا غلط الناس مـن جهة التأويـل والقياس» وبيان معنـاه (التنبيـه: ٢١٣. قاعدة في الاستحسان: ٧٤، الفتاوى: ٧/ ٣٩١ - ٣٩٢).

٤- الـكلام عـلى اللغة العربيـة وتعلمهـا والاهتمام بها، والـكلام على التشبُّه بالأعاجم (التنبيه: ٢٦٤ - ٢٧١. اقتضاء الصراط المستقيم: ١/ ٥١٨ - ٥٢٨).

٥- كلامـه في تفسـير قولـه تَعَالَىٰ: ﴿نُّورٌ عَلَىٰ نُورٍ﴾ [النور: ٣٥] (التنبيـه: ٥٩٤، الفتاوى: ٢٠/ ٤٥ - ٤٦).

٦- نقله كلام الشافعي: «المحدثات ضربان..» (التنبيه: ٥٦٢، المسودة: ٣٣٧) ولم ينقله أحد من الأصوليين غير الشيخ، ونَقْل الزركشي له في «المنثور» ليس على شرطنا لأنه مولود سنة ٧٤٦، فكان عمره وقت نسخ الكتاب ثلاثة عشر عامًا».

٧- الآثار السلفية الكثيرة التي ساقها المصنف في الحث على اتباع السلف وتَرْك الابتداع هي الآثار نفسها التي يُكثر شيخ الإسلام من إيرادها في عموم كتبه (التنبيه: ٥٧٨ – ٥٨٠. الفتاوى: ٣/ ١٢٦ – ١٢٧ وغيرها).

٨- مَن نظر في (فصل في الأثر) من كتابنا (التنبيه: ٥٦٠ – ٦٠١) وما فيه من التحقيق والتحرير والانتصار لحُجّية قول الصحابة والردّ على من خالف ذلك، ثم نَقْل ابن القيم لأغلب هذا البحث حذو القذّة بالقذّة مع بعض الإضافات في كتابه (إعلام الموقعين: ٥/ ٥٤٦ – ٥٨١، ٦/ ٥ – ٤٠) عَلِمَ أنه لشيخ الإسلام ابن تيمية لا لغيره.

٩- قوله: إن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مع كونه المُحَدَّث الملهم إلا أنه لم يكن يأخذ بظن نفسه حتى يتأمل دلالات الكتاب والسنة قولٌ مشهورٌ لشيخ الإسلام (التنبيه: ٥٩٤، الصفدية: ١/ ٢٥٣، بغية المرتاد: ٣٨٨، الفتاوى: ٢/ ٢٢٦، ١١/ ٢٠٥ – ٢٠٨).

١٠- قوله: إن تسمية العام والمطلق مجملًا عُرْفٌ معروف في لسان الأئمة (التنبيه: ٢١٣، الفتاوى: ٧/ ٣٩١ – ٣٩٢).

١١- قوله: إن العام لا يخصَّص حتى ينصب دليلًا على عدم إرادة الصورة المخصوصة (التنبيه: ٢١٩، بيان الدليل: ٣٨٦).

القرينة الثانية عشرة: نقول العلماء منه وهي كالتالي:

١- تلميذه ابن عبد الهادي (ت: ٧٤٤) نقل خطبة الكتاب كاملة في «العقود الدرية» (ص: ٢٩ – ٣٥)، ولأن الأوراق الأولى من المخطوط قد فقدت = لم توجد هذه

المقدمة ولا أوائل الردّ على كتاب النسفي. وقد دلّلنا في أوائل هذا المقال أن هذه المقدمة التي حفظها لنا ابن عبد الهادي هي لنفس المخطوط الذي نشرناه وهو (التنبيه) بدلائل كالشمس وضوحًا، ومن تعاشى عن الشمس «ففي التعاشي الداءُ»!!

٢- تلميذه ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١) نقل من كتابنا هذا (التنبيه: ٥٦٠ – ٦٠١) بحث الاحتجاج بقول الصحابة، نقله حذو القذة بالقذة مع بعض الإضافات في كتابه (إعلام الموقعين: ٥/ ٥٤٦ – ٥٨١، ٦/ ٥ – ٤٠) دون إشارة إلى شيخه. وهذه طريقة معروفة لابن القيم في النقل من كتب شيخه، ففي كتاب (إعلام الموقعين: ١/ ٣٥٠ – ٣٨٣) أيضًا نقل رسالة قاعدة في شمول النصوص للأحكام وهي لشيخه (انظرها ضمن جامع المسائل ٢/ ٢٥٣ – ٣٥١) دون أيّ إشارة إليه. ونقل فيه أيضًا (٢/ ١٣٥ – ١٤٦) من «فصل في آيات الربا» لشيخه، ولم يشر إليه ولو مرةً واحدةً. وينقل عنه أحيانًا أخرى ويسميه، وقد يسمي كتابه، وهذا أمرٌ يعرفه الممارسون لكتب الشيخين.

٣- علاء الدين المرداوي (ت: ٨٨٥) نقل منه في كتابه (التحبير في شرح التحرير: ١/ ٢١٢ – ٢١٣) نصًّا في نحو صفحة كاملة في معاني النظر، وسمى الكتاب المنقول منه (الرد على الجست – تصحيف في المطبوع إلى: الجشت) وقد سبق لنا في أول المقال التدليل على أن كتابنا هذا (التنبيه) هو نفسه الردّ على الجست. لكن هذا النقل ليس في مخطوطتنا بسبب الخرم المشار إليه قريبًا، ونحن نرجح أن الشيخ ذكر معاني النظر التي نقلها المرداوي عند شرحه قول صاحب الفصول في أوائله: «المعنيّ من الدليل ما لو جرد النظر إليه..».

القرينة الثالثة عشرة: هي ما كتبه المشكّكون في نسبة الكتاب، وقد سلف ذِكرهم في صدر هذه المقالة، فإن قيل: يا لله العجب، كيف يكون تشكيكُهم قرينةً على ثبوت الكتاب؟! فنقول: لقد جهِد الناقدون ليجدوا دليلًا على نفي صحة الكتاب من داخل

الكتاب أو خارجه، فلم يعثروا بعد هذا الجهد إلا على جملة تشكيكات لا أثر فيها للدليل أو الحجـة. وأمْثَـل ما يمكن أن يُنظر فيه في محاولة التشـكيك هو مـا أورده د. عبدالعزيز العبداللطيف، فقد ذكر سـبعةَ أمثلة من الكتاب تخالف أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتبه المعروفة، وأن هذه المخالفة قرينة على عدم الثبوت.

فيُجاب عن ذلك بجوابين مجمل ومفصل:

أمـا المجمـل، فهـو أنه لا مانع أن يكون شـيخ الإسـلام قد تغير اجتهـاده في بعض المسـائل الفقهيـة أو الأصوليـة أو الفـروع والأصـول العقديـة، وهذا واقـع في «مجموع الفتاوى» وفي غيرها من كتبه كما صرّح هو بذلك في مواضع عديدة، ، فلا مانع أن تكون هذه المسـائل مما رجع عنـه المؤلف، ويؤيده أيضًا أن هذا الكتاب مـن أوائل مؤلفات ابن تيمية، فقد كتبه وهو في أوائل العشرينات من عمره.

اما الجواب المفصّل، فقد رجعنا إلى تلك الأمثلة السـبعة المذكورة فلم نجد واحدًا منها يصلح مثالًا على تلك المخالفة المزعومة، فبعضها ينصّ شـيخ الإسـلام على خلافها في صفحة سـابقة أو لاحقة، وبعضها سـيق مسـاق الاعتراض والمناظرة، وبعضها ساقه على لسان الخصم ثم نقضه.

ولنذكـر مثـالًا واحدًا يكشـف ما ذكـرتُ: ذكر الدكتـور أن المؤلف ذكـر في كتاب (التنبيه: ٢/ ٥٩٦، ٦٦٦) حديث «أصحابي كالنجوم..» وسـاقه مساق الاحتجاج، بينما ضعَّفه شيخ الإسلام في «الفتاوى».

فحين رجعنا للموضعين المشار إليهما وجدنا الواقع غير ما ذكرَه، فالحديث استدل به صاحب الكتاب «الجدل» المردود عليه وهو النسفي (ص: ٥٩٦)، وذكر شيخ الإسلام في تلـك الصفحة أن الحديث مشـهور في أصول الفقه، ثـم ذكر (ص: ٥٩٨) أنه يُعترض

على النسفي باستدلاله بالحديث من وجوه أولها: الطعن في إسناده. هذا بالنسبة للموضع الأول. فأين الاحتجاج به وقد طعن في إسناده؟!

أمـا إحالتـه على الموضـع الثاني (ص: ٦٦٦) فهي خطأ محـض؛ لأنها إحالة على كتاب النسـفي «أصـول في الجدل» حيث ألحقناه في آخر كتـاب «التنبيه» من (ص: ٦٤١ - ٦٦٨).

وسأكتفي هنا بذكر هذا المثال الذي يكشف ما وراءه من أمثلة، وأدعُ استكمال نقد بقية الأمثلة إلى مقال سينشر في مجلة (الأصول والنوازل) إن شاء الله تعالى.

إلى هنـا نكون قد اسـتوفينا القرائن الدالة على ثبوت هـذا الكتاب، وهي بحمد الله مقنعة شـافية كافية، ونختم أخيرًا بما قاله شـيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله بأن هذه الأدلة والقرائن التي سقناها = (تفيد الاعتقاد القوي والظن الغالب. وهذا فيه إنصاف وعدل، وهـو خـير من دعوى البراهين القطعيـة التي يظهر عند التحقيق أنها شـبهات وخيالات فاسدة!!

ومن قال: لا يجوز أن يحتج في هذا الباب إلا بالقطعي الذي لا يحتمل النقيض، قيل لـه: أولًا أنـت أول من خالف هـذا، فأنت دائمًا تحتج بما لا يفيد الظـن الغالب فضلًا عن اليقين.

وقيل له ثانيًا: لا نسـلِّم، بل الواجب على كل إنسـان أن يأتي بما هو الحق، فإن كان عنـده علـمٌ قاطع قال به، وإن كان عنـده ظنٌّ غالب قال به، والمسـائل التي تنازع بنو آدم فيها لأن يحصل للإنسـان فيها ظنٌّ غالب خير من أن يكون في الحيرة والجهالة، أو يكون في التقليد أو الحجج الفاسدة كما هو الواقع كثيرًا)[1] اهـ.

والحمد لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبه أجمعين.

---

(١) «بيان تلبيس الجهمية» (٢/ ٣٧١).

بين ابن القيم في (البدائع)
والسهيلي في (النتائج)[١]

مـن أهم المصادر التـي اقتبس منها الإمام ابن قيم الجوزيـة في كتابه النفيس «بدائع الفوائـد» = كتـاب «نتائـج الفِكْـر» للعلامـة المتفنِّن أبي القاسـم عبد الرحمن بـن عبد الله السُّهيلي المتوفى سنة (٥٨١).

ولأجـل الغموض الـذي اكتنفَ نقلَ ابن القيم عن هذا الكتـاب؛ إذ نقل كثيرًا من نصوصه دون تصريح باسمه، بل يذكُرُ مُؤَلِّفَه – السُّهيليَّ –، ويُثني على بحوثه، ويردّ عليه، ويتعقّبه، ويزيد عليه، لكن من أيِّ كُتُب السُّهيليِّ ينقل؟ هذا ما لم يُفصح عنه ابن القيم في شيء من الكتاب، وقد وقعَتْ تسـميتُه في موضع واحد[٢] لكن هذه التسـمية ليست من ابن القيم بل من السهيلي نفسه[٣].

وهذا الغموض هو ما كشـف عنـه الدكتور محمد إبراهيم البنَّـا عندما صدر كتاب السـهيلي «نتائج الفكر» بتحقيقه، فطابَقَ بين نقولِ ابن القيم في «بدائع الفوائد» وبين هذا الكتاب، فوجدَ الضالةَ وبان الأمرُ.

إلا أن نَشْـوَته بهذه الفائدة جعلته يتجاوز الحدَّ في وصف صنيع ابن القيّم هنا بأنه: «ادّعى نحوَ السُّهيلي لنفسه»، وأنه: «إنما حذف مقدمته وقدَّم وأخَّر، وزاد قليلًا واختصر، حتـى ليظن القارئُ أن النحو الذي يسـوقه ابنُ القيـم في كتابه من بدائعه، قال: والحق أنه ليس له فيه نصيب من قريب أو بعيد، وأن البدائع المسـطورة في كتابه هي «نتائج الفكر» التي نقدمها الآن»[٤] اهـ.

(١) نشرت أصله في مقدمة تحقيقي لـ «بدائع الفوائد» (١/ ٥٦ – ٦٥) نشر دار عالم الفوائد، ١٤٢٣.
(٢) (٣/ ٩١٣). (٣) راجع مقدمة تحقيقي للبدائع (١/ ٥٠).
(٤) مقدمة «نتائج الفكر» ص: [٧].
=

ولم يقف الدكتور البنّا عند هذا الحدّ المتجاوز، بل تعدّاه إلى القول: «إنه ينبغي إعادة النظر في هذا الرجل، إذ نُسِبَ إليه من الآراء ما أدخله في عداد النحاة!!».

= لأجـل ذلـك كلِّه رأيتُ أن أفرد الكلامَ في هذه القضيّـة، ليتجلّى وجهَ الحقّ فيها، دون وكَـسْ أو شـطط في الانتصـار أو الاعتذار، وإن كان قُرْبي مـن (ابن القيم)، وتجاوز (البنَّا) في حقّه قد يدفعني للانتصار له؛ لما تمليه وشـائج القربى ويدفع إليه تجاوز (البنا). لكني سـأدفع ذلك قدر المسـتطاع؛ لأن المقصود هو الحق وما عداه فيوضع تحت الأرجل – كما قال ابن القيم – في بدائعه.

وهنـا نؤصِّل أصلًا في عزو الفوائد إلى أهلها لا ينبغي أن يُخْتَلَف فيه، تواردت عليه كلماتُ الأئمة السابقين ومن بعدهم، وابن القيم منهم.

قال أبو عبيد (ت: ٢٢٤): «مِن شُـكر العلم أن تقعد مع كل قوم، فيذكرون شيئًا لا تحسـنه فتتعلـم منهم، ثـم تقعد بعد ذلـك في موضع آخر فيذكرون ذلـك الشيءَ الذي تعلّمته فتقول: والله ما كان عندي شيء حتى سمعتُ فلانًا يقول كذا وكذا، فتعلّمته، فإذا فعلتَ ذلك فقد شكرتَ العلمَ»[١].

وقـال النـووي (ت: ٦٧٦): «**ومن النصيحـة**: أن تُضاف الفائدة التي تُسْـتغرب إلى قائلهـا، فمـن فعل ذلك بورك له في علمه وحاله... ولم يـزل أهل العلم والفضل على إضافة الفوائد إلى قائلها...»[٢].

وكلماتهم في هذا الشأن مشهورة، لا نطيل بإيرادها.

= وذكر نحوًا منه في كتابه «أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي»، ص: (١٩٦ – ١٩٧).
(١) «المزهر» (٢/ ٣١٩) للسيوطي، و«طبقات المفسرين» (٢/ ٤١) للداوودي.
(٢) «بستان العارفين»، ص: [٢٩] للنواوي.

أمـا ابـن القيم فقد قال في كتابـه «بدائع الفوائـد»[١]: «فهذا ما فتـح الله العظيم... من غير استعانة بتفسير، ولا تتبّع لهذه الكلمات من مظانّ توجد فيه ... والله يعلم أني لو وجدتها في كتاب لأضفتها إلى قائلها، ولبالغت في استحسانها».

وقـال أيضًـا: «فتأمل هذه المعـاني... وقد ذكرنا مـن هذا وأمثاله... مـا لو وجدناه لغيرنا لأعطيناه حقه من الاستحسان والمدح»[٢].

فهو إذن أصل متفق عليه.

إذا تقـرّر هـذا فلننظر الطريقةَ التي سـلكها ابـن القيم في النقل من كتاب السـهيلي لنعلم صدق ما ذهب إليه الأستاذ البنّا من عدمه، فنقول: ذكرنا في مقدمة تحقيق «البدائع» (ص: ٢١ – ٢٣) عرضًا جُمليًّا لموضوعات الكتاب؛ فقد استفتح المؤلف كتابه بطائفة من الفوائد النحوية واللغوية من (ص: ٢٧) نقلًا عن السهيلي دون تصريح، وهي أول فائدة في كتاب «نتائج الفكر» (ص: ٣٧)، ثم صرح باسمه في الفائدة الثانية المنقولة من النتائج (ص: ٣٧). فبعـد أن ذكـر ابن القيم أصل المسـألة وزاد وتوسّـع وصفّى كلامَ السـهيلي مما يُنتقد عليه في المعتقد، ونقل عن شيخه ابن تيمية فوائد = ذكر إشكالًا وقال: «وأجاب السـهيلي...» وحـكاه بلفظه، ثـم قال ختامه: «وهـذا الجواب من أحـد أعاجيبه وبدائعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ».

فأنتَ الآن ترى المؤلف في ثاني فائدة في الكتاب ينسب الكلامَ للسهيلي ويستحسنه غاية الاستحسان. فهل يكون هذا صنيع مَن أراد انتحال كلام شخص وادّعاءه وإخفاءه ونِسْبته إلى نفسه؟! كلا.

---

(١) (١/ ٢٤٩).
(٢) (٢/ ٥٢٨).
وانظر منه (١/ ٣٦٢، ٢/ ٤١٨).

وقـد صرّح ابن القيم بالنقل عن السـهيلي صراحة لا مزيد عليها، وكان له في ذلك طرائق:

❁ **منها**: أن يذكر رأس المسألة دون نسبة، وفي أثناء الأجوبة والمناقشات يورد كلام السهيلي وتعليقاته كما في (١/ ٣٧).

❁ **ومنهـا**: أن يذكـر كلامـه بنصّـه «قـال السـهيلي» وفي آخـره «تم كلامـه». كما في (١/ ٤١).

❁ وتـارة يقـول من أول المسـألة «رأيت للسـهيلي فصلًا حسـنًا هذا لفظـه». كما في (١/ ٤٥، ٤٧)، (٢/ ٥٠٦).

❁ وتارة ينقل الفائدة وفي آخرها يقول: «هذا لفظ السهيلي». كما في (١/ ٥٩، ٣٣٢) (٢/ ٥٠١، ٥٠٥، ٥٥٦).

❁ وأحيانًا يقول: «وهذا ما أشار إليه السهيلي فقال» ويسوق نصه. كما في (١/ ٦٣)، (٢/ ٥١٦).

❁ وقال في موضع: «وقال بعض الناس» وهو السهيلي (٢/ ٤٨٧).

❁ وقال في آخر: «فائدة من كلام السهيلي» (١/ ٣٠٨).

❁ وفي آخر: «هذا تقرير طائفة من النحاة منهم السهيلي» (١/ ٢٥٤).

❁ ونقل كلامه في (٢/ ٤١٨) ثم قال: «ثم رأيت هذا المعنى بعينه قد ذكره السهيلي فوافق فيه الخاطرُ الخاطرَ».

❁ ونقل كلامه في موضع آخر (١/ ٣٦١) وقال: «إن هذا المعنى وقع له أثناء إقامته بمكة، وكان يجول في نفسه فيضرب عنه صفحًا؛ لأنه لم يره في مباحث القوم، ثم رآه بعدُ لاثنين من النحاة، أحدهما لا يعرفه... والآخر السهيلي، فإنه كشفه وصرّح به».

وعلى هذه الوتيرة سار المصنف في النقل عن السهيلي من الإشارة إليه ونقل كلامِه بنصِّه، إما في أول الفائدة أو في آخرها، أو في درج الكلام ناسبًا إليه أكثر تحقيقاته وبدائعه، مع الثناء البالغ، والاعتراف له بالفضل والتقدّم.

فمن الثناء عليه قوله (١/ ٣٨): «وهذا الجواب من أحد أعاجيبه وبدائعه رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، وقوله (١/ ٥١): «وهذا الفصل من أعجب كلامه، ولم أعرف أحدًا من النحويين سبقه إليه»، وقوله (٢/ ٤٠٢): «وهذا من كلامه من المرقِّصات، فإنه أحسن فيه ما شاء». وقوله (١/ ١١٦): «وقد تولّج رَحِمَهُ ٱللَّهُ مضايق تضايق عنها أن تولجها الإبر، وأتى بأشياء حسنة...». واعترف له بالسبق والفضل والتقدّم في (١/ ١٤٢) فقال: «فهذا تمام الكلام على ما ذكره من الأمثلة وله رَحِمَهُ ٱللَّهُ مزيد السبق وفضل التقدم.

وابن اللبون إذا ما لزَّ في قَرَنٍ   لم يستطع صولةَ البزلِ القناعيس»

وأثنى على قوّته فقال (١/ ٣٢٦): «هذا كلام الفاضل، وهو كما ترى كأنه سيل ينحط من صبب»، وأثنى على ذهنه الثاقب وفهمه البديع (٢/ ٤١٦).

فهذا كما ترى جلاءً ووضوحًا في الاعتراف للسهيلي، وعدم جحده حقه، والمبالغة في الثناء عليه ومدحه، فهل هذا شأن من يريد نسبة فوائده إلى نفسه أو هضم حقّه؟! كلا.

فهذا يدفع القولَ بأن ابن القيم ادعى نحوَ السهيلي لنفسه، كيف وهو لا يفتأ يذكره، ويثني عليه، ويعترف له؟!

وبعد؛ فلم يكن المؤلف مجرّد ناقل ومقرِّر لكلام السهيليّ – على علوِّ كعبه وجودة مباحثه – بل جاراه في المضمار، ووقف معه موقف القِرْن والنِّدِّ، بل أربى عليه في بعض الأحيان، وناقشه ورد عليه...

فقد ردّ عليه في مواضع كثيرة جدًّا كما في (١/ ٣٩)، وفي (١/ ٣٢٦) أثنى عليه وأن كلامَه: سيل ينحطّ من صبب، ثم رد عليه. وساق كلامه في موضع (١/ ٣٣٤)، ثم قال: «وهو كما ترى غير كاف ولا شاف... وأنه زاد السؤال سؤالًا». كما ردّ عليه وغلّطه في معنى حديث (١/ ٣٤٢). وفي مسألة أخرى (١/ ٣٤٧). وفي تفسير آية (٢/ ٤٨٨). وذكر جوابَه مرّة ثم قال: «ولا يخفى ما فيه من الضعف والوهن» (٢/ ٤١٣). كما أشار إلى اضطرابه في (٢/ ٥١٧)، وبيَّن غلطَه وأنه كبوة من جواد ونبوة من صارم في (٢/ ٥٤١). وفي موضع تعجّب من فهمه الخاطئ مع ذهنه الثاقب وفهمه البديع (٢/ ٤١٦).

كما أنه ينقل كلامه كاملًا ويثني عليه ثم يكرّ عليه جملة جملة بالتعليق والمناقشة كما في (١/ ١١٦ – ١٤٢، ٢٦١ – ٢٧٠) (٢/ ٥١٦ – ٥٣٣، ٥٥٦ – ٥٦٠).

وقد يشتدُّ أحيانًا في الردّ مثل قوله (١/ ٣٤٧): «وفي هذا من التعسّف والبُعد عن اللغة والمعنى ما لا يخفى»، ونحوه (٢/ ٥٦٦)، وقوله (٢/ ٤١٤): «فهذا جواب فاسد جدًّا»[1].

كما أن المؤلف رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان كثيرًا ما يردّ على السهيلي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في مسائل العقيدة ويناقشه ويبين خطأه[2]، فبين في (٢/ ٥٧١) موافقتَه للكُلَّابية وردّ عليه. وناقَشَه في (٢/ ٣٩٤ – ٣٩٥، ٣٩٨). وقد يكتفي أحيانًا بتهذيب كلامه من الأخطاء العقدية كما في (١/ ٣١ – ٣٢، ٣١٦، ٤٠٢).

ولم يكتف ابن القيم بالردِّ على السهيلي ومناقشته في مباحثه، بل كان يستظهر معاني أخرى (١/ ٦١ – ٦٢)، ويُفصِّل أشياء لم يتعرّض لها كما في (٢/ ٣٩٩، ٥٠٧). بل ويأتي

(١) وانظر: مقدمة التحقيق (ص: ٢٥ -٢٦).
(٢) وقد فاته موضع علّقنا عليه في الحاشية (١/ ٤٦).

بأحسن مما جاء به السهيلي، كما في مواضع كثيرة (١/ ٢٢١، ٢٢٩، ٢٥١، ٢٥٤، ٢٦١ - ٢٧٠، ٣٣٢، ٣٧٢، ٢/ ٤١٢، ٤٥٩، ٤٨٨، ٥٠٥).

وبعد هذا العَرْض المطوّل؛ هل لمنصفٍ أن يقول: إن ابن القيم ادَّعى نحوَ السهيليِّ لنفسه؟ وأنه إنما قدَّم وأخَّر واختصر؟ وأن الظانّ ليظن أن النحو الذي يسوقه من بدائعه؟ حاشا المُنْصف أن يُطلق هذا الحكم.

أما الذين أدخلوا ابن القيم في عداد النحاة، فليس نتيجةً لما في «بدائع الفوائد» من بحوث وتحقيقات، وليس لأجل ما في كتبه المفردة في العربية أو كتبه الأخرى من مسائل النحو والعربية، وليس لأجل ما فيها من تحرير وتدقيق بالِغَيْن، ليس لأجل ذلك فقط، بل لأن تلاميذَه وأصحابَه الذين خَبَروه عن قُرب - وهم أهل للحكم - وصفوه بذلك بل بأكثر منه، قال تلميذُه العلامة الصفدي (ت: ٧٦٤) في «أعيان العصر»[(١)]: «قد تبحَّر في العربية وأتقنها، وحرَّر قواعدها ومكَّنها...» اهـ. وقال أيضًا: «اجتمعتُ به غير مرة، وأخذت من فوائده، خصوصًا في العربية والأصول»[(٢)] اهـ.

وقال تلميذُه الحافظ ابن رجب (ت: ٧٩٥) في «الذيل على طبقات الحنابلة»[(٣)]: «وتفنَّن في علوم الإسلام، وكان عارفًا بالتفسير... وبالفقه وأصوله، وبالعربية وله فيها اليد الطُّولى، وبعلم الكلام والنحو...» اهـ. ولذا أدخله السيوطي في «طبقات اللغويين والنحاة»[(٤)].

فكيف لو ضُمَّ إلى ذلك كلِّه هذه التحقيقات التي نثرها في «البدائع» وأربى في كثير منها على السهيلي (كما سبق)، وأتى بما أغفله كثيرٌ من النحاة ولم ينبّهوا عليه؟! انظر (١/ ٣٤٤).

(١) (٤/ ٣٦٧).
(٢) المصدر نفسه (٤/ ٣٦٩).
(٣) (٢/ ٤٤٨).
(٤) (١/ ٦٢ - ٦٣).

وبعد، فإنَّ المصنِّف - رحمه الله تعالى - لو صرَّح بأنه ينقل هذه الفوائد من كتاب السهيلي «نتائج الفكر» = لكان أسلم عن الاعتراض وأنفى للاعتذار، هذا في المواضع التي سمَّى فيها السهيليَّ، أما ما أغفله ولم يُسَمِّه فيتوجَّه عليه بعض اللوم، وإن كان يُعْتذر له بأن طبيعة الكتاب وموضوعه تساعد على مثل هذا الصنيع، إذ هو كالتذكرة له، والتذكرة يتجوَّز فيها ما لا يتجوَّز في غيرها من الكتب. ويُعتذر له أيضًا بأنه قد ذكر السهيلي وأكثر من ذِكْره في أول النقول ووسطها وآخرها، فأغنى ذلك عن ذكره في كل موضعٍ ما دام النقلُ متتابعًا أو شبه متتابع.

وهذه اعتذارات سائغة وجيهة، خاصةً إذا علمنا أن المَواطن التي لم يصرِّح فيها باسمه أقل بكثير مما صرَّح به فيها، ولكن يُعكِّر عليها موضع واحد في (٢/ ٥٧٧ - ٥٩٣): فصل في قولهم: «هذا بُسرًا أطيبُ منه رطبًا»، وهذا الفصل موجود في «النتائج»[(١)] ذكر فيه السُّهيلي سبعة أسئلة في هذه الجملة، وذكر ابن القيم عشرة أسئلة: السبعة التي عند السُّهيلي وزاد ثلاثة، مع زيادة أجوبة السهيلي تحريرات وفوائد. لكنه في هذا الفصل برمّته لم يصرّح باسم السُّهيلي، وقال في آخره: «فهذا ما في هذه المسألة المشكلة من الأسئلة والمباحث، علّقتها صيدًا لسوائح الخاطر فيها، خشيةَ أن لا يعود، فليُسامح الناظر فيها فإنها عُلّقت على حين بُعْدي عن كتبي، وعدم تمكُّني من مراجعتها...» اهـ.

فهذا أشكل موضع في الكتاب، إلا أن يقال فيه ما قاله المؤلف في موضع آخر (٢/ ٤١٨) إذ ساق فصلًا، ثم قال في آخره: «ثم رأيت هذا المعنى بعينه قد ذكره السُّهيلي فوافق فيه الخاطرُ الخاطرَ». وكذلك ما قاله في موضعٍ قبله (١/ ٣٦١) بعد أن ساق فصلًا للسُّهيلي: «وكان قد وقع لي هذا بعينه أيام المقام بمكة، وكان يجول في نفسي فأضرب عنه صفحًا؛ لأني لم أره في مباحث القوم، ثم رأيتُه بعدُ لفاضلَين من النحاة، أحدَهما حا

(١) ص: (٣٩٩ - ٤٠٥).

حوله وما وَرَد، ولا أعرف اسمه. والثاني: أبو القاسم السُّهيلي رَحِمَهُ اللَّهُ فإنه كشفه وصرّح به...» اهـ.

وبهذا البَسْط والتفصيل تظهرُ علاقة «البدائع» بـ«النتائج»، ويَبِيْنُ وجهُ الحق في المسألة، ويتجلّى غاية الجلاء، والحمد لله.

ويؤخذ على الأستاذ (البنّا) أمران:

الأول- فاته كثيرٌ من التصحيحات التي هي في «البدائع» على الصواب، وفي نسخ «النتائج» على الخطأ.

الثاني- وهو أشدهما -: أنه أهمل تعقبّات ابن القيم ومناقشاته وردوده وإضافاته على السهيلي، فلم ينقل شيئًا منها، بل لم يُشر إليها مجرّد إشارة! وهذا فيه حَيْفٌ بالكتاب المحقَّق، وقلة نَصَفة لابن القيم، ولعله أغفل ذلك كلَّه لتَسْلَم له نتيجتُه التي تهاوت أمامَ الحجة والبرهان.



الإبداع في التأليف(١)

يلحظ الناظر في أنواع المصنفات والتآليف أن أغراض العلماء في تآليفهم تلك لا تقف عند حدٍّ محدود، وأغراض التأليف وإن حصرها بعضُ العلماء في ثمانية، كما ذكر ابن حزم في كتاب «حد المنطق»(٢) وغيره، إلا أن مقصودهم الأغراض الإجمالية الكلية، غير أن المؤلف قد يُدْخِل إلى تأليفه ما يضفي عليه ثوب الجدَّة والابتكار، لأنه التفت إلى معنى لم يُسْبَق إليه أو طريقة لم يُزاحَم عليها.

قال ابن الأثير في «المرصّع»(٣): «فإن العلماء في سالف الدهر وآنفه ما زالوا مختلفي الأغراض فيما ألَّفوه، متبايني المقاصد فيما صنَّفوه من أنواع العلوم - على كثرتها - وفنون المعارف - على سَعَتها -، لا يكاد يحتوي أغراضَهم حدٌّ، ولا يجمع أفرادها عدٌّ، لكثرة المطالب الباعثة عليها، وسعة المباغي الداعية إليها.

وما أحدٌ حاول تصنيف كتابٍ إلا وقد خصَّه بوصفٍ يغلب على ظنّه أنه لم يُسبق إليه، وإنه لظنٌّ يخطئ ولا يكاد يصيب، ومع هذا، فإن دواعي التأليف لا تنقطع، والهمم فيه دائمًا لا تمتنع» اهـ.

أقول: فمن تلك الأغراض - التي لا حصر لها-: الإبداع في التأليف، والابتكار في عرض المعلومات وترتيبها، فالمعلومات هي هي، وإنما الجديد في طريقة عرضها.

وهذه التصانيف - بحقٍّ - لسانٌ ناطق ودليل واضح على ما يتمتّع به أولئك العلماء

---

(١) نشر في ملحق التراث بجريدة البلاد، عدد (١٦١٦٠) في ٢٩ رجب ١٤٢١. وكان عنوانه: «الإغراب في التأليف» فغيّرته إلى هذا.

(٢) (٤/ ١٠٣ - ضمن رسائل ابن حزم). وذكرها في رسالة «نقط العروس» ذكره العلامة ابن الشرقي في «إضاءة الراموس» (٢/ ٢٨٨).

(٣) ص: [١٧].

من قرائح سيَّالة، وأذهان مُتفتِّقة، وذكاء باهر، وعلوم غزيرة، ومَلَكة لسانية. فكيف إذا علمنا مع ذلك أن بعض تلك المصنفات كتبت في مُدَدٍ وجيزة لا تتعدى الأيام عددًا، وكتب بعضها في زمن الشبيبة!

وإذا نحن رُحنا نتلمَّس الدواعي إلى هذا اللون من التصانيف العجيبة الوضع، فيمكنك أن نخلص إلى أسباب عدة:

١ - التنافس بين العلماء المتعاصرين، كما وقع بين المجد الفيروزابادي (ت: ٨١٧) والشرف ابن المقري اليماني (ت: ٨٣٧).

٢ - المحاكاة لعالمٍ سَبَقه إلى هذا المعنى، كالكتب التي على نمط «عنوان الشرف الوافي».

٣ - اختبار الخاطر وتمرين الفكر.

٤ - الثمرة العلمية الحاصلة؛ من ابتناء مسائل الفقه على بعضها، كما في كتاب الجويني الآتي ذكره، أو أمْنِ تصحيف الكلمة كما في كتاب «شمس العلوم» للحِمْيري. إلى غير ذلك من الدواعي الحاملة على انتهاج هذا اللون من التصانيف.

وقد حصل عندي من مطالعات شتّى عددٌ من الكتب يجمعها (الإبداع وطرافة الفكرة) وإن كانت من حيث المادة العلمية لا تختلف عن غيرها من الكتب التقليدية في فنونها. ولم يكن غرضي حصر هاتيك المصنفات، بل كان الغرض الإشارة إلى هذا النوع من التآليف، والإشادة بتلك القرائح والعقول.

وقد قسّمت هذه الضميمة إلى أنواع:

النوع الأول- الكتاب الواحد في فنون متعددة:

١ - «عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي»، لشرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المُقري اليمني (ت: ٨٣٧).

أودع كتابه هذا خمسةَ فنون، قال ابن تَغْري بَرْدي[١] (ت: ٨٧٤): «وهو كتاب حسن لم يُسبق إلى مثله... فأول السطور بالحُمرة «عروض»، وما بعده بالحُمرة أيضًا «تاريخ دولة بني رسول ملك اليمن»، وهو بين التاريخ وأواخر السطر بالحُمرة «نحو»، وما هو أواخر السطور «قوافي»...» اهـ.

فهذه أربعة فنون والخامس «الفقه» وهو غرض الكتاب. والكتاب مطبوع مشهور، وقد غيّرت الحُمرة إلى أعمدة كل عمود بلون مغاير يمثّل فنًّا من الفنون.

وجاء في هامش نسخةٍ من كتاب «المنهل الصافي»: «أنه قد اسْتُفتي فقهاء اليمن في رجلٍ حلف بالطلاق: أنه لم يؤلف في الدنيا مثل هذا الكتاب، ووقع الجواب: أنه لا حنث عليه...».

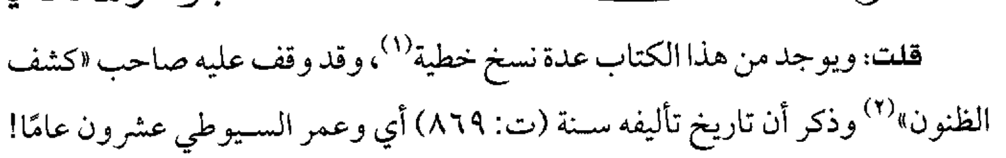
أقول: وقد فتح ابنُ المقري بصنعته العجيبة المبتكرة هذه بابًا من التأليف على هذا النمط، فاشتغل جماعة من العلماء بمحاكاته وتقليده.

فعمل بدر الدين محمد بن محمد المعروف بابن كُميل (ت: ٨٧٨) كتابًا على نمط «عنوان الشرف» بزيادة عِلْمين[٢].

ثم عمل جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١) كتابًا على هذا النحو، قال في ترجمة ابن المقري في كتابه «بغية الوعاة»[٣] - بعد أن ذكر «عنوان الشرف» -: «وقد عملتُ كتابًا على هذا النمط في كراسة في يوم واحد وأنا بمكة المشرّفة، وسميته «النفحة المسكية والتحفة المكيّة» جعلتُ مجموعه في «النحو»، وفيه عَروض ومعانٍ وبديع وتاريخ» اهـ.

---

(١) في «المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي» (٢/ ٣٨٧ - ٣٨٨).
(٢) «الضوء اللامع» (٩/ ٢٨)، و«كشف الظنون» (٢/ ١١٧٦).
(٣) (١/ ٤٤٤).



قلت: ويوجد من هذا الكتاب عدة نسخ خطية(١)، وقد وقف عليه صاحب «كشف الظنون»(٢) وذكر أن تاريخ تأليفه سنة (ت: ٨٦٩) أي وعمر السيوطي عشرون عامًا! فإن لم يكن ثمة خطأ في هذا التاريخ فهذا يدلّ على نبوغ السيوطي في هذه السن المبكرة.

ثم ألّف أحمد بن عبد الرزاق الرشيدي (ت: ١٠٩٦) كتابًا – منظومة – على أسلوب «عنوان الشرف» سمّاه: «تيجان العنوان»(٣).

٢- ثم تتابعت المؤلفات التي تجمع عدة علوم يضمها عنوان واحد، لكن لا نعلم حقيقة وضعهم لتلك الفنون، هل هي على ترتيب مبتكر كـ«عنوان الشرف» أم لا؟ فنحن نذكرها هنا.

* «البرهان الكافي» لابن المظفّر (ت: ٧٩٦) احتوى على عشرين علمًا هي: أصول الدين وأصول الفقه والفرائض والتفسير والحديث واللغة والتصريف والنحو والمعاني والبيان والبديع وسيرة النبي ﷺ وابتداء الخلق والطب والنجوم والمنطق والعروض والرمل والسحر(٤).

* «برهان البرهان في الجبر والحساب والخطأين والأقدار والفرائض» لإبراهيم البجلي (ت: بعد ٩٢٠)(٥). ومنه نسخة خطية في اليمن.

* «الإعلام بنِعَم الله الواهب الكريم المنان في الفقه والعروض والنحو والصرف والمنطق وتجويد القرآن» لأحمد بن عبد الله السانة (ت: بعد ١١١٦)(٦).

(١) انظر: «دليل مخطوطات السيوطي»، رقم [٧٢١].
(٢) (٢/ ١٩٦٩).
(٣) انظر: «خلاصة الأثر» (١/ ٢٣٢ -٢٣٣) للمحبّي.
(٤) انظر: «هجر العلم» (٤/ ٢٢٤٤).
(٥) انظر: «هجر العلم» (٣/ ١٤٩٠).
(٦) انظر: «هجر العلم» (٢/ ١١٤٧).

* وللسيوطي كتاب «النُّقاية وشرحها» جمع فيه أربعة عشر علمًا، وقد طبع قديمًا، ومنه نسخ كثيرة منها نسخة بخط السيوطي نفسه(١).

وهذا الأخير نَظَمه أحمد السنباطي (ت: ٩٩٠) وزاد أربعة علوم، فصار المجموع ثمانية عشر علما(٢).

قلت: وكتاب السيوطي ونظمه ليس في وضعهما ابتكار، وليسا على طريقة «عنوان الشرف» وقد جرَّ إلى ذكرهما ما قبلهما.

النوع الثاني- كتب الحديث:

١- «كنز الحقائق في حديث خير الخلائق» لعبد الرؤوف المناوي (ت: ١٠٣٣) قال الكتاني في «فهرس الفهارس»(٣) – في شرح طريقة الكتاب-: «كتاب في الأحاديث القصار، جمع فيه عشرة آلاف حديث في عشر كراريس، كلّ كرّاسة ألف حديث، في كل ورقة مئة، وفي كل وجه خمسون، وفي كل سطر حديثان كل حديث في نصف سطر، يُقرأ طردًا وعكسًا، رتّبه على حروف المعجم...» اهـ.

هذا الكتاب طبع عدة مرّات أقدمها ببولاق عام (١٢٨٦)، وذكر الكتاني أن هذه الطبعة مليئة بالتحريفات الكثيرة، ووقف الكتاني على شرحين لهذا الكتاب.

٢- «مُشجَّرة الأسانيد» لأبي خير المكي، ذكر فيه أسانيده لكتب الحديث والمُسْنِدين الكبار، قال الكتاني(٤): «وهو مشجَّر عجيب على نَسَق غريب، جعله دوائر، وكل دائرة يكتب فيها اسم راوٍ ويصلها بأخرى يكتب داخلها اسم الراوي عنه، وهكذا إلى اسم جامِعِه...، وهو عندي بخط جامعه وهَبَنيه بمكة المكرمة» اهـ.

(١) انظر: «دليل مخطوطات السيوطي»، رقم [٦٥٥]، وسمى الشرح: إتمام الدراية.
(٢) «كشف الظنون» (٢/ ١٩٧٠). (٣) (٢/ ٥٦١).
(٤) «فهرس الفهارس» (٢/ ٥٨٨).

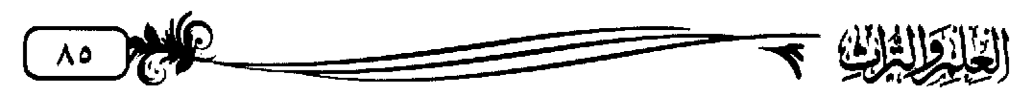
النوع الثالث- كتب الفقه:

١- «سلسلة الواصل» لأبي محمد الجويني الشافعي (ت: ٤٣٨)، سمّاه بذلك، لأنه يبني فيه مسألة على مسألة، ثم يبني المبنيَّ عليها على الأخرى، وهكذا...، وقد اختصره ابن القمّاح (ت: ٧٤١)[١].

٢- «إرشاد الغاوي في مسالك الحاوي» لإسماعيل ابن المقري (ت: ٨٣٧) صاحب «عنوان الشرف الوافي» المتقدم ذكره. والكتاب غريب في فن التأليف، إذ لم يأت فيه باسم معرَّف بـ (ال) التعريف، وقد شرحه المؤلف نفسه وغيره[٢]. وهو مطبوع.



(١) انظر: «كشف الظنون» (٢/ ٩٩٦).
(٢) «معجم العلم» (١/ ٤٠).



نسبة (الغزالي)
هل هي بتخفيف الزاي أو بتثقيلها[١]؟

هذه المسألة من مسائل ضبط الأنساب، وهو فنّ مهم أفرده العلماء بالتصنيف، وأهمّ كتاب في ذلك كتاب «الأنساب» للحافظ أبي سعد ابن السمعاني (ت: ٥٤٣). غير أنه قد فاته جملة من الأنساب لم يذكرها في كتابه[٢]. وقد اختصره العلامة ابن الأثير في كتاب «اللباب في تهذيب الأنساب» وزاد عليه بعض الأنساب التي فاتته.

وقد وقع الخلاف في ضبط جملةٍ من النِّسب والأسماء وغيرها مما يحتاج إلى الضبط، ومنها هذه النسبة «الغزالي»، فأحببت أن أنظر في أقاويل المختلفين في ضبطها وتحرير القول فيها، والوصول إلى أقرب الأقوال إلى الصحة، فأقول:

اخْتُلِف في ضبط هذه النّسبة على قولين:

(أ) القول الأول- أنها بالتخفيف:

وهذا القول ذكره ابنُ الأثير في «اللباب في تهذيب الأنساب»[٣] حيث قال: «وسمعت من يقول: إنه بالتخفيف نِسبة إلى «غزَالة» قرية من قرى طوس، وهو خلاف المشهور» اهـ.

وتابعه في ذكرها القاضي ابنُ خلّكان في «وَفَيَات الأعيان»[٤].

(١) كتبتُ مسوّدته في ٣٠ رمضان ١٤١٦ ليلة عيد الفطر المبارك.
(٢) منها هذه النسبة موضوع حديثنا الآن.
(٣) (٢/ ٣٧٩).
(٤) (١/ ٩٨).
فائدة: عزا القاضي ابن خلكان هذا الضبط إلى كتاب «الأنساب» للسمعاني، وهذا مشكل لأن السمعاني لم يذكر هذه النسبة في كتابه. ومما زاد الأمر إشكالًا أن القاضي ابن خلّكان قد صرّح في الوفيات: (٤/ ٢٨٣) بأن «الأنساب» الأصل ليست في بلاده (مصر). فقلت: لعله سبق قلم من

وقد استُدِل لهذا القول بعدة أدلة:

الأول- قال الإمام الذهبي في «السير»[1]: «قرأت بخط النواوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال الشيخ تقي الدين ابن الصلاح وقد سئل: لم سُمِّي الغزالي بذلك؟ فقال: حدثني مَن أثق به، عن أبي الحرم المالكي الأديب، حدثنا أبو الثناء محمود الفرضي، قال: حدثنا تاج الإسلام ابن خميس، قال لي الغزالي: الناس يقولون لي الغزّالي، ولست الغزّالي، وإنما أنا الغزَالي منسوب إلى قرية يقال لها: غَزَالة، أو كما قال» اهـ.

وقد أشار النواوي إلى هذه الرواية عن الغزالي في كتابه «التبيان في آداب حملة القرآن»[2] ولكن بصيغة التمريض. فقال: «وقد روي عنه أنه أنكر هذا - أي التشديد- وقال: إنما أنا الغزَالي بتخفيف الزاي، منسوب إلى قرية من قرى طوس يقال لها: غزالة» اهـ.

فلعل هذا لم يثبت عند النواوي، فأشار إليه بصيغة التمريض وإلا لاعتمده.

وهكذا نقل هذه الرواية - بالتمريض - الهندي في «المغني في ضبط الأسماء»[3]. فلعلّه اعتمد في ذلك على النواوي، والله أعلم.

والنسبة هنا إلى (غزالة) وهي قرية من قرى طوس كما تقدَّم، ولكن يُشكل على ذلك ما يلي:

١- ما ذكره ابن السمعاني أنه سأل أهل طوس عن هذه القرية فأنكروها. ذكره الزبيدي عنه في «شرح الإحياء»[4].

= القاضي. ثم وجدت في دراسة الدكتور إحسان عباس لكتاب الوفيات: (٧/ ٦٨). ما يحل الإشكال، وهو قوله: «وإذا ذكر الأنساب فإنما يعني مختصره لابن الأثير». فبان الأمر والحمد لله.

(١) (١٩/ ٣٤٣).
(٢) ص: [١٦٥].
(٣) ص: [١٩٣].
(٤) (١/ ٢٤).

٢- أن هذه القرية لم يذكرها ياقوت الحموي في «معجم البلدان». **فهذا مما يؤيد** القول بعدم وجود هذه القرية.

الثاني- ما ذكره الصفديُّ (ت: ٧٦٤) في «الوافي بالوفيات»[1]: «أن الغزالي قال في بعض مصنفاته: ونسبني قومٌ إلى الغزّال وإنما أن الغزالي نسبة إلى قرية يقال لها: غزالة بتخفيف الزاي».

أقول: لو ثبت هذا لكان قاطعًا للنزاع، ولكننا نحتاج إلى ثبوت النقل في ذلك. فلعلّ الصفدي رأى ما تقدم من النقل عن النواوي، فظنه في أحد كتب الغزالي، فكتبه على جهة الاحتمال وإلا لو كان جازمًا مستحضرًا لذلك لذَكَر الكتابَ وأراحَ مَن بعده.

الثالث- ما ذكره الفيّومي (ت: ٧٧١) في «المصباح المنير»[2] قال: «وغزالة قرية من قرى طوس، وإليها يُنسب الإمام أبو حامد الغزالي. أخبرني بذلك الشيخ مجد الدين محمد بن محمد بن محيي الدين محمد بن أبي طاهر شروان شاه بن أبي الفضائل فخراور بن عبيد الله ابن ست النساء بنت أبي حامد الغزالي ببغداد سنة عشر وسبعمائة وقال لي: أخطأ الناس في تثقيل اسم جدّنا وإنما هو مخفّفٌ نسبة إلى غزالة القرية المذكورة» اهـ.

وأجيب بأن هذا أيضًا ليس دليلًا قاطعًا في المسألة، إذ يحتمل أن يكون الشيخ مجد الدين هذا قد أخذه عن غيره أو سمع بالنقل المتقدم عن الغزالي في ذلك، ولأنه بينه وبين الغزالي مفازة، ولم يُخبِر بمستنده في ذلك الضبط، ولو كان له مستند قويّ لذكره. ولأنه أيضًا ليس ممن يُنسب إلى الغزالي بل قرابته للغزالي من جهة ابنته.

هذا ما استند إليه القائلون بالتخفيف.

(١) (١/ ٢٧٧).
(٢) ص: [٤٧٤].

(ب) القول الثاني- تثقيل الزّاي:

وقد استندوا في ذلك إلى أمور:

الأول- أنه المشهور المعروف عند أهل العلم، كما يظهر من كلام ابن الأثير الجزري في «اللباب»، وابن خلكان في «الوفيات». والنواوي في عدد من كتبه.

الثاني- أن أباه كان يغزل الصوف ويبيعه في دكانه بطوس، كما ذكر ذلك السبكي في «الطبقات الكبرى»(١).

فتكون نسبته إلى العمل وهو الغزل فيقال: «الغزّال» ثم زيدت الياء المقصورة على عادة أهل خوارزم وجرجان.

قال الذهبي في «العبر»(٢): «والغزَّالي هو الغزّال، وكذا العطّاري هو العطار، والخبّازي على لغة خراسان» اهـ.

وقد قال السمعاني في «الأنساب»(٣): «ومثل هذا الانتساب أعني إلى الحِرَف، اختص بها أهل خوارزم وآمل طبرستان...» اهـ.

الثالث- أنه لا توجد قرية يقال لها غزالة.

والدليل على ذلك أمران تقدم ذكرهما فيما مضى من كلام ابن السمعاني، ومن عدم ذكر هذه القرية في «معجم البلدان».

وقال النواوي في «دقائق الروضة»(٤): «التشديد في الغزالي هو المعروف».

(١) (٦/ ١٩٣).
(٢) (٢/ ٣٨٨).
(٣) (٤/ ٥٠٨).
(٤) ص: [١٥].

وقال الزَّبيدي في «شرح الإحياء»(١): «المعتمد الآن عند المتأخرين من أئمة التاريخ والأنساب أن القول قول ابن الأثير: أنه بالتشديد» اهـ.

تنبيه: حكى الشهاب الخفاجي في آخر «نسيم الرياض»(٢) بصيغة التمريض: أنه منسوب إلى غزالة ابنة كعب الأحبار جدَّته.

قال الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين»: وهذا إن صحّ فلا محيد عنه.

قلت: وأنّى له الصحَّة وقد تفرَّد بذلك، وحكاه بصيغة التمريض، ولم يأت عليه بمستند!!

فهذا حاصل الخلاف بين الفريقين وما استدل به كل فريق، والميل إلى ما ختمنا به من كلام الزبيدي، والحمد لله أولًا وآخرًا وظاهرًا وباطنًا، وصلى الله على نبينا محمد وسلم تسليمًا كثيرًا.



(١) (١/ ٢٥). وقد عقد الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين شرح إحياء علوم الدين»: (١/ ٢٤ - ٢٥) فصلًا في ضبط نسبة الغزالي وانتهى به القول إلى ما سبق نقله.
(٢) (٤/ ٤٩٤).

وجهة نظر في كتاب (شرح الكواكب الدراري بترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري) لابن عروة الحنبلي (ت: ٨٣٧) (١)

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسوله ومصطفاه.

أما بعد، فإن العلامة عليّ بن حسين بن عُروة الدمشقي الحنبلي المعروف بابن زكنون(٢). المولود (قبل ٧٦٠)، المتوفى سنة (٨٣٧) رَحِمَهُ ٱللَّهُ ألّف كتابين:

الأول- رتَّب فيه «مسند الإمام أحمد» وسمّاه – فيما ذكره ابن عبد الهادي-: «الكوكب الساري في ترتيب المسند على أبواب البخاري»، وسمّاه غيره: «الكواكب الدراري...» والاختلاف في التسمية سهل.

وهذا الترتيب قد أثنى عليه يوسف بن عبد الهادي قال في «الجوهر المنضد» (ص: ٩٦): «رتبه على ترتيب حسن، وهو كتاب مفيد، قريبًا من أربعة عشر مجلدًا» اهـ.

الثاني- شرح لهذا الترتيب. قال العلماء في وصفه: «وشرحه في مائة وعشرين مجلدًا، طريقته فيه: أنه إذا جاء لحديث الإفك – مثلًا – يأخذ نسخةً من شرحه للقاضي عياض فيضعها بتمامها، وإذا مرَّت به مسألة فيها تصنيف مفرد لابن القيم أو شيخه ابن تيمية أو غيرهما وضعه بتمامه، ويستوفي ذاك الباب من «المغني» لابن قدامة ونحوه». كما في «الضوء اللامع».

---

(١) كتبته في ٢١ صفر ١٤٢٧.

(٢) ترجمته في «الضوء اللامع» (٥/ ٢١٤)، و«الجوهر المنضد» ص: [٩٦]، و«المقصد الأرشد» (٢/ ٢٣٨).

وبهذا الوصف صار الكتاب مثل الكنَّاش – أي المجموع الذي يحوي فوائد متفرقة– كما قال مُفَهْرِس الظاهرية ياسين السوّاس. (المجاميع ١/ ١٩٤).

مثال: ففي مجلد رقم (٥٧٨) منه: ترتيب الرسائل فيه كالآتي: الرسالة (١، ٧) في الحديث و(٢، ٣، ٩) في الفقه و(٤، ٥) في الوعظ، و(٦، ٨) في التوحيد.

بل وفي أجزاء منه قطعة كبيرة من «فتح الباري» لابن رجب، وفي مكان آخر نصف كتاب «المغني» لابن قدامة، وفي المجلد التاسع عشر والعشرين والواحد والعشرين بعد المئة من «الكواكب» يقع كتاب «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين الدمشقي، الذي طبع في عشرة مجلدات، انظر: مقدمة المحقق (١/ ١٧٩).

وفي أجزاء منه كثير من كتب ابن تيمية، وقد طبع جلها ضمن «مجموع الفتاوى»، و«جامع الرسائل»، و«جامع المسائل» وغيرها، وبعض كتب ابن القيم كـ«الفروسية» و«الفوائد» وغيرهما، وبعض كتب الذهبي وابن قدامة.

وفي أجزاء منه مجرّد سرد للأحاديث دون أي شرح أو تعليق.

ثم إن كثيرًا من أجزاء الكتاب ناقصة والموجود منه ربما لا يتعدّى النصف إذا جُمعت أجزاؤه من مكتبات العالم.

وكأنَّ المؤلف أراد من كتابه هذا أن يكون مستودعًا لحفظ هذه الكتب من الضياع لاسيما أن كتب الشيخين – خاصة ابن تيمية – قد تعرَّضت لهجمة كبيرة من قبل الخصوم، فأراد حفظ هذه الكتب في هذا الشرح الضخم، وهذا هدف نبيل، وقد نفع الله به.

وصنيع المؤلف هذا على ما فيه من فائدة إلا أن العلماء كان لهم رأي في صنيعه ذاك:

* فذكره يوسف بن عبد الهادي في «الجوهر المنضد» (ص: ٩٦) وقال: «أدخَل فيه أشياء، وروى فيه أشياء، وبلغ به إلى مئة وعشرين مجلدًا، وهذا الثاني فيه عفاشة!».

* وذكره البرهان ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (٢/ ٢٣٨) وقال: «ورتَّب (مسند الإمام أحمد) على الأبواب وزاد فيه أنواعًا كثيرةً من العلم، وقد نوقِش في ذلك».

* وقال ابن قاضي شُهبة (فيما نقله عنه ابن عبد الهادي في الجوهر: ٩٩): «ورتب (مسند الإمام أحمد) وأدخل فيه أشياء رتبها على وجهٍ لا يفعله عاقل».

وهذه الكلمة الأخيرة فيها شدَّة، ونقلتُها حتى يتبيّن ما قيل في صنيع المؤلف من النقد، ولعله لم يفطن للغرض الذي ذكرناه آنفًا.

كيف يستفاد من الكتاب:

أما الكتاب الأول وهو الترتيب فحَسَن أن يُطبع ولوكان فيه بعض النقص.

وأما الشرح فيستفاد منه بالطرق الآتية:

* يستخرج منه (الترتيب) فقط ويطبع.

* أو تستخرج منه الكتب التي لم تطبع أو التي طبعت طبعات سقيمة، ويُبحث عن بقية نسخها وأجزائها، شريطة أن تُطبع بأسمائها لا على أنها شرح للمسند، فهذا عمل طيب، وهو ما صنعه العلماء المحققون الذين نشروا الكتب التي أشرنا إلى بعضها.

* أو يُصنع للكتاب فهرس يوضح ما فيه من الكتب والرسائل لتيسير الانتفاع بها.

فإذا جاء أحدٌ اليوم يريد طبع هذا الكتاب على ما وضعه المؤلف (على أنه شرح للمسند)، بينما حقيقته أنه مستودع لتلك الكتب السالفة الذكر ـ وقد علمنا غرض المؤلف ـ فيقال له: إن تلك الكتب أو كثير منها مطبوع طباعة جيدة محققة كـ «المغني» أو «فتح الباري» لابن رجب، أو «توضيح المشتبه» لابن ناصر الدين، أو بعض كتب ابن تيمية وابن القيم وغيرهما. فلماذا تُعاد مرةً أخرى على أنها شرح للمسند؟ ولماذا تعاد على نسخٍ ناقصة أو رديئة[1]؟! وما الفائدة التي ترجى من وراء ذلك إلا إعادة تلك الكتب دون إضافة تذكر؟

هذه خلاصة رأيي في طباعة هذا الكتاب، والحمد لله ربّ العالمين.

❁ ❁ ❁

(١) وننبه هنا إلى أن ابن عروة رَحِمَهُ ٱللَّهُ قد استعان بجماعة من الطلاب والنسّاخ في نَسخ تلك الكتب التي أودعها في كتابه، وعليه فتتفاوت قيمة النسخ بحسب جودة ناسخيها، كما أن هناك نسخا فرعية من بعض مجلدات الكتب كتبت في أوقات مختلفة ومتأخرة.

تصحيح النسبة والتحريف
في كلمة مشهورة لابن تيمية[(١)]

تَلْقى كثير من الكلمات قبولًا، وتسير سير الأمثال والحكم، ويكثر ترددها ودورانها على ألسنة العلماء والمصنفين وغيرهم. وهذه الكلمات قد تكون مستوحاة من لفظ آية أو حديث، أو إشارتها، أو بيت شعر أو غير ذلك[(٢)].

ومن الكلمات التي اشتهرت على ما أسلفت: قول شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «بالصبر واليقين تُنال الإمامة في الدين». وهي مأخوذة من قول الله تَعَالَىٰ: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْۖ وَكَانُواْ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ﴾ [السجدة: ٢٤].

وقد ذكر ابن تيمية هذه العبارة في عدد من كتبه منها «مجموع الفتاوى» وغيره، وذكرها تلميذه ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١) في عدد من كتبه أيضًا، تارةً منسوبة إلى شيخه وتارةً غُفلا من النسبة.

هذا هو الأمر المعروف المستقر: أن الكلمة لشيخ الإسلام ابن تيمية، وأنها بهذا اللفظ؛ لكن وقع في كتاب «الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة»[(٣)] لابن حجر العسقلاني (ت: ٨٥٢) في ترجمة ابن القيم، وفي «أبجد العلوم»[(٤)] لصديق حسن خان القنوجي (ت: ١٣٠٧) = نسبة هذه الكلمة خطئًا لابن القيم، مع خطأ آخر هو المقصود من هذا التقييد وهو التحريف الواقع في مبنى هذا الكلمة ومعناها.

---

(١) كتبته في ١٣ رجب ١٤٢٢.

(٢) جَمَع شيخُنا العلامة بكر أبوزيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ طائفة من هذه العبارات في آخر كتاب «النظائر» ص: (٢٨٠ - ٣٠٣) بعنوان: لطائف الكَلِم في العلم.

(٣) (٤/ ٢١ - ٢٢).

(٤) (٣/ ١٤٠).

إذ تحرّفت الكلمة في هذه الكتب إلى «بالصبر والفقر تنال الإمامة في الدين» فتحرّفت كلمة «اليقين» إلى «الفقر». ففسد معناها كما هو ظاهر؛ إذ كيف تنال الإمامة في الدين بالفقر وقد استعاذ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ منه؟!

وربما حمل البعض كلمة «الفقر» هنا على معنى أصبح شائعًا في كتب التراجم وكتب الأخلاق والسلوك، إذ يريدون به الزهد أو التصوّف.

وبهذا التحريف أيضًا فسد السجع في العبارة، ففسد جمالها اللفظي.

فهذه ثلاثة أخطاء:

نسبتها إلى غير قائلها، وفساد لفظها وبلاغتها، وفساد معناها!

وإذا رحنا نبحث عن منشأ هذه الأخطاء فنقول:

أما الخطأ في نسبتها لابن القيم فلعل سببه أن الحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي (ت: ٨٤٢) في كتابه «الرد الوافر»[(١)] في ترجمة ابن القيم قد ساق بعض العبارات المشهورة التي ينقلها ابن القيم عن شيخه ابن تيمية، وكان منها هذه العبارة، فأوهَمَتْ من ينقل عنه أنها لابن القيم لأنه أوردها في ترجمته.

وأما الخطأ في لفظها وبالتالي معناها فيعود إلى سهولة تحريف «اليقين» إلى «الفقر»، خاصة في كتاب طبعته كثيرة الخطأ كـ«الدرر الكامنة».

ولم أكن لألقي الضوء على هذا التحريف إلا لسبب مهم؛ وهو أن هذا النص المحرف قد نُقل عن هذين الكتابين - أعني الدرر وأبجد العلوم -، فقد نُقِل في كتاب «الدر المصون في تراجم القرون»[(٢)] للدكتور محمد موسى الشريف دون التنبيه لخطئه، ثم نقله عنه مؤلف كتاب «تربية الموهوب في رحاب الإسلام»[(٣)] بالخطأ نفسه.

---

(١) ص: [٦٩]. (٢) (٢/ ٨٥). (٣) ص: [٩٥].

وخَوفي أن تُبنَى على معناه المحرَّف نتائجُ فاسدة، ويُستدل به على مفاهيم وأفكار غير صحيحة، ثم تطول سلسلة الكتب الناقلة، ويتفاقم التحريف، ويبعد الوقوف على مصدره، بل ويصبح التتابع على النقل دليلًا على الثبوت، مع أنه في حقيقته تتابع صِرف على الخطأ. والله المستعان.

❁ ❁ ❁



من الغَبْن لابن المُقْري أن يقال فيه هذا[1]

طالعت في ملحق التراث بجريدة البلاد عدد ١٣، السنة ٢٣ مقالًا بعنوان: «النف البديع لابن المقري الزبيدي اليمني» بقلم عمر باذيب، وقد رأيت فيما كتبه الباح ما يمكن أن يضاف عليه ويُستَدْرَك، **فأقول:**

أولًا- ذكر الباحث أنه رأى في صحيفة يمنية مقطوعةً شعرية لابن المقري من نوا المخطوطات ولم تطبع.

فأقول: ليس ما رآه في الصحيفة اليمنية من نوادر المخطوطات، ولا من الترا الذي لم يطبع، بل هو مطبوع قديمًا ضمن «ديوان ابن المقري»[2] والديوان مطبوع س (١٣٠٥)، أي قبل أكثر من مائة عام، ثم طبع ثانية في قطر سنة (١٤٠٩) في إدارة إحي التراث الإسلامي في مجلد كبير.

ثانيًا- ذكر الباحث أنه لم يجد لابن المقري ترجمة فيما بين يديه من المصادر! وإ لم يكن شيء من هذه الكتب - الآتية الذِّكْر - بين يديه فليس بين يديه شيء. ودونك الآ مسردًا لبعض مصادر ترجمته:

١- «إنباء الغمر» (٨/ ٣٠٩).

٢- «المجمع المؤسِّس للمعجم المفهرس» (٣/ ٨٦).

كلاهما للحافظ ابن حجر (ت: ٨٥٢).

---

(١) نشر في ملحق التراث بجريدة البلاد عدد (١٥٩٩٢)، بتاريخ ٧ صفر ١٤٢١.

(٢) ص: ٤٠٨، ط: قطر.

٣- «درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة» (١/ ٤١٩ - ٤٢٤)[1] للمقريزي (ت: ٨٤٥).

٤- «طبقات الشافعية» (٤/ ١٠٦) لابن قاضي شُهبة (ت: ٨٥٠).

٥- «المنهل الصافي» (٢/ ٣٨٦).

٦- «الدليل الشافي مختصر الذي قبله» (١/ ٢٢) كلاهما لابن تغري بردي (ت: ٨٨٧).

٧- «الضوء اللامع» (٢/ ٢٦٢) للسخاوي (ت: ٩٠٢).

٨- «طبقات صلحاء اليمن» (ص: ٣٠٠) للبريهي (ت: ٩٠٤).

٩- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» (١/ ٤٤٤) للسيوطي (ت: ٩١١).

١٠- «القبس الحاوي مختصر الضوء» (١/ ٢٣٤) للشماع الحلبي (ت: ٩٣٦).

١١- «شذرات الذهب» (٧/ ٢٢٠) لابن العماد الحنبلي (ت: ١٠٨٩).

١٢- «البدر الطالع» (١/ ١٤٢) للشوكاني (ت: ١٢٥٠).

١٣- «الأعلام» (١/ ٣١٠) للزركلي (ت: ١٣٩٥).

١٤- «معجم المؤلفين» (٢/ ٢٦٢) لكحالة (ت: ١٤٠٨).

١٥- «مصادر الفكر الإسلامي في اليمن» (ص: ١٩٨)[2] للحبشي.

وغيرها كثير، وغالبها على طرف الثُّمام، فمن الغبن لابن المقري والحالة هذه أن يقال: ليس له ترجمة، أو لم يُعثَر على ترجمته!

ثالثًا- ليس ابن القري شاعرًا أديبًا فحسب بل هو قبل ذلك من علماء الشريعة، فقد برع في الفقه، وله فيه يدٌ طولى، ومصنفات عدة. ومن الطريف أن ابن المقري لم يرتض أن يُنْسَب إلى الشعر بل إلى الشرع فأنشد يقول[3]:

(١) وكنت أحلت على المخطوط قبل أن يُطبع الكتاب.
(٢) هذه الإحالة على الطبعة الأولى، وهو في الثانية، ص: [٢٢٠].
(٣) انظر: «الضوء اللامع» و«البدر الطالع».

بعين الشِّعر أبصرني أناسٌ فلما ساءني اخرجتُ عينه
خروجًا بعد راءٍ كان رأيي فصار الشِّعرُ منّي الشرعَ عينه

ولا يخفى ما فيه من اللطف.

رابعًا- لابن المقري كثير من القصائد البديعية[1]، دلّت على ذكاء حاد، وقدر
عجيبة، وتصرّف في شؤون القول، وامتلاك لأزمّة البيان، وليس ذلك بغريب؛ إذ وصف
الحافظ ابن حجر بأنه أذكى من رآه باليمن[2].

ولا ننسى أخيرًا أن ابن المقري هو صاحب ذاك الكتاب العجيب في وضعه الدالّ
على فرط ذكائه «عنوان الشرف الوافي»[3].

والحمد لله ربّ العالمين.

❁ ❁ ❁

(١) هذه مواضعها من ديوانه: ص: (١٠٥، ١١١، ١٤٧، ١٥٣، ١٧٢، ٤٥٧، ٤٦٧، ٤٧٤) ليراجعها من شاء.
(٢) في المجمع المؤسس.
(٣) وقد سبق الحديث عنه هنا في مقال «الإبداع في التأليف».

تحريف (النحّات) إلى (النحّاس) وبعض نتائجه[1]

بسبب التحريفات الفاحشة والتسرُّع في تغيير النصوص = تنشأ كثير من الأوهام العلمية، وهذا أمر ظاهر وأمثلته كثيرة، ومما وقع لي من ذلك: أنني عند جمعي لأقوال الإمام أبي جعفر النحاس (ت: ٣٣٨) في الجرح والتعديل، وقفتُ على عدة نقول في حواشي كتاب «تهذيب الكمال» للمزي، ينقلها محققه الدكتور بشار عواد، عازيًا لها إلى كتاب الحافظ علاء الدين مغلطاي «إكمال تهذيب الكمال»، فعدت إلى الكتاب المذكور فوجدت الأمر كذلك، إلا أني وجدت المحقق يشير إلى أن كلمة «النحاس» في النسخة الخطية جاءت هكذا «النحات»، لكنه زعم أنها مصحّفة مستأنسًا بما أثبته محقق «تهذيب الكمال»، فغيَّرها في جميع المواضع إلى «النحاس» إلا في موضع واحد فقد صحفها تصحيفًا جديدًا فأثبتها (النجار)!!

ثم وجدت مغلطاي في كتابه الآنف الذكر ينقل ما يعزوه للنحاس بواسطة أبي بكر بن خلفون (ت: ٦٣٦) في كتابه «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم» فعدت إلى هذا الكتاب، فوجدت تلك المواضع وأخرى غيرها، لكن وجدت المحقق يشير إلى أن في أصله المخطوط (النحات) بدلًا من (النحاس)، لكنه زعم أيضًا أنه تصحيف، فغَيَّرها في جميع المواضع إلى (النحاس) إلا في موضع واحد[2] تركه كما هو (النحات) وأشار في الهامش إلى أنه تصحيف!!

فارتبتُ في الأمر وبحثت عن عالمٍ يُلَقَّب بـ (النحات) فلم أجد له أثرًا، وزاد في

(١) «نشرته في رسالتي للماجستير الإمام أبو جعفر النحاس وأثره في الحديث وعلومه»، ص (٢٧٩ - ٢٨٣).

(٢) «المعلم»، ص: [٤٤١].

ارتيابي أن جميع هذه النقول لا توجد في كتب النحاس المطبوعة، وكنتُ قد طالعتها كاملة، لكن لم يكن لديَّ ما أتمسَّك به لدفع دعوى التصحيف تلك، حتى أرشدني صديقي العزيز البحاثة عبد الرحمن قائد إلى مقال في شبكة المعلومات الدولية[1] عن هذا الموضوع، ذَكَر فيه النحَّاتَ وكتابَه، فوجدته قد حلّ الإشكال، وهذا كلامه مع بعض التصرُّف والاختصار:

(صنف جماعة من العلماء في التعريف بشيوخ الإمام البخاري رَحِمَهُ اللَّهُ. ومن أقدم من أسهم في ذلك أبو جعفر محمد بن الحسن النحّات المروزي رَحِمَهُ اللَّهُ وهو عالم مغمور غير مشهور جمع جزءًا في معرفة شيوخ البخاري الذين روى عنهم بأسمائهم وأنسابهم ومواطنهم على حروف المعجم.

وقد كان الفضل - بعد الله - في إبراز وإشهار هذا العِلْق النفيس إلى أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الوهراني - وليس الزهراني كما تحرف في النسخ المخطوطة والمطبوعة - ... وقد رحل الوهراني الجزائري إلى مرو وجلب الكتاب إلى الأندلس من هناك.

وكان ممن أفاد منه بعد ذلك الحافظ أبو عبد محمد بن إسماعيل بن خلفون رَحِمَهُ اللَّهُ وقد نقل عنه في «المعلم في أسامي شيوخ البخاري ومسلم».

وقد أسهم جماعة في التسبب إلى إخمال ذكر النحات ... منهم ...).

انتهى المراد منه.

وذكر في مقاله ذاك جماعةً من المحققين ممن أشرنا إليهم وهم: عادل بن سعد محقق «المعلم» لابن خلفون، وعادل بن محمد وصاحبه محققي «إكمال تهذيب الكمال» لمغلطاي،

(١) موقع: ملتقى أهل الحديث: www. ahlalhdeeth. com، وكاتب المقال هو الأستاذ الملقب **بالعاصمي وفقه الله**.

ومحمد زينهم عزب في نشرته المحرفة لـ «نزهة الألباب» لابن حجر حرّفه إلى (النجاب). وفاته ذِكْرد. بشّار عوّاد الذي سبقهم في ذلك في حواشيه على «تهذيب الكمال»، ويغلب على ظني أنه سابقهم إلى الخطأ فتابعوه فيه، وكما قيل: زلّة العالِم زلّة العالَم.

وقد تطلّبت نسخةَ كتاب النحات الخطية ولم أحصل عليها إلى هذه اللحظة، لكني تأكدت من وجودها، وقد طبع الكتاب بدار الكتب العلمية بتحقيق بدر العمراني ضمن عدة رسائل. ثم وقفت أخيرًا على نسخة خطية منه ملحقة بنسخة من «صحيح البخاري» في خزانة المخطوطات بجامعة الملك سعود العامرة بالرياض.

وللفائدة سأذكر هنا جميع الرواة الذين وثقهم (النحات) وتصحّف إلى (النحاس) في كتاب «الـمُعلم» والكتب الناقلة عنه، حتى يتنبَّه الباحثون لذلك ويحذروا من الوقوع فيه:

١- أحمد بن الحجاج البكري الذهلي الشيباني أبو العباس المروزي، قال أبو جعفر النحات: هو ثقة(١).

٢- أحمد بن أبي رجاء أبو الوليد الهروي، قال أبو جعفر النحات: أحد الثقات(٢).

٣- أحمد بن أبي سُريج صبَّاح أبو جعفر الدارمي النهشلي الرازي. قال أبو جعفر النحات: ثقة(٣).

٤- أحمد بن صالح المصري أبو جعفر بن الطبري. قال أبو جعفر النحات: أحد الأئمة الثقات(٤).

---

(١) نقله ابنُ خَلَفون في «المعلم بشيوخ البخاري ومسلم»، ص: [٣٥]، وعنه مغلطاي في «إكمال تهذيب الكمال»: (١/ ٣٤).
(٢) «المعلم»، ص: [٥٣].
(٣) المصدر نفسه، ص: [٧٢].
(٤) المصدر نفسه، ص: [٥١].

٥- أحمد بن عبد الله بن يونس أبو عبد الله التميمي اليربوعي. قال أبو جعفر النحات: كوفي ثقة(١).

٦- أحمد بن عيسى بن حسان المصري، أبو عبد الله بن أبي موسى العسكري المعروف بالتستري. قال أبو جعفر النحات: أحد الثقات(٢).

٧- أحمد بن محمد بن موسى، المعروف بمردويه، قال أبو جعفر النحات: أحد الثقات(٣).

٨- إسماعيل بن أبان بن القاسم أبو إسحاق الورَّاق الكوفي. قال أبو جعفر النحات: ثقة(٤).

٩- بشر بن خالد العسكري، أبو محمد الفرائضي، نزيل البصرة. قال أبو جعفر بن النحات: ثقة مأمون(٥).

١٠- بشر بن محمد أبو محمد السختياني المروزي. قال أبو جعفر النحات: مروزي ثقة(٦).

١١- عمرو بن عباس أبو عثمان الأهوازي البصري. قال النحات: بصري ثقة(٧).

١٢- سعد بن حفص أبو محمد الطلحي الكوفي الضخم. قال النحات: ثقة(٨).

---

(١) المصدر نفسه، ص: [٥٤].
(٢) المصدر نفسه، ص: [٦٥]، ونقله مغلطاي في «الإكمال» (١/ ٩٧).
(٣) «المعلم»، ص: [٤٤]، وعنه نقله مغلطاي في «الإكمال» (١/ ١٣٩).
(٤) المصدر نفسه، ص: [٩٠].
(٥) «المعلم»، ص: [١١٨]. ونقله مغلطاي في «الإكمال»: (٢/ ٣٩٧) وتحرف فيه (النحات) إلى (النجار)!!
(٦) المصدر نفسه، ص: [١١٨].
(٧) نفسه، ص: [٤٤١].
(٨) نفسه، ص: [٥٣٨].

قول النسائي: «أخبرنا الثقة» ومن يريد به؟[١]

في فاتحة هـذا المقال لابدّ لي أن أعترف أني لم أتوصّـل إلى معرفة من يكون هذا الثقة الذي أبهمه النسائي، وأني لم أعقده أيضًا لبيان من يحتمل أن يكون، إذ لم أجد قرينةً تصلح للاسترشـاد بهـا في التعيين، وإنما عقدته لأردّ على مَـن قال: إن المراد به هو الإمام أحمد بن حنبل، ولأبيّن أن النسائي لم يرو عن الإمام أحمد. فأقول وبالله التوفيق:

قـال الإمـام أبو عبد الرحمن أحمد بن شـعيب النسـائي في «السـنن الكـبرى» رقم: [٤٥٩٦]، وفي المجتبى رقم: [٣٨٨٣]:

«أخبرنـا الثقـةُ قال: حدثنا حماد بن مسـعدة، عن هشـام بن أبي عبـد الله، عن يحيي ابن أبي كثير، عن أبي سـلمة، عن جابر بن عبد الله: أن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نهى عن المزابنة، والمخـاضرة. وقال: المخاضرة: بيع الثمر قبل أن يزهـو، والمخابرة: بيع الكَرْم بكذا وكذا صاع.

خالفه عمرو بن أبي سلمة فقال: عن أبيه، عن أبي هريرة».

فمَن هو هذا (الثقة) الذي أبهمه النسائي؟

قال قائل: الثقة في إطلاق النسـائي هذا هو الإمام أحمد بن حنبل. واسـتدل لذلك بأن النسائي قال عن الإمام أحمد: «الثقة المأمون»[٢].

ولم يذكر هذا القائل حجةً غيرَها. وفي حقيقة الحال ليسـت هذه حجة يُعتمد عليها

(١) هذه التعليقة كتبتها على إثر نقاش جرى في هذه المسألة في أحد مجالس قراءة صحيح الإمام البخاري، على شيخنا المفضال عبد الوكيل بن عبد الحق الهاشمي أحسن الله إليه سنة ١٤٢٥.

(٢) «تهذيـب التهذيـب»: (١/ ٦٥). قلـت: وقالـه أيضًـا في أبي إسـحاق الفـزاري كـما في «التهذيـب»: (١/ ١٣٢).

في تفسـير المراد بهذا الإطلاق، ولكن سنتسـاوق مع قائلها ونبـيّن أن أحمد ليس هو المراد بقول النسائي: «حدثنا الثقة»، بل سنثبت أن النسائيّ لم يرو عن الإمام أحمد أصلًا.

فنقـول أولًا: شـيخ هـذا «الثقـة» في هـذا السـند هو حمّاد بن مسـعدة، فسـننظر في ترجمتـه، وتلاميذه الذين روى لهم النسـائي، ثم ننظر روايـات الإمام أحمد عنه وهل منها هذا الحديث؟

فنقـول: هو حمّاد بن مَسْـعدة التميمـي ويقال التيمي ويقال مولى باهلة، أبو سـعيد البصري.

روى عن حُميد الطويل، وسليمان التيمي، وهشام الدستوائي، وشُعبة.

وعنه أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني، وأبو بكر بن أبي شيبة ... وغيرهم.

وثّقه غير واحد، وتوفي بالبصرة سنة [٢٠٢][١].

وبالنظر إلى ما أخرجه النسائي له مِن الحديث ومَن هم تلاميذه في تلك الأحـاديث (الذين هم شـيوخ النسائي)، نجد أن النسائي ذَكَره في «الكبرى» في خمسة عشر موضعًا، وفي الصغرى في ثمانية مواضع وهي:

١- أخبرنـا عبيـد الله بن سـعيد السرخسي أبـو قدامة، قال: حدثنا حمـاد ... (ك: ٦٣٢)، (ص: ١٠٤٠).

٢- أخبرني عبد الله بن الهيثم، قال: حدثنا حماد، عن هشام ... (ك: ٣٣١٠).

٣- أخبرنا محمد بن بشار، قال: حدثني حماد بن مسعدة، حدثنا قرة ... (ك: ٣٥١٥).

(١) ملخصة من «تهذيب التهذيب» (٣/ ١٧).

٤- أخبرنا محمد بن بشّار، قال: حدثنا سهل بن يوسف وحماد بن مسعدة ... (ك: ٤١٦٦)، و(ص: ٤٠٦٦).

٥- أخبرنا محمد بن بشّار، قال: حدثنا حماد بن مسعدة حدثنا عبيد الله بن موهب ... (ك: ٤٩١٥).

٦- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم بن راهوية، حدثنا حماد بن مسعدة، حدثنا عبيد الله بن موهب ... (ك: ٥٦١٠)، (ص: ٣٤٤٦).

٧- أخبرنا إسحاق بن إبراهيم قال: أنبأنا حماد بن مسعدة عن حُميد عن ثابت (ص: ٣٨٥٢).

٨- أخبرني هارون بن عبد الله، حدثنا حماد بن مسعدة عن ابن جريج ... (ك: ٦٢٣١)، و(ص: ٤٦٧٩).

٩- أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن، حدثنا خالد بن مَسْعدة، عن هارون بن إبراهيم ... (ك: ٧٨٧٣)، و(ص: ٥٤٨٩).

١٠- أخبرنا هلال بن بشر، حدثنا حماد بن مسعدة، عن ابن جريج ك: [٨٩٢٤].

١١- أخبرنا عبيد الله بن سعيد، حدثنا حماد بن مسعدة، عن أشعث ... (ك: ٩٤٢٩)، و(ص: ٥١٨٣).

١٢- أخبرنا محمد بشار، حدثنا حماد بن بن مسعدة البصري حدثنا قرة بن خالد ... (ك: ٩٦١٢).

١٣- أخبرنا عبد الله بن الهيثم، حدثنا حماد - وهو ابن مسعدة - عن حنظلة ... (ك: ٩٦٥٥).

١٤- أخبرنا عمرو بن علي، حدثنا حماد بن مسعدة، حدثنا مالك بن أنس ... (ك: ١٠٥٩٣).

١٥- أخبرنا محمد بن معمر، حدثنا حماد بن مسعدة، عن عمران بن مسلم ... (ك: ١١٣٠٠).

فهذه خمسة عشر موضعًا عند النسائي ليس في واحدٍ منها رواية لأحمد بن حنبل عنه.

ثم نظرنا في هذا الحديث فوجدنا الإمام أحمد قد أخرجه في «المسند» في عدة مواضع من حديث جابر بن عبد الله. ليس يرويه في واحد منها عن حمّاد بن مسعدة.

١- فرواه من حديث يونس عن حماد بن سلمة ... (رقم: ١٤٨٤١).
٢- ورواه من حديث عفان عن حماد بن زيد ... (رقم: ١٤٩٢١).
٣- ورواه من حديث عفان حدثنا سليم بن حيان ... (رقم: ١٥٢٠٤).
٤- ورواه من حديث إسماعيل بن عُليّة عن أيوب ... (رقم: ١٤٣٥٨).

فليس هو عند أحمد من رواية حماد بن مسعدة، مع أنّ حماد بن مسعدة من شيوخ أحمد بن حنبل، فقد روى عنه في «المسند» في ثلاثة وعشرين موضعًا[1]. ليس منها هذا الحديث.

بحث في أن أحمد ليس من شيوخ النسائي:

ومن الأدلة القوية أنه ليس المراد به الإمام أحمد = أنه قد ثبت أن الإمام أحمد بن حنبل ليس من شيوخ النسائي، والدليل عليه أمور:

١- لم ينص أحدٌ من أهل العلم أنه من شيوخه.
٢- لم يذكره النسائي في «تسمية شيوخه» ولا ذكره مَن تصدَّى لجمع شيوخ الأئمة كابن عساكر وغيره، مع أن عدد شيوخه بلغ [٤٥٨] شيخًا.

(١) كما في الفهارس المسند: (٥٠/٤٨)، وذكر د. عامر حسن صبري في «معجم شيوخ أحمد»، ص: [١٧١] سبعة عشر موضعًا فقط.

٣- لم يرو النسائي عن أحمد في شيء من كتبه.

٤- النسائي ولد عام (٢١٥) والإمام أحمد امتنع عن التحديث سنة (٢٢٨) وكان عمر النسائي حينئذٍ ثلاثة عشر عامًا.

٥- النسائي ولد بنسا ولم يرحل لطلب العلم إلا سنة (٢٣٠)، رحل أولًا إلى قتيبة بن سعيد في (بغلان) ومكث عنده سنةً وشهرين، أما العراق فإنه لم يدخلها إلا بعد ذلك، وروى عن جماعة من البغادة كأحمد بن منيع (ت: ٢٤٤) وعباس الدوري (ت: ٢٧١) وغيرهما.

فهو إذًا قد دخل بغداد إلا أنه لم يلق الإمام أحمد أو لم يسمع منه شيئًا مسندًا على الأقل.

وهو ممن فات الخطيب ذكرُه في «تاريخ بغداد» ولذلك استدركه ابن النجار في «ذيله»[1].

فالأصل أن النسائي لم يرو عن أحمد بن حنبل، فمن يريد أن يثبت أن المراد بـ «حدثنا الثقة» في قول النسائي هو أحمد بن حنبل فعليه أوَّلًا إثبات أن النسائي روى عن أحمد وهيهات!

ولو أثبت ذلك، فيبقى عليه إيراد الدليل الخاص على أن المراد بقول النسائي: «حدثني الثقة» هو أحمد بن حنبل بخصوصه دون سائر شيوخ النسائي؟!

وبخصوص هذه الرواية، فالنسائي يقول: حدثنا الثقة، فما هو السبيل إلى تعيين الإبهام هنا؟ فنقول: ليس لذلك إلا ثلاث طرق:

١- النص، سواء من النسائي وهو أعلاها، أو من أحد تلاميذه، أو من أحد الأئمة المعروفين بالتبحّر والاستقراء في علم الرجال.

(١) (١/ ٣٥).

٢- الاستقراء من صنيع النسائي.

٣- القرائن المرجّحة.

فنطبق هذه الطرق هنا، وهل يمكن على ضوئها أن يكون «الثقة» هو أحمد بن حنبل؟

فالأول: منتف هنا؛ إذ لا وجود لنصٍّ بهذا الخصوص.

والثاني: لا يمكن تطبيقه، إذ لم يستعمل النسائيُّ في سننه الكبرى والصغرى هذا الإطلاق إلا مرَّة واحدة.

والأمر الثالث: - وهو القرائن - يرجح أن لا يكون المقصود هو أحمد بن حنبل لأسباب:

١- أن أحمد لم تثبت رواية النسائي عنه أصلًا.

٢- أن أحمد أخرج هذا الحديث في أربعة مواضع من «المسند» ليس منها شيء عن (حماد بن مسعدة) مع أنه شيخه، وقد روى عنه في مسنده في أكثر من اثنين وعشرين موضعًا ليس هذا الحديث منها.

والله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أعلم.

❁ ❁ ❁

قواعد في المفاضلة بين الطبعات[١]

لا يخفي على المتابع للحركة العلمية والثقافية في العقود الأخيرة كثرة الظواهر التي تتعلق بنشر الكتب وطباعتها، ومن هذه الظواهر الملحوظة بجلاء = تعدد الطبعات للكتاب الواحد.

وهذه الظاهرة لا تُعَدُّ سلبية من حيث الجملة، إذ يختلف الحكم من نشرة إلى أخرى، فقد يكون سبب إعادة النشر وجيهًا أو لازمًا وقد لا يكون كذلك بل عبثًا وتعدِّيًا.

ولنجمِل بعض الأسباب والدواعي لإعادة نشر الكتب:

١- تقادم العهد بطبعة الكتاب القديمة.

٢- سوء الطبعة السابقة، مما يوجب إعادة تحقيقه ونشره.

٣- نقص الطبعة القديمة، والعثور على بقيتها أو قطعة مكملة لها.

٤- عدم خدمة الكتاب بما يليق به.

٥- وجود نسخ جيدة للكتاب بخط المؤلف أو نحو ذلك لم تستعمل في النشرات السابقة.

٦- تصغير حجم الكتاب، إما بتجريده من الحواشي، أو بضغط حروفه.

٧- سرقة الكتاب، وهضم حقوق الناشرين.

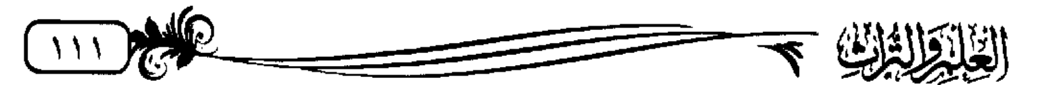
٨- تكاثر الطلب على الكتاب باعتباره منهجًا دراسيًّا، أو واسع الانتشار لدى عموم الناس، أو يكون من الكتب الأصلية المهمة.

٩- التنافس بين المحققين أو الناشرين.

١٠- عدم العلم بوجود طبعة للكتاب، أو بمن يعمل على تحقيق الكتاب.

---

(١) ورقة بحث مقدمة لمركز المصادر للمعلومات بجدة بتاريخ ٢٢ محرم ١٤٢٤. وشارك في الندوة: د. جمال عزون، ود. أبو زيد مكي، د. خالد السريحي، والشيخ يوسف خلاوي.



وغيرها من الدواعي والأسباب.

ولهذه الظاهرة فوائد وسوالب لا تخفى على المتأمل، وليس هذا مكان ذكرها.

ولأجل هذا كان لابدَّ لمبتغي اقتناء الكتاب ذي الطبعات المتعددة من بعض الضوابط والقواعد التي يسترشد بها لتقييم الطبعات والمفاضلة بينها بهدف اقتناء أفضلها، فنقول:

هناك قواعد كلية وضوابط إجمالية يُستأنس بها للترجيح بين الطبعات من حيث النظر الكلي إلى المصنفات، ثم يبقى لكل كتاب حكمه الخاص إذا تحدد الكلام عنه تفصيلًا، فمنها:

١- ترجّح النشرة الكاملة على غيرها، وإن كانت الناقصة أفضل منها. مع النظر في مقدار النقص.

٢- ترجح مبيّضة المؤلف على مسوّدته إذا نُشر الكتاب عنهما، كما هو الحال في «طبقات القراء» للذهبي، فمع أن نشرة المسوّدة (أو الإخراج الأول)[١] للكتاب أفضل إلا أن المبيّضة أو الإخراج الثاني أكمل وأتمّ، وإن كان دونه في الجودة. ومثله أيضًا الخطط للمقريزي إذا قارنّا مسوَّدته المطبوعة طبعة جيدة، وبين المبيضة في طبعتها القديمة[٢].

٣- تُرجّح النسخة التي نُشرت بالاعتماد على أفضل النسخ الخطية دون التي لم تعتمد ذلك.

---

(١) أعني الذي بتحقيق د. بشار عواد ومهدي صالح، عن مؤسسة الرسالة، والطبعة في الإخراج الثاني بتحقيق: د. أحمد خان عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية. ثم نشر الإخراج الثاني نشرةً أخرى في تركيا بتحقيق: د. طيّار آلتي گولاج.

(٢) ثم نُشِرت مبيّضة الكتاب نشرة علمية محققة بعناية د. أيمن فؤاد سيد في ستة مجلدات ضخمة، نشر مؤسسة الفرقان.

٤- تُرجّح النسخة التي نُشرت عن عدة نسخ على التي نشرت عن نسخة واحدة، ما لم تكن لهذه النسخ ميزة خاصة.

٥- تُرجّح الكتب المنشورة عن رسائل جامعية (في الجملة) على ما لم تكن كذلك.

٦- تُرجّح النسخة باعتبار محقِّقها، إذا كان من المعروفين بالثقة ودقة التحقيق، دون من لم يُعرف بذلك، أو عُرف بنقيضه.

٧- تُرجّح الطبعة التي اعتنى بها متخصص في الفن على ما لم يكن من اعتنى بها كذلك.

٨- تُرجّح الطبعة باعتبار الدار الناشرة (في الجملة)، فقد اشتهرت بعض الدور مثل «دار الكتب العلمية، وعباس ونزار الباز، ومؤسسة الكتب الثقافية وغيرها» بسوء الإخراج وقلة العناية بتصحيح الكتب وغيرها، كما اشتهرت غيرها بدقة الإخراج والأمانة العلمية مثل: «دار المعارف بمصر، ودار الكتب المصرية، وبولاق والخانجي وغيرها» فينظر في هذا ويعتبر. ومع الوقت يتكون عند المحب للكتب خبرة بدور النشر والمحققين وغيرهم.

٩- ترجَّح النسخة التي تحتوي على دراسة وافية عن الكتاب على غيرها.

١٠- ترجح النسخة التي تحتوي على فهارس متنوعة «علمية ونظرية» على غيرها.

١١- النسخ المسندة تقدم على محذوفة الأسانيد، «كغريب الحديث» لأبي عبيد، و«المطالب العالية» لابن حجر، و«نوادر الأصول للحكيم الترمذي»، وكتب ابن أبي الدنيا.



١٢- إذا تقاربت الطبعات في هذه المرجّحات الجُمْلية، فينظر في تفاصيل النص المحقق، ومدى عناية المحقق بالنص، من حيثيات كثيرة أهمها:

(أ) ضبط النص (أعني ما يحتاج إلى ذلك) ضبط قلم أو حروف.

(ب) بيان فروق النسخ.

(جـ) تخريج النصوص في الكتاب من أحاديث وآيات وأشعار ونقول عن المصادر المختلفة.

(د) العناية بتنسيق النص وعلامات الترقيم.

(هـ) جودة الطباعة ونوع الورق والتجليد.

١٣- ولا شك أن الحُكم الفصل في ترجيح إحدى الطبعات على غيرها هو المقابلة بين نصوص الطبعتين؛ إما لمواضع منتقاة، أو لكامل النص من عارفٍ بهذا الشأن.



قبول النقد، وصفات الناقد[١]

استوقفتني كلمة للأستاذ الأديب المعروف أحمد أمين في كتابه الذي سماه: «حياتي»[٢] وهو سيرته الذاتية، هذه الكلمة هي قوله: «فليس يُحزنني نقد كتبي ولا نقد آرائي، بل أرتاح له وأغتبط به، إذا اقتصر على حدود الرأي والفكر، ولم يتعده إلى حدود الخُلُق» اهـ.

ووقع في نفسي - أول ما وقع - أن في هذا الكلام من المدح للنفس ما فيه، وهو إلى التنظير والمثالية أقرب منه إلى التطبيق والواقعية. وإلا فمَن الذي يرتاح ويغتبط بنقد أفكاره وآرائه وبحوثه؟! غير رجل قد تجرَّد من حظّ النفس، وجعل همَّه تطلُّب الحقّ وتحرّي الصواب، فأين هذا الصنف من الناس؟ فما أقل عديدهم!

أقول: هكذا وقع في نفسي، ولكن سرعان ما تبدَّد هذا الهاجس، إذ صار التنظير عملًا، والمثالية واقعًا ملموسًا. وبيان ذلك:

أن الأستاذين أحمد أمين والسيد أحمد صقر عملا على إخراج كتاب «الهوامل والشوامل» لأبي حيان التوحيدي ومِسْكَويه، وطُبع عن لجنة التأليف والترجمة والنشر عام (١٣٧١) - التي كان أحمد أمين يترَأسُ مجلسها -. فلما طبع الكتاب طلب الأستاذ أحمد أمين من الأستاذ عبد السلام هارون أن يبدي رأيه في طبعة الكتاب - مع ما بينهما من فارق السن - فأثنى هارون على العمل في الكتاب وأبدى بعض الملحوظات.

---

(١) نشر في ملحق التراث بجريدة البلاد، عدد ١٦٠١٣، بتاريخ ٢٨ صفر ١٤٢١.

(٢) ص: (٢٨٨ - ٢٨٩).

وقد قيل: إنه ألفه محاكاةً لكتاب «الأيام» لطه حسين، لكنه لم يبلغ شأوه ولا قارب؛ فقيل في ذلك: «لولا (الأيام) لما كانت (حياتي) وشتّان»!

فألحّ عليه باستكمال تلك الملحوظات ونشرها، وكان ذلك. ثم لك أن تعلم بعدُ أين نُشِرت تلك النقدات؟ لقد نشرت في «مجلة الثقافة» العدد ٦٤٥ عام ١٣٧١، **وهي** المجلة التي كان أحمد أمين نفسُه رئيسًا لتحريرها[١]!

حقًّا إنها روح عالية، ومَحَبة للصواب على يدِ مَن كان. وهذا هو الخُلُق الرفيع، والتجرُّد للحق الذي تخلّق به علماؤنا رحمهم الله تعالى قديمًا وحديثًا، وهذه قبسات من كلماتهم وصنيعهم في هذا الباب أرجو أن تكون سُرُجًا يستضاءُ بها لتصلح ما فسد من حياتنا العلمية والأدبية.

١- فهذا الإمام الخطابي (ت: ٣٨٨) يقول في مقدمة كتابه «غريب الحديث»[٢]: «وكلُّ مَن عَثَر منه على حرف أو معنى يجب تغييره، فنحن نناشده الله في إصلاحه وأداء حق النصيحة فيه، فإن الإنسان ضعيف لا يسلم من الخطأ إلا أن يعصمه الله بتوفيقه» اهـ.

٢- ولما كتب الإمام عبد الغني الأزدي (ت: ٤٠٦) جزءًا في أوهام أبي عبد الله الحاكم (ت: ٤٠٥) في كتابه «المدخل إلى الصحيح»[٣] بعثَ إليه الحاكم يشكره ويدعو له. قال عبد الغني: فعلمت أنه رجل عاقل[٤].

٣- وهذا العلامة ابن قيّم الجوزية (ت: ٧٥١) لما فسّر لفظة في كتابه «بدائع الفوائد»[٥] قال عقب ذلك: «فهذا ما ظهر لي في هذه اللفظة، فمن وجد شيئًا فليلحقه

---

(١) انظر: «قطوف أدبية»، ص: (٢٨٣ - ٢٨٥) للأستاذ عبد السلام هارون رَحِمَهُ اللَّهُ. ثم ردّ عليه الأستاذ السيد صقر في مقال في المجلة نفسها. وكان حادّ النفَس كعادته. انظر: «مقالات السيد أحمد صقر» (١/ ٢٩٧-٣٠٨).

(٢) (١/ ٤٩).

(٣) كتاب الحاكم طبع بتحقيق: د. ربيع المدخلي، وطبعة أخرى بتحقيق: د. عبد الملك آل كليب. وكتاب عبد الغني طبع بتحقيق: مشهور حسن.

(٤) انظر: «سير النبلاء» (١٧/ ٢٧٠).

(٥) (٢/ ٦٨٨) بتحقيقي، نشر دار عالم الفوائد.

بالهامش يشكر الله وعبادُه له سعيَه، فإن المقصود الوصول إلى الصواب، فإذا ظهر وُضِعَ ما عداه تحت الأرجل» اهـ.

فهـذه دعوة إلى أهل العلم وطلابه للتحلي بهذه الصفات العالية والأخلاق النبيلة، ودعوة لهم إلى قبول الحق على يد مَن كان، وعلى أيّ لسان وصل، إذ الإعراض عن الحق من صفات المتكبِّر، قال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**الكبر بَطَر الحقِّ وغَمْط الناس**»[1].

وبقـي في كلام أحمـد أمين قولُه: «إذا اقتصر على حدود الرأي والفكر، ولم يتعدّه إلى حدود الخُلُق».

فهذه إشارة إلى ما يجب أن يتحلّى به الناقد من صفات، ويمكن إجمالها فيما يأتي:

١- الإخلاص في النقد وتحرِّي الحق.

٢- الابتعـاد عـن التجريح والتشـهير، والأمور الشـخصية، فكثيرًا ما يتحـول النقد إلى تصفية حسابات شخصية، فتعدم فائدته أو تقل.

٣- مراعاة أقدر العلماء والباحثين وكرامتهم العلمية، فليس من المقبول أن يتطاول الناقدُ على عالمٍ أخطأ في مسألة أو اثنتين، فمن الذي عُصم ومن الذي ما وُصم؟!

٤- الفهـم الحقيقـي لمعنى النقد، وأنه صـورة من صور التعاون والمشـاركة للوصول إلى الصواب. وليس هو وسيلة للتنقص من الآخرين ولا الانتقام منهم.

٥- لا معصـوم إلا مَـن عَصَمـه الله - وليس ذلك لغير الأنبيـاء - وعليه، فالخطأ يعرض للجميع، لا يرتاب في ذلك إلا غِرٌّ قليل العقل، ضعيف النفس.

٦- ومما ينبغي مراعاته: البعد عن الأساليب الملتوية، والعبارات «المقوَّسة» التي غالبًا ما تُبْعِد البحث عن جوهره، وتَحُول دون الإفادة من النقد.

---

(١) أخرجه مسلم ٢٧٥ من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

٧- النقد فنٌّ رفيع قوامه: تحري الصدق، والخلق السـمح، والخطاب الكريم. فمن أخلّ بهذه المقوّمات فقد فاته من هذا الفن بقدر إخلاله، بل ربما ذهبت ثمرته فلم يجن منه إلا الألم والندم.

هـذه أهـمّ الصفات التي يحسـن التحلّي بها. فـإن أبي الناقدُ إلا التخـلّي عن التحلي، فعزاؤنـا مـا قاله الإمام مالك: «مـا في زماننا شيء أقلّ من الإنصـاف»[1]! هذا في عصره (ولد ٩٣ - وتوفي ١٧٩) فكيف في عصرنا؟!

وقد قال بعضهم:

ولم تـزل قِلّـةُ الإنـصـافِ قاطعةً ... بين الرجالِ ولو كانوا ذوي رَحِم

وعليه، فما للمنقود إلا الصبر وقبول الحق - كما أسلفنا - وليكن على ذُكْرٍ من قول الشاعر:

أقبل نصيحةَ واعظٍ ولوَ أنّه فيها مُرائي

فـلـربمـا نـفـع الـطـبـيـبُ ... وكـان أحـوجَ لـلـدواء

والحمد لله حقَّ حمده.

❁ ❁ ❁

---

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٥٣١).

التعقّبات على
(النكت على نزهة النظر)[١]

الحمد لله، وبعد:

فقد قمت عام ستة عشر وأربعمائة وألف بإقراء كتاب «نزهة النظر» للحافظ بن حجر (ت: ٨٥٢) رَحِمَهُ اللَّهُ، لبعض الطلاب، وكان بين يدي طبعة دار ابن الجوزي، تحقيق وتنكيت الشيخ علي بن عبد الحميد الحلبي، على اعتبار أنها أحسن الطبعات في حينه[٢]. وكنت أعلق على نسختي بعض الملحوظات من غير تعمّد للتعقب أو الاستدراك.

فأحببت الآن أن أتحف به المهتمين بالكتاب، ليصححوا نُسَخَهم، وليستفيد منها المحقق في طبعة لاحقة إن شاء الله.

مع العلم أن الطبعة التي بين يدي الآن هي (الثالثة ١٤١٦)، فهل صحح شيئًا في الطبعات التالية لها؟ لا أدري، ثم رجعت بعد ذلك إلى الطبعة السادسة فلم يطرأ عليها أي تغيير.

كما أني علقت على بعض القضايا العلمية في نسختي، لكن هذه ليس وقتها الآن ... وقد رتبتها على شكل تنبيهات بحسب ورودها في الكتاب، فأقول:

التنبيه الأول: أول ما نذكره هنا: أن المحقق عزم على (تحقيق النزهة وتنقيحها وضبط نصها وتجويدها) كما يقول في المقدمة (ص: ٧)، وكان قبلها قد اشتكى من سوء طبعات الكتاب ...!

إلا أنه – مع الأسف – لم يأخذ بمقوّمات هذا التحقيق والتنقيح والضبط والتجويد

---

(١) نشر في ملتقى أهل الحديث على الشبكة الدولية www.ahlalhdeeth.com، سنة ١٤٢٢.

(٢) وللفائدة فأحسن طبعاته الآن هي التي حققها الدكتور نور الدين عِتر، ط: الثانية. وكذلك طبعة الدكتور عبدالله الرحيلي، ط: الثانية.

كما وعد وكما كنّا نأمل! وأول هذه المقوّمات – كما لا يخفى – الاعتماد على أوثق نسخ الكتاب الخطية، وإثبات نص الكتاب بالاعتماد عليها.

وهذا الكتاب – كما هو معروف – من الكتب المشهورة المدرسية المتداولة، التي لا تخلو مكتبة مشهورة للمخطوطات – في الغالب – من نسخةٍ بل من عدة نسخ منه.

وبدون إطالة؛ انظروا سريعًا في (الفهرس الشامل للتراث العربي المخطوط – قسم الحديث: ٣/ ١٦٧٩ – ١٦٩١) ستجدون أكثر من ثلاث مئة نسخة خطية للكتاب!! هذا عدا ما فاتهم ذكرُه.

من هذه النسخ الثلاث مئة خمس عشرة نسخة كُتبت في حياة المؤلف، وعدد منها مقروءة عليه، ومنها نسخة بخطه!! فيا لله العجب كيف يترك هذا كلَّه، ثم يعتمد على نسخة وحيدة «طشقندية» أعطاه إيّاها أخٌ «صاعد» لقيه بمحض الصدفة؟!

وبهذا نعلم أنّ المحقق لم يقم بأيّ جهدٍ يُذكر في هذا السبيل، الذي هو من أوائل مهمات المحقق الذي يريد أن يخرج نصًّا صحيحًا مضبوطًا أقرب ما يكون إلى ما تركه المؤلف.

وأقول غير جازم: إن المحقق لو لم يلتق بهذا الأخ (الصاعد – كما أطلق عليه) الذي جلب تلك النسخة مصادفة من أقصى الأرض لَما كلَّف نفسَه عناء البحث عن نسخ الكتاب جملةً «وأستغفر الله».

يا أخي! هل نحن بحاجة إلى هذه النسخة «الطشقندية» اليتيمة التي ساقها القدر إليك لتعتمد عليها بمفردها فقط، وكأنّك عَثَرت على كنز؟! شأن الكتب نادرة الوجود قليلة النسخ! فالشام فيه عشرات النسخ، والمدينة النبوية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام فيها عشرات النسخ أيضًا! والتصوير منهما على طرف الثُّمام.

وبعد هذا كله يقول في مقدمته (ص: ٢٧): لم يكن همه منصبًّا على مقابلة النسخ وإثبات الفروق على طريقة المستشرقين!

فأقول: وأيّ نسخٍ حتى تقابلها؟! وأيّ فروق حتى تثبتها؟ وليس ثمة بين يديك إلا تلك النسخة «الطشقندية» اليتيمة! ثم مَن قال: إن إثبات الفروق بين النسخ لا يكون إلا على طريقة المستشرقين؟

وأكتفي بهذا هنا.

التنبيه الثاني: في المقدمة (ص: ١٠) في تعداده لأهم شيوخ ابن حجر ذكر وفاة الجمال بن ظهيرة سنة ٧١٧، وصوابه: ٨١٧، كما لا يخفى.

التنبيه الثالث: ذكر أبا الحسن الهيثمي (ت: ٨٠٧) في أهم شيوخ ابن حجر، وهذا ليس بصحيح، فالهيثمي لا يعدو أن يكون من جملة الشيوخ الذين سمع منهم ابن حجر بعض مروياتهم. وهذا بيّن من مجموع ترجمات ابن حجر للهيثمي؛ إذ ترجم له في أربعة من كتبه – فيما أذكر الآن–.

التنبيه الرابع: ذكر (ص: ١٣) أن الحافظ مكث في القضاء أحد عشر عامًا، والصحيح أنه مكث واحدًا وعشرين عامًا.

التنبيه الخامس: ذكر (ص: ١٩) أن لابن الوزير اليماني مختصرًا للنخبة، وعلق في الهامش: أن في النفس من نسبته إليه شيء.

أقول: بل هو ثابت النسبة إليه، يوجد منه في اليمن عدة نسخ، ونقل منه الصنعاني أكثر من مرة في «توضيح الأفكار»، وطبع أخيرًا في دار ابن حزم[1].

---

(١) بتحقيق عبد الحميد آل أعوج سبر. سنة (١٤٢٦). عن دار ابن حزم.

التنبيه السادس: عقد المحقق مبحثًا (ص: ٣٣ – ٤٠) في نقد إحدى نشرات الكتاب، وعند التأمل نرى أن تلك النقدات لا علاقة لها بمضون الكتاب – النزهة –، فغير هذا المكان بها أولى.

التنبيه السابع: ذكر المحقق (ص: ٤١) أنه قابل الأصل المخطوط مقابلة دقيقة.

وهذا ليس بصحيح؛ يظهر ذلك بمقابلة النماذج التي أرفقها في المقدمة (ص: ٢٩، ٣٠)، ولا بأس من ذكر أمثلة:

١ – فاتحة النسخة أغفلها تمامًا، ونصّها: «بسم الله الرحمن الرحيم، ربّ يسر وتمم بالخير، الحمد لله ربّ العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا».

٢ – (ص: ٤٥): لم يزل عليمًا. في النسخة: عالمًا، وكذا في نسخ موثّقة.

٣ – (ص: ٤٥): قيومًا سميعًا. في النسخة: قيومًا مريدًا سميعًا.

٤ – (ص: ٤٥): وعلى آل محمد. في النسخة: وعلى آله.

٥ – (ص: ٤٧): في حاشية النسخة تعليق مفيد على قول المصنف: وتلاه أبو نعيم. لكن المحقق أغفله!

٦ – (ص: ٤٧): الأصبهاني. وفي النسخة: الأصفهاني – بالفاء – وهو وجه صحيح فيها.

هذا في صفحة واحدة من المخطوط، وقس عليه الباقي!! فأين المقابلة الدقيقة إذن؟!

لكنه بالمقابل اشتغل بأمر آخر وهو تسويد الحواشي ببعض الأخطاء الواقعة في إحدى طبعات الكتاب. وتلك التنبيهات لا قيمة لها من الناحية العلمية. فلو أنه وفّر الوقت والجهد للعناية بالمخطوط لكان أولى.

التنبيـه الثامـن: التعليقات «أو النكت» التي أثبتها في الحـواشي منها المفيد ومنها ما لا فائدة منه، فضلًا عن الأوهام الواقعة فيها، ونجمل الملحوظات عليها في الآتي:

١- وقوعه في بعض الأوهام، كما سيأتي.

٢- أغفل التعليق على مواطن كان من المناسب التعليق عليها.

٣- أغفـل الإفـادة من كتـاب «اليواقيت والـدرر» للمناوي وهو بـين يديه، ففاته الكثير من النكات التي كانت تستحق الذِّكر.

٤- أثبت جميع تعليقات الشيخ العلامة ناصر الدين الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ التي علّقها على نسخته الخاصة، مع أن بعضها قليل الفائدة. وليس في هذا غضّ مِن عِلْم الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنـه لم يقصـد التأليف ولا نشرها للناس، بل هي تعليقـات كتبها حين قراءة الكتاب من باب التذكّر أو نحو ذلك.

٥- أكثرَ المحقِّق من الإحالـة على كتبه وتحقيقاته التي طبعت والتي لم تطبع. وهذه ملاحظة تنسحب على جميع كتبه. وفي هذا ما فيه مما لا نطيل بالكلام عليه!!

٦- عنايته بأوهام إحدى طبعات الكتاب، بما لا فائدة فيه كما تقدم.

التنبيه التاسع: (ص: ٤٩) ضبط «الميانجي» بفتحة على النون، وصوابه: بكسرها. وانظر لتحقيقها (المنهج المقترح: ٢٠٨ - ٢٠٩) لحاتم العوني.

ثم هو لم يذكر الوجه الآخر في ضبطها وهو «الميانشي» بالشـين، بل اشـتغل بتخطئة الدكتور العتر!

وفي هامش الصفحة حاول أن يرفع من شأن كتاب «الميانجي» (ما لا يسعُ المحدِّثَ جهلُه) - الذي حققه هو - وغض من شأنه بعضُهم - وهو معروف -.

أقول: هذا الجزء فائدته ضئيلة جدًّا، ولولا أن الحافظ ابن حجر ذكره لما التفت إليه أحد. ورحم الله الحافظ بن حجر فقد كان غير هذا الكتاب أولى بالذِّكْر منه والعناية!

وهذا الجزء لو كان اسمه: (ما يسع المحدثَ جهلُه) لم نبعد عن الحقيقة.

التنبيه العاشر: (ص: ٥٠) في الهامش قال: وفي التعليق على «منادمة الأطلال».

أقـول: «منادمـة الأطلال» لابن بدران الدومي الحنبلي، ولم يسـمِّ المعلِّق عليه، وهو الشيخ زهير الشاويش، فما ضرَّه لو سمَّاه؟! حتى ولو اختلفت معه في قضايا!

التنبيه الحادي عشر: نقل عن حواشي الألباني أن أفضل طبعة لكتاب ابن الصلاح هي طبعة الطباخ ١٣٥٠، ولم يعلق بشيء!

أقول: وهذا مسلّم في وقت الشيخ. أما بعده فكان ينبغي التعليق أنه قد طبع بعدها عـدة طبعات أفضـل منها، بتحقيق د. نور الدين العتر، ود. عائشـة بنت الشـاطئ. لكن الأسـتاذ الحلبـي ترك ذلك مع معرفته بـه مراغمةً للعتر، لكن الحـقّ أحق، ولا يجر منكم شنآن قوم ألا تعدلوا !

التنبيـه الثانـي عشـر: (ص: ٥٢)، (سـطر: ١١): «القليلـة المسـالك»، صوابه: السالك. كما في النسخ، و هو المناسب من جهة المعنى.

التنبيـه الثالث عشـر: (ص: ٥٣)، (سـطر: ٤): (.. وصوله إلينا) ثم بدأ بسـطر جديـد: (إمـا أن يكون له طرق ...) والصواب أن الكلام متصـل لا يُفصل بينه، وفصله يغيِّر معناه.

التنبيه الرابع عشر: (ص: ٦٤)، (سطر: ٢) في المتن: (خلافا لمن زعم)، صوابه: .. زعمه.

التنبيه الخامس عشر: (ص: ٦٥) في الهامش أحال على المعتمد (١/ ٦٢٢). وصوابه أن الإحالة إلى المجلد الثاني منه.

التنبيه السادس عشر: (ص: ٦٥) في الهامش، نقل الحافظ عن «معرفة علوم الحديث» للحاكم، فأحال المحقق على (ص:٦٠) وقال: إن الحافظ ينقل بالمعنى أو من حافظته.

أقول: الحافظ نقل الكلام بنصه من (ص: ٦٢)، فلا معنى للتساؤل.

التنبيه السابع عشر: (ص: ٧٠) في الحاشية، نقل تعقبًا للسخاوي على شيخه ابن حجر من «اليواقيت والدرر».

أقول: هو موجود في «فتح المغيث» (٤/ ٧).

التنبيه الثامن عشر: (ص: ٧١)، (سطر: ٦): (لم يترجح صدق). صوابه: (لم يرجح) كما في المخطوطات، والجيم فيها مثلثة.

التنبيه التاسع عشر: (ص: ٧٦) وقع في هذه الصفحة خلط في الحواشي، فترجم لعبد القاهر البغدادي مكان ابن طاهر المقدسي المعروف بابن القيسراني (ت: ٥٠٧). ومواضع أخرى من الخلط تصحّح.

وفي الصفحة نفسها، (سطر: ٥)، سوّد كلمة (المشهور) ووضعها بين قوسين، على أنها من متن النخبة، وهو ليس منه، فليصحح.

التنبيه العشرون: (ص: ٨٢)، (سطر: ٩): (أول تقسيم مقبول)، وصوابه: (... المقبول). فانظر كيف تغير المعنى!!

التنبيه الواحد والعشرون: (ص: ٨٨) في الحاشية عند نقله لكلام الألباني: (فإن قال يحتمل أنه لقيه ..).

أقول: لعل صواب النقل: (... أنه لم يلقه). حتى يستقيم المعنى.

التنبيه الثاني والعشرون: (ص: ٩٦)، (سطر: ١١): (ويكون إذا أشرك..).

أقول: هذا نص منقول من «الرسالة» للشافعي، وصوابه: «.. إذا شَرِك» على وزن «عَلِم»، وهي هكذا في المخطوطات، والرسالة، وشروح النزهة.

التنبيه الثالث والعشرون: (ص: ٩٩)، (سطر: ١) في المتن: «إن وافقه فهو ..».

أقول: سقطت عليه كلمة، فصواب العبارة: «إن وافقه غيرُه فهو ..».

التنبيه الرابع والعشرون: (ص: ١٠٤)، في حاشية (٤)، علق على «اختلاف الحديث» للشافعي: أنه طبع غير مرة.

أقول: ذكر السيوطي في «التدريب» (٢/ ٦٥٢) أن الشافعي لم يقصد إفراده بالتأليف، بل ذَكَر جملةً منه في كتاب «الأم».

التنبيه الخامس والعشرون: (ص: ١٠٩)، (سطر: ١١): (فما أتى بالجزم ..).

أقول: سقطت منه كلمة «فيه»، فتكون العبارة: (فما أتى فيه بالجزم).

التنبيه السادس والعشرون: (ص: ١١١)، (سطر: ٥): (يباين الطرق الأولى) صوابه: الطريق.

التنبيه السابع والعشرون: (ص: ١١١)، (سطر: ٧)، قال الحافظ: (ونقل أبو بكر الرازي – من الحنفية –)، فعلق المحقق على «الرازي» بقوله: (في المحصول ١/ ٦٦٧٢).

أقول: هذا وهم، فالحافظ لا يقصد الرازي صاحب «المحصول» فهو شافعي، بل يقصد الرازي الحنفي – كما صرح به –، وهو أبو بكر أحمد بن علي الجصاص المتوفى

سنة ٣٧٠ صاحب كتاب «أحكام القرآن»، و«الفصول في الأصول» وكلاهما مطبوعان مشهوران. وكلامه هذا في كتاب (الفصول: ٢/ ٣١ - تحقيق محمد تامر).

التنبيه الثامن والعشرون: (ص: ١١٣)، (سطر: ١، ٩): «وقوع اللُّقَى»، ضبط اللقي بفتح القاف وألف مقصورة. يراجع (تاج العروس).

أقول: هذا خطأ، وصوابه أحد ضبطين:

١- بضم اللام وكسر القاف وياء مشددة «اللُّقِيّ».

٢- بكسر اللام ثم مد «اللِّقاء».

انظر: («البهجة»: ق ٤١ أ) للسندي، و«شرح القاري» (ص: ٤١٨).

التنبيه التاسع والعشرون: (ص: ١١٤)، (سطر: ٣): (وكذلك ..). صوابه: (وكذا ..)، كما في متن النخبة، والمخطوطات.

التنبيه الثلاثون: (ص: ١١٩) ذكر الحافظُ مأمونَ بن أحمد - أحدَ الكذابين - ونسب إليه اختلاقه لقصة سماع الحسن من أبي هريرة!! فعلق المحقق ببعض الإحالات على ترجمة مأمون هذا. فلم يصنع شيئًا!!

أقول: هذه القصة إنما ذُكِرت في ترجمة الكذاب الآخر: أحمد بن عبد الله الجويباري، كما في «النكت» (٢/ ٨٤٢) للمصنف، و«الميزان» (١/ ١٠٨)، وغيرهما.

التنبيه الواحد والثلاثون: (ص: ١٢٦)، (سطر: ٨): «يمنه». صوابها: «يمينه».

التنبيه الثاني والثلاثون: (ص: ١٣١) في الحاشية ذكر عنوان كتاب أبي موسى المديني «المغيث في غريب القرآن والحديث». وصواب اسمه: «المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث».

التنبيه الثالث والثلاثون: (ص: ١٣٣)، (سطر: ٦): «أبا النضر».

أقول: ضبطه السندي (ق ٥٤ أ)، والقاري [٥٠٨] بالصاد المهملة.

التنبيه الرابع والثلاثون: (ص: ١٣٨)، (سطر: ٣): (إلا إن روى)، وصوابه: (إلا أن يروي).

التنبيه الخامس والثلاثون: (ص: ١٥٢) (سطر: ١): «إلى التابعين». صوابه: «التابعي».

هذا ما تيسر لي تعليقه على النسخة، من غير قصد لتتبع الأخطاء وتقصيها. وللمدقق والمتقصِّي فضل نظرٍ ومزيد استدراك.

والحمد لله ربّ العالمين.



طبعة سقيمة لكتاب:
(تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل)
لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي (ت: ٨٢٦)[١]

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله.

وبعد، فمن وجوه الاحتساب التي ينبغي أن يُعنى بها أهلُ العلم وطلبتُه والمعتنون بالتراث ونشره = الاحتساب على العابثين بكتب العلم - أيًّا كان العبث -، سواء بنشره مشوهًا محرفًا، أو اختصاره اختصارًا مخلًّا مخرجًا له عن المقصود، أو تقطيع الكتاب الواحد إلى عدة كتب، أو إطالة الكتب وتضخيمها دون داع فتتحول الرسالة الصغيرة إلى مجلد ضخم[٢] !! إلى غير ذلك من ضروب العبث.

ولا شكّ أن أعظمها خطرًا وأبشعها أثرًا = نشرُه مشوّهًا محرّفًا، وذلك لما ينتج عن التحريف من تغيير للمعنى أو إخفاء له، بحيث لا يفهم المراد، أو نسبة أقوال إلى غير أهلها ... وغير ذلك.

فهذه جنايات متعددة، جناية على صاحب الكتاب، وجناية على العلم!! بل قد يصل الجُرْم إلى نتائج خطيرة «خاصة في مثل كتابنا الذي نتكلم عنه اليوم» فيصحَّح حديثٌ ضعيف، أو يضعَّف حديث صحيح، مِن جرّاء سقوط كلمة أو تحريف لفظ، كما لا يخفي على الفَطِن اللبيب! لا جزي الله العابثين عن الإسلام والتراث خيرًا!

وبعد، فأعرِضُ اليوم لصورة من صور العبث بكتب العلماء، فقبل أشهر قليلة[٣]

---

(١) نشر في ملحق التراث بجريدة المدينة رقم: [١٣١٤٨]، بتاريخ ٣ محرم ١٤٢٠.

(٢) وبدت أخيرًا ظاهرة جديدة (لعلها من العبث في بعض صورها) وهي: ضغط الكتب الضخمة ذات المجلدات لتعود في مجلد واحد!! ولعل بعض المتابعين يكتب عن هذه الظاهرة.

(٣) وذلك في سنة (١٤١٧).

صدر عن مكتبة الرشد بالرياض كتاب: «تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل» للحافظ أبي زرعة العراقي (ت: ٨٢٦) في مجلد متوسط عدد صفحاته ٣٨٤ صفحة كتب على غلافه (ضبط نصَّه وعلَّق عليه عبد الله نوارة، مراجعة: مركز السنة للبحث العلمي!!).

أقول: لا يخفى على المختصين في علوم الحديث ما لهذا الكتاب من أهمية في الفنّ فهو أوسع كتاب في ذِكْر من عُرِف من الرواة بالإرسال.

وهذا الكتاب لا تُعرف له إلا نسخة فريدة في كوبريللي بتركيا، وكفى بها، فهي في غاية الجودة والنفاسة والوضوح. فناسخها هو: الحافظ البوصيري (ت: ٨٤٠) تلميذ المؤلف، كتبها سنة ٨٠٤ في حياة مصنفها ومن نسخته.

وخط البوصيري في غايةٍ من الوضوح والإتقان والتحرير، ومما تمتاز به هذه النسخة أنها مطرزة بحواش وتعليقات كثيرة في أغلب صفحات الكتاب، وهي - أعني الحواشي - من الكثرة والدقة بحيث يصعب تمييز ما هو «لَحَق» فيدخل في متن الكتاب أو يكون حاشية، وهذه أنواع، فمنها الاستدراكات على المؤلف، ومنها فوائد، وغير ذلك = أقول: يصعب تمييز كلِّ ذلك على غير الخبير بالمخطوطات المختصّ بالفن.

وهذا عين ما وقع في هذه النشرة، فقد خبط «المحقق!» في قراءة النص - على وضوحه - وقراءة الحواشي خبْطَ عَشْواء، فغيّر وبدّل، وقدّم وأخّر، وحرَّف وصحَّف وحذف وأضاف - وقل ما شئت -!! حتى خُيِّل إليَّ - أحيانًا - أنه قد تعمَّد بعضَ ذلك وإليك مثالًا عجلًا التقطته عشوائيًّا من منتصف الكتاب (ص: ١٦٢)، ومن النسخة (ق/ ١٦٨ أ) وهذا الموضع أحد حواشي النسخة، قال في (ص: ١٦٢) حاشية [١]:

«عابس بن ربيعة النَّخَعِي الكوفي، روى عن عمر وصلى خلفه (صوابه: روى عن عمر وعلي وحذيفة وعائشة). وقال (صوابه: قال) أبو داود: جاهلي سمع من عمر

وقـال النسـائي: ثقة (سـقط عنده بعدهـا: وقال ابن سـعد: هو مـن مَذْحِـج وكان ثقة) وذكـر ابـن منده وابن حبان في «الثقات» (قوله: ابن منده لا وجود له في الأصل!). وقال أبـو نعيـم في «الصحابة»: عابس بن ربيعة الغطيفي والد (كـذا! وصوابه: روى عن ابنه) عبد الرحمن كذا قال. وقال ابن الأثير في «معرفة الصحابة»: عابس بن ربيعة (سـقط: بن عامـر) الغُطيفـي والد عبد الرحمن بـن عابس، له صحبه، وكذا قال ابـن يونس وزاد ابن منـده في كنيتـه، ولم أره عنـد أبي داود ... (كذا! وفي الأصل: وكذا قـال ابن يونس وزاد: شهد فتح مصر، ذكروه في كتبهم، ولم أجد لهم عنه رواية، وفرّق ابنُ ماكولا بين الغطيفي وبين النخعي، وهو الصواب، وقد ذكر الغطيفي في الصحابة ابنُ منده وغيره».

فهذا النص بتمامه حرّف منه ما حرّف، وحذف منه ما حذف!!

هـذا مثـال واحد يدلُّ على ما وراءه، وسـأكتفي هنـا بذكر ما وقع لـه من الأخطاء والتحريفات في سبع صفحات من الكتاب فقط، إذ استيفاء جميع الكتاب يحتاج إلى مجلد مثله! والله المستعان.

١ – المقدمة في غاية الضعف والركاكة!!

٢ – لم يبيِّن ما المخطوط الذي اعتمد عليه في إخراج الكتاب، ولم يضع نموذجًا منه كما هو المعتاد في الكتب المحققة. ولعل له في هذا غرضًا!!

٣ – الأخطاء الكثيرة المنتشرة في قراءة النص (مع جماله وإتقانه ووضوحه) وهذه أمثلة:

(ص: ١١، سطر: ٣): «العلامة أبي الفضل» في الأصل: أبو. ولم يشر إليه.

(ص: ١١، سطر: ٣): «ابن العراقي»: (ابن) ليست في الأصل.

(ص: ١١، سطر: ٤): «أما بعد الحمد لله» في الأصل: أما بعد حَمْد الله.

(ص: ١١، سـطر: ٤ – ٥): «ونـضّر وجوهَهم على فئة أهـل الفتنة»! صوابه كما في الأصل: «ونضّر وجوههم على شُبَه ...».

(ص: ١١، سطر: ٥): «هذا استفتح»، الصواب: حمدًا استفتح به.

(ص: ١١، سطر: ٧): «على استحبابها» الصواب: على استحسانها.

(ص: ١١، سـطر: ١١): جمع «بدعًا» كذا وضعها وقال في الهامش: إنه في الأصل «بدخيا!» والصواب أنها في الأصل: «بديعًا» في غاية الوضوح.

(ص: ١١، سطر: ١٤): على «ابن» أبي حاتم – «ابن» أقحمها وليست في الأصل

(ص: ١١، سطر: ١٤): في أثناء ترجمته بقولي. الصواب: «في أثناء ترجمةٍ ...».

هذه الأخطاء في مقدمة المؤلف البالغة ستة عشر سطرًا!!

(ص: ١٣، سطر: ٨): «وله رواية»، الصواب: ورواية.

(ص: ١٣، هامـش: ٧) أثبـت مـا في هامش النسـخة وفي آخرها كلمات لم يستطع قراءتها فوضع نقاطًا!!؛ أقول: بقية النص: «قاله المؤلف في ذيل الكاشف».

(ص: ١٤، سطر: ٤): بعد قوله «يحي بن معين» كلمة: «انتهى» أسقطها المحقق!

(ص: ١٤، سـطر: ٥): الملقـب بـركان! كذا وصوابـه: (بَرَدَان) كـما هو واضح في النسخة وكما هو في «نزهة الألباب»: (١/ ١١٦) لابن حجر.

(ص: ١٥، سـطر: ٣): بـن عبـدٍ القـارئ، كـذا أثبتها وصوابهـا: القـاريُّ – بالياء المشددة – نسبة إلى بني قارة كما في «الأنساب» وغيره.

(ص: ١٥، سـطر: ٧): «هـذا والله أعلم لم»! كـذا ولا أدري من أين جاء بهذا، وفي النسخة: «هذا غلط فلم».

(ص: ١٥، سـطر: ٧): «عـن يزيد إنـما روى هو عنه»! والصواب كما في النسـخة «عن يزيد وإنما روى يزيد عنه».

(ص: ١٥، سطر: ٨): «قيل بينهما»! والصواب: قيل عنهما.

(ص: ١٥، سطر: ٨): «وقد قال»! والصواب: وقد ذكره.

(ص: ١٥، سطر: ٩): «على الصحيح»! والصواب: على الصواب.

(ص: ١٥، سطر: ١٠): «وقد ذكرته في حرف الياء في يزيد بن عبد الله» كذا ولا أدري من أين جاء بهذا النص!! والصواب: «وقد ذكرته في موضعه من حرف الياء. انتهى».

(ص: ١٥)، قبل قوله (ز إبراهيم بن عبد الله) أسقط حاشية حقها أن تدخل في النص، ولم يكتف بإسقاطها بل حرفها تحريفًا شنيعًا وأثبتها في غير مكانها (ص: ١٨) حاشية (٢).

وسأثبت ما في الأصل أولًا ثم أتبِعه بما أَثْبَتَه وقارن:

(ز إبراهيم بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، ولد في حياة النبي ﷺ فسمَّاه وحنكه، وذكره ابن حبان في «الصحابة» وقال: لم يسمع من النبي ﷺ، وإنما ذكرناه لأن له لُقيا، وهو من التابعين. انتهى).

اما ما اثبَتَه:

(إبراهيم بن معاوية الأسدي، ولد في حياة النبي ﷺ وسماه وحنكه، وذكره ابن حبان في الصحابة، وقال: لم يسمع من النبي ﷺ. قال: وذكرناه لأنه لقاء هو من التابعين!!).

اقول: وهذا الاسم الذي أَثْبَتَه (إبراهيم بن معاوية الأسدي) لا وجود له في كتب الرجال! فلله الأمر.

(ص: ١٦، سطر: ٥): سقط عنده بعد قوله: «قلت» ما يأتي: (قال الواقدي ويعقوب بن شيبة: لا نعلم أحدًا من ولد عبد الرحمن بن عوف روى عن عمر سماعًا غيره، لكن).

(ص: ١٦، سطر: ١٢): «يخطب فخفق الخفقات وهو محتبي» صوابه: يخطب فيخفق الخفقات وهو محتبٍ.

(ص: ١٦، سطر: ١٣): ليس في كلام، الصواب: ليس تتمة كلام.

(ص: ١٦)، في الهامش أثبت ما يأتي:

إبراهيم بن عبد الرحمن العذري: يروي المراسيل، له حديث: يرث هذا العلم من كلِّ خلفٍ عدوله. ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين في «الميزان» (١/ ١٦٦)، ولم يذكره ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل»!!

كذا أثبته وهو تحريف شنيع! والمثبت في المخطوط كما يلي:

(إبراهيم بن عبد الرحمن العُذْري، تابعي مُقلّ، أرسل حديث: «يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله»، ذكره الذهبي في «الميزان»، وأورده العقيلي في «الضعفاء»، وابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» وابن عدي في مقدمة «الكامل»، وذكره ابن الصلاح في «علومه»، وشيخنا رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «نكت ابن الصلاح»، وفي «شرح الألفية» له، وغير ذلك).

(ص: ١٦، سطر: ٥): عند قوله: «قال البيهقي»، علق البوصيري بقوله: «ذكره في باب غرم السارق»، لكن المحقق لم يستطع قراءته فأسقطه!.

(ص: ١٧، سطر: ٢): «روايته بالإرسال»، والصواب: «روايته عنه بالإرسال».

(ص: ١٧، سطر: ٤): «عتبة بن نمر»، والصواب: «عتبة بن غزوان».

(ص: ١٧، سطر: ٥): «إبراهيم بن عبيد عن ابن عمر»، والصواب كما هو ملحق في هامش النسخة: (إبراهيم بن عبيد، ولعله: ابن عبيد بن رفاعة بن رافع، عن ابن عمر). فلم يعرف مكان اللحق فأثبته في الهامش.

(ص: ١٧، سطر: ١٣): عند قوله: «ليس بمدلس» هنا تعليق بخط الحافظ بن حجر (يعرف من طريق الفزاري عن أبي طوالة نفسه كما أخرجه البخاري سواء). تركه المحقق!

(ص: ١٧) قبل السطر الأخير أغفل حاشيتين! لم يستطع قراءتها فحذفهما.

(ص: ١٨، سطر: ٢): «وما أورد ما»، والصواب: وما أدري ما.

(ص: ١٨، سطر: ٤): «فمن أي يعرف»، والصواب: فمن أين يعرف.

(ص: ١٨، سطر: ٦): «قلت: الذي حكي»! والصواب: وكأنه أخذ ذلك من.

(ص: ١٨، سطر: ٦): «واستبعد أن يكون سمع منه»! والصواب: فأستبعد أن يكون بلغ هذا.

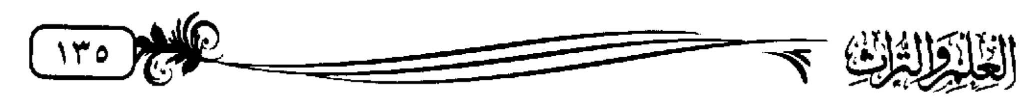
(ص: ١٨، سطر: ٧): «يروي عن»، والصواب: روى عن.

(ص: ١٨، هامش: ٢) خطأ من أوله إلى آخره، وقد تقدم التنبيه عليه.

وأقول أخيرًا: إنه لا يجوز الاعتماد على هذه النشرة، ولا يجوز بيعها، ويجب إتلافها، وأبشّر طلبة العلم بأن الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب قد أنهى تحقيق الكتاب تحقيقًا علميًّا، وقد رأيته عنده واطلعت عليه، وسيطبع قريبًا في مكتبة الخانجي، وقد اطلعتُ على عمله، فخرج الكتاب في نحو (٧٠٠ صفحة)[1]. والحمد لله ربّ العالمين.

---

(١) **قلت**: وبعد كتابة المقال ونشره اطلعَتْ عليه الدار الناشرة «مكتبة الرشد» فقامت مشكورة بسحب النسخ المطبوعة من مكتباتها ووعدوا بالتخلص منها، ثم قاموا بالتعاون مع دار الخانجي فطبعوا مجموعة من النسخ من تحقيق: د. رفعت فوزي عليها شعارهم = استدراكًا لما فَرَط، وذلك صنيعٌ يُحمد وتجاوبٌ يُشكر.



نقد طبعة رسالة
«الأموال السلطانية»
لابن تيمية المنشورة في مجلة الحكمة[1]

في العدد التاسع عشر من مجلة الحكمة، جمادى الثانية (١٤٢٠) (ص: ٥١٥ - ٥٣٩) نشر الأستاذ إياد القيسي رسالة «قاعدة في الأموال السلطانية» لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت: ٧٢٨) رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقد وقع الباحث في تحقيقه في ضروب من الأوهام والأخطاء في قراءة النسخة وتقويم النصّ، أُجملها فيما يلي:

١ - زعم (ص: ٥١٥) أن هذه الرسالة لم تُنشر من قبل، فنقول: بل نُشرت سنة ١٤٠٦ بتحقيق د/ ضيف الله الزهراني، نشر مكتبة الطالب الجامعي بمكة المكرمة، ثم كتب الأستاذ عبد العزيز المرداس نقدًا لهذا التحقيق وطَبَعه في جزء مفرد، عام ١٤٠٨ عن دار ابن القيم، بيّن فيه سُقم هذه الطبعة. ثم أعاد نشرها المحقق الأول مرة أخرى عام ١٤٠٩ عن نفس المكتبة، ويبدو أنه اطلع على النقد المذكور آنفًا، معتمدًا على نسختين خطيتين للكتاب في نشرته الأخيرة، بعد أن كان معتمدًا في الأولى على نسخة واحدة.

أقول: وفي تحقيقه الأخير ملاحظات كثيرة[2].

٢ - قوله: (ص: ٥١٧ - ٥١٩) أن ناسخ المخطوطة صرّح بأنه نقلها من خط شيخ الإسلام. وهذا وهم واضح؛ إذ الناسخ يقول: «نقلتها من النسخة التي نَقَلت من

---

(١) كتبته في ٢٣ من ذي الحجة ١٤٢٠. وقد أرسلته إلى المجلة في حينه بالبريد، لكنه لم ينشر هناك ولم يُشر إليه، فلعله لم يصل، أو لم تر المجلةُ نشره، فكان من الأمانة وإخلاء المسؤولية العلمية الإشارة إليه. والله المستعان.

(٢) ثم نشره الأستاذ عبد الرحمن الأمير في جزء مفرد، عن «دار أضواء السلف» عام (١٤٢٥)، ثم نشره الأستاذ الصديق محمد عزير شمس ضمن «جامع المسائل - الخامسة»: (٥/ ٣٨٣ - ٣٩٩).

خط شـيخ الإسـلام». فهو إنما ينقل من فرعٍ نُسِـخ من أصل الشـيخ الذي بخطّه. وهذا واضح.

٣- ذكر أنه لم يقف على نسخة ثانية. أقول: للكتاب نسخة أخرى بمكتبة الأوقاف بالعراق [١٣٧٥٤].

٤- مع ملاحظات أخرى في مقدمة تحقيقه.

أمـا إثباتـه للنص؛ ففيه من الأخطاء والسـقط والتحريف الكثـير على صغر حجم الرسالة، وسأذكرها مع التصحيح بالاعتماد فقط على النموذج المرفق من المخطوط.

١- (ص: ٥٢٢) أسقط البسملة، وهي واضحة في النسخة.

٢- قولـه: «فصـل» ليس هنا مكانها، بل هو بعد قول الناسـخ: «نقلتها ...» كما هو واضح في النسخة أيضًا.

٣- في السطر الثالث: «أن يعمل» وفي المخطوط: «يعلم» وهو الصواب.

٤- السطر السادس: «ويدع أبطل» وصوابه: «ويدفع ..» كما في الأصل.

٥- (ص: ٥٢٣) السطر الأول: «والمغانم» وفي المخطوط: «والغنايم».

٦- السطر الثالث: «والجهاد» وصوابه كما في الأصل: «في الجهاد».

٧- السطر السادس: «الثابتة» في الأصل: «ثابتة».

٨- السـطر العاشر: سـقط من بعد قولـه: «من بعده ...» ما يـأتي «فكانوا يدفعون الزكاة إلى من ذكرهم الله تَعَالَىٰ في كتابه».

٩- ومن الأخطاء الفاحشة - وإن لم تكن في النماذج - ما وقع (ص: ٥٢٨) حيث وقـف في آخـر الصفحـة على قولـه: «وخلفهـم» وبدأ الكلام بسـطر جديـد في الصفحة

الآتية (ص: ٥٢٩) بقوله: «والممسك في الزكاة فإذا ساغ ...». وهذا كله وهم. وصواب العبـارة مـا يأتي - وهـو كلام متصل بعضُه ببعـض -: «لكن المأثور عـن الصحابة الأمر بدفع الزكاة إليهم وبالصلاة خلفهم، والمفسدة في الزكاة أشد، فإذا ساغ ذلك ...».

١٠- ومن الأخطاء الفاحشة أيضًا ما وقع (ص: ٥٢٩) السطر التاسع، فقد سقط بعـد قولـه: «الخراج» ما يأتي: «وزيد بن ثابت فيما أظنه على ديوان العطاء، وما زالت هذه التسمية معروفة بديوان الخراج».

١١- (ص: ٥٣٩) آخر الصفحة. السـطر الأول أشـار إلى كلمة مطموسة. أقول: هي «ضمن» كما في النسخة الأخرى.

١٢- السطر الخامس أضاف كلمة «تعالى» وليست في أصله.

١٣- السطر السابع قوله: «لا يعملها» صوابه «لا يعلمها».

١٤- السطر الثامن قوله: «لم يتق»! صوابه: «لم يبق».

١٥- السطر التاسع قوله: «يكون الذي» صوابه: «يكون الشيء».

١٦- السطر الحادي عشر قوله: «هذا المنزل» صوابه: «هذا الترك».

١٧- السطر الثالث عشر قوله: «ولا نحرمه» صوابه: «ولا بتحريمه».

١٨- السطر السادس عشر قوله: «وعفوه» صوابه: «وعونه».

١٩- السـطر الأخير في المخطوط لم يثبته وهو: «بمدرسـة أبي عمر قدس الله روحه ونوّر ضريحه».

هـذه الملحوظـات نتيجـة للمقارنة بالنمـوذج المرفق من المخطـوط في المجلة، وقد وقعَتْ فيه كلُّ هذه الأخطاء، فكيف لو قارنّاه كاملًا!!

والله المستعان.

فهرس

مقدمة الطبعة الثانية ٥

مقدمة الطبعة الأولى ٦

شروح سنن النسائي الصغرى ٩

التعريف بمخطوطة رسالة «الاجتماع والافتراق في مسائل الأيمان والطلاق» لشيخ الإسلام ابن تيمية ١٥

التعريف بالقاضي الرُّباعي وكتابه «فتح الغفار» ٣٤

أولًا- ترجمة الرُّباعي ٣٤

ثانيًا- التعريف بالكتاب ٣٨

بل هو شِبْه الذّيل على تاريخ الإسلام ٤٦

الأدلة على إثبات نسبة كتاب (تنبيه الرجل العاقل على تمويه الجدل الباطل) لمؤلفه شيخ الإسلام ابن تيمية ٥٢

بين ابن القيم في (البدائع) والسهيلي في (النتائج) ٧٠

الإبداع في التأليف ٧٩

نسبة (الغزالي) هل هي بتخفيف الزاي أو بتثقيلها؟ ٨٥

وجهة نظر في كتاب (شرح الكواكب الدراري بترتيب مسند الإمام أحمد على أبواب البخاري) لابن عروة الحنبلي (ت: ٨٣٧) ١٠

تصحيح النسبة والتحريف في كلمة مشهورة لابن تيمية ٤

من الغَبْن لابن المُقْري أن يقال فيه هذا ٩٧

تحريف (النحّات) إلى (النحّاس) وبعض نتائجه ١٠٠

قول النسائي: «أخبرنا الثقة» ومن يريد به؟ ١٠٤

قواعد في المفاضلة بين الطبعات ١١٠

قبول النقد، وصفات الناقد ١١٤

التعقّبات على (النكت على نزهة النظر) ١١٨

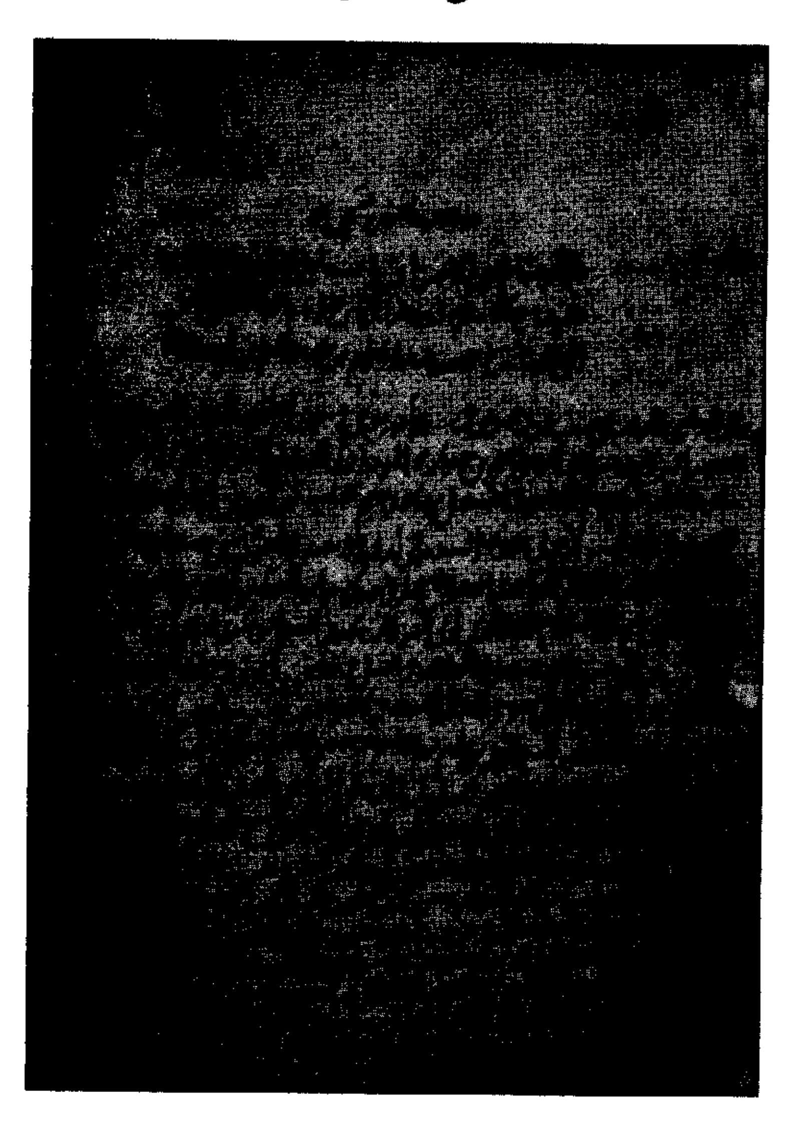
طبعة سقيمة لكتاب (تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل) لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن العراقي (ت: ٨٢٦) ١٢٨

نقد طبعة رسالة «الأموال السلطانية» لابن تيمية المنشورة في مجلة الحكمة ١٣٥

فهرس ١٣٩

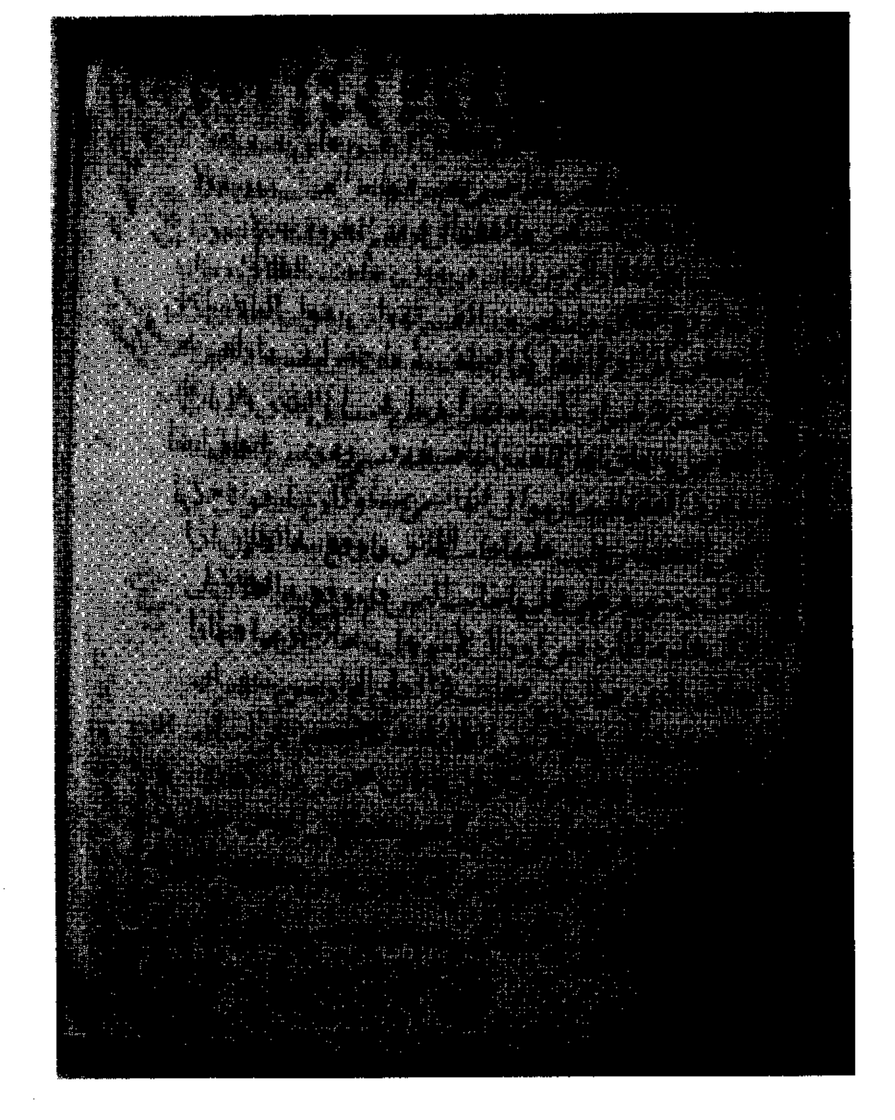


نماذج لمخطوطات

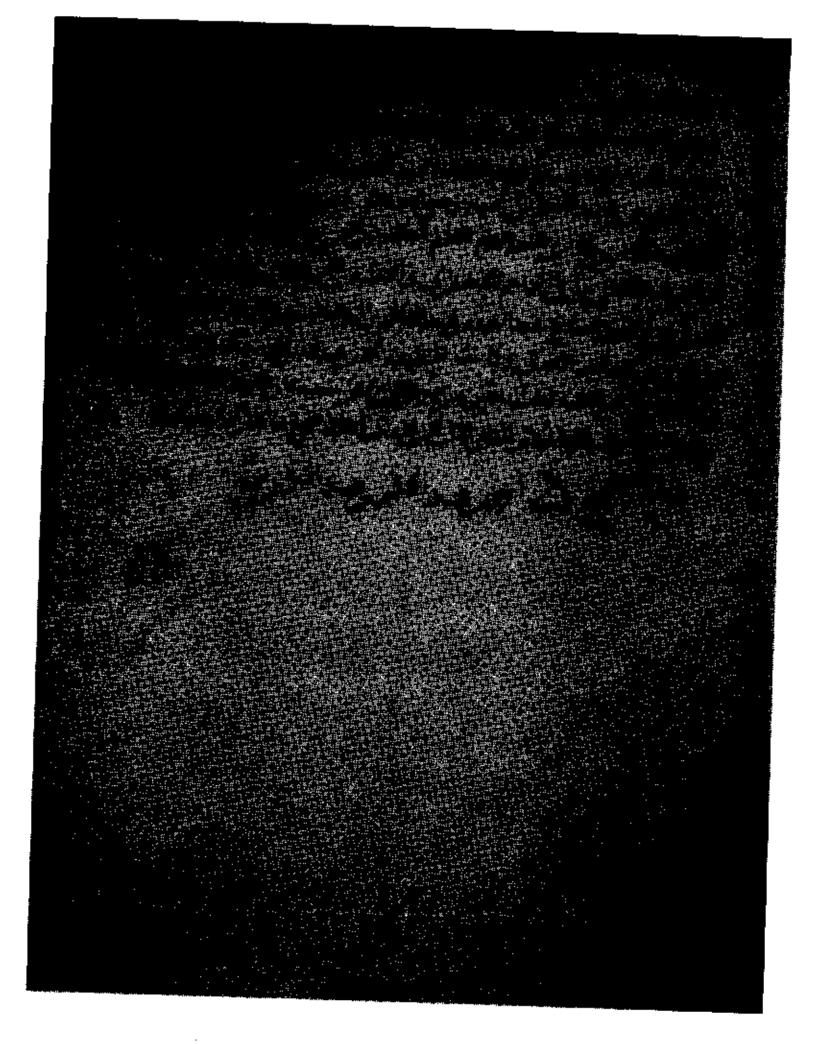


نموذج (١) عنوان الرسالة بخط ابن رشيق

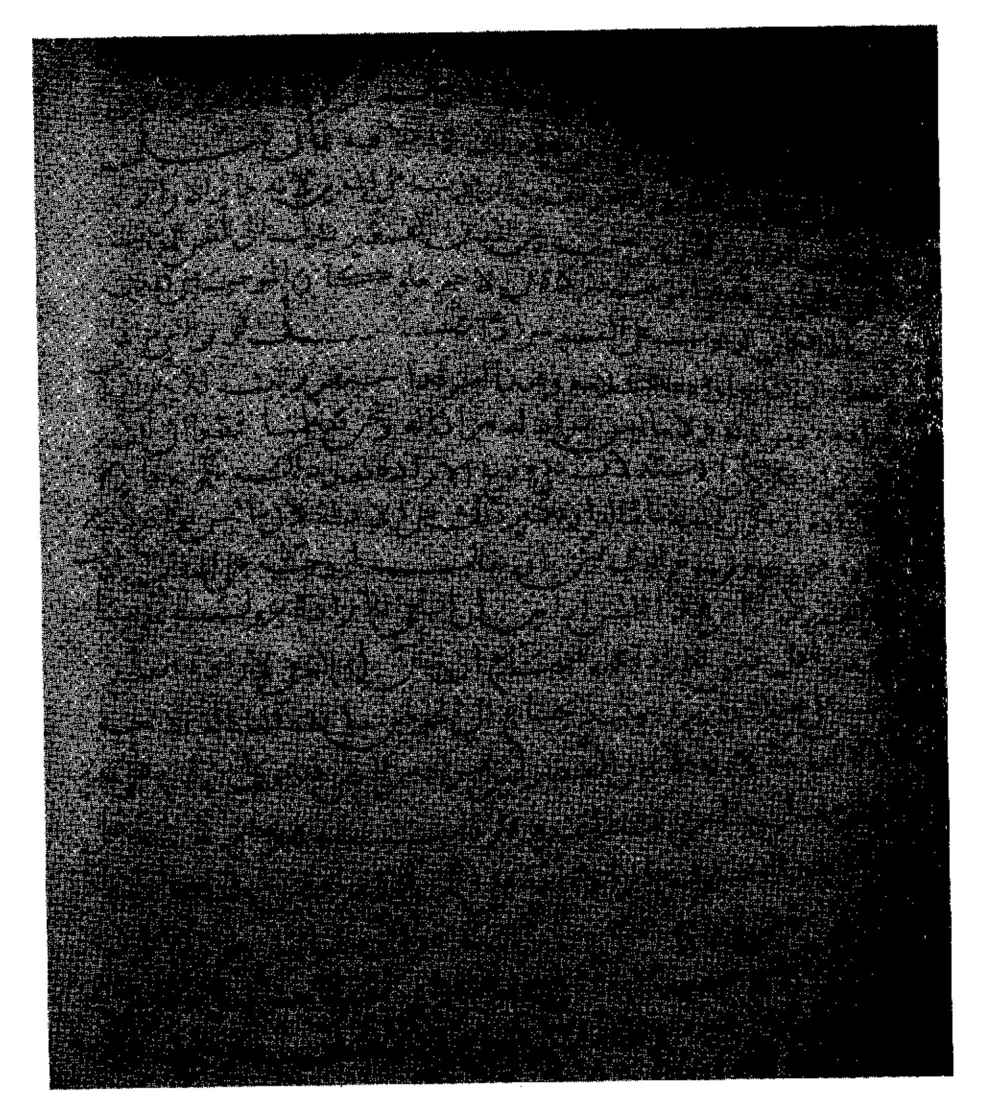




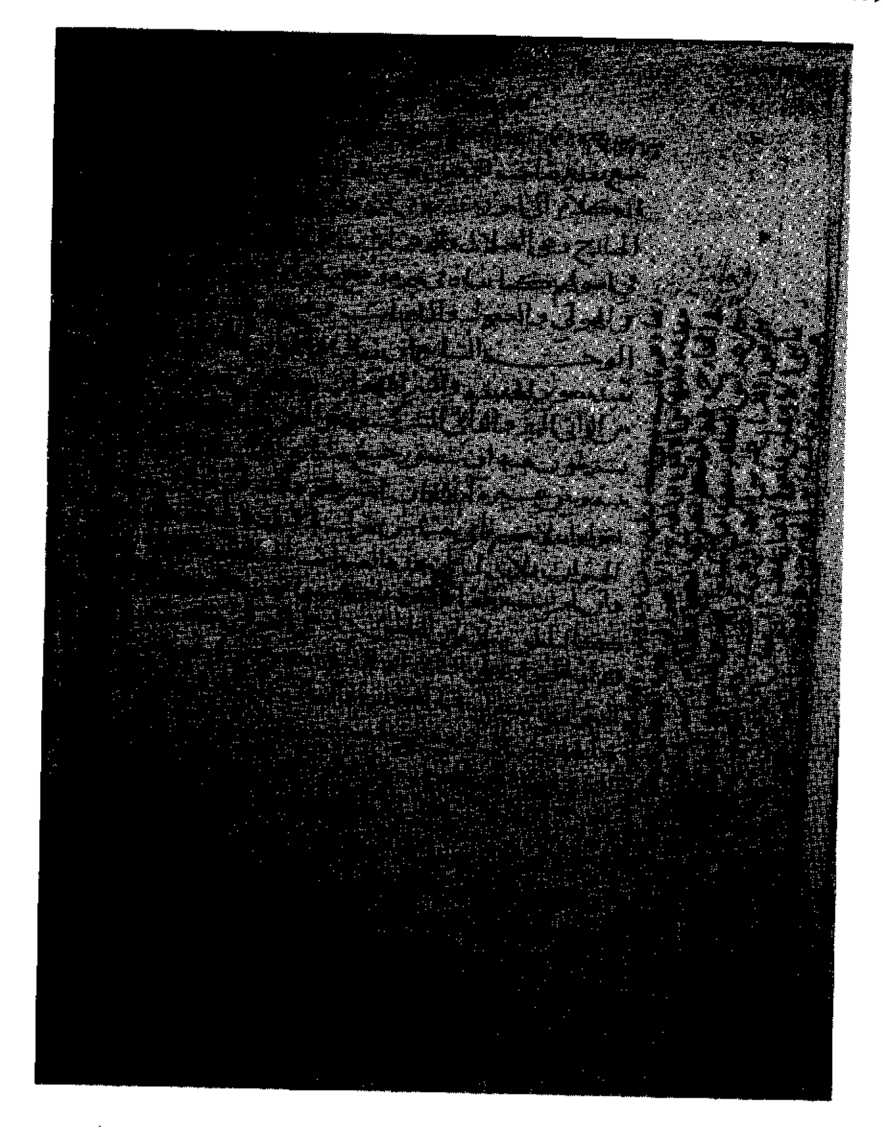
نموذج (٢) الصفحة الثانية وعليها لحق بخط ابن تيمية



نموذج (٣) ويظهر تقييد السماع بخط ابن رشيق وإقراره بخط ابن تيمية



نموذج (٤) ورقة من مخطوطة كتاب تنبيه الرجل العاقل



نموذج (٥) ورقة من مخطوطة كتاب الرد على المنطقيين بخط ناسخ كتاب تنبيه الرجل العاقل

ذيل لتقييد الفوائد

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....

....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....
....



حي الهناء رقم: ٨ مدينة الخروب - قسنطينة
الهاتف والفاكس: 0021331802376
الجوال: 0021366714962 _ 0021355472798
البريد الإلكتروني: imam.zuuhri@gmail.com
www.facebook.com/mi.zuuhri :